الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كليـــــــــــــــة: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـــــــــــــم: علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

أسباب التسرب في قطاع التكوين المهني (النمط الحضوري) حسب آراء المكونين والمتربصين

"دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين حمام الضلعة"

مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التربية

تخصص: التوجيه والإرشاد

إعداد الطالبات:

- مرزاقة هادي
- وردة مويسات

إشراف الأستاذ

د/ العمري واضح

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا

شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين»

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» (سورة النمل الآية 19)

نشكر الله عز وجل ونحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فلك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد حتى ترضى على توفيقك لنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهموا في تقديم يد المساعدة لنا لإنجاز هذا البحث، و لم يبخلوا علينا بدعمهم وتشجيعهم لنا، وكذا تزويدنا بأفكارهم وتوجيهاتهم ومختلف المراجع التي تخدم بحثنا هذا وهم:

- الأستاذ: واضح العمري: لك كل الشكر والتقدير والامتنان بالجميل لقبولك الإشراف على بحثنا هذا، ولما أبديته من توجيهات ونصائح قيمة ومعلومات لإتمام هذا العمل.
- الأستاذة: نواصري الزهراء مستشارة التوجيه والتقييم المهني بمركز التكوين المهني بحمام الضلعة
- الأستاذة: نعيجي منى

وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:" من صنع اليكم معروفا، فكافئوه، فإن لم تجدو ما تكافئوا به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافئتموه" رواه أبو داوود.

الإهداء

إلى من قال فيهما عز وجل :

«واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا». صدق الله العظيم

إلى والدتي الحنونة التي سقتني بحنانها وروتني بعطفها

إلى والدي الكريم الذي رعاني بكل سخاء حفظه الله

إلى أختي الغالية الزهراء

إلى صديقتي العزيزة بن السعدي جويدة التي دعمتني وساعدتني واحتوتني طيلة فترة دراستي

إلى كل عمال وإطارات مركز التكوين المهني و التمهين سليمان عميرات حمام الضلعة، وعلى رأسهم مدير المركز السيد علال رابحي نصر الدين.

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى الكشف عن أسباب التسرب في التكوين المهني(النمط الحضوري) حسب أراء المكونين والمتربصين، ومن خلال مراجعتنا للتراث النظري تبين لنا أنه من الأسباب الرئيسية لظاهرة التسرب: الأسباب المدرسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الصحية، وكذا الظروف الأسرية هي التي قد تدفع المتكون إلى التسرب هي التي قد تدفع المتكون إلى التسرب نتيجة لإهمال الوالدين وعدم توفير احتياجاتهم الخاصة، وأن الرسوب المتكرر في نفس السنة يجعل التلميذ يعيش حالة من عدم الاستقرار تجعله يقبل على التسرب كحل للانتهاء من الوصم الذي يعطيه له أصدقائه بوصفه فاشلا.

كما هناك أسباب اقتصادية واجتماعية لها علاقة بالتسرب والمتمثلة في عدم تلقي الرعاية الأسرية من طرف الوالدين، وعدم توفير الحاجيات المدرسية وتوتر العلاقة داخل الأسرة، وكثرة الخلافات العلنية بين أفراد الأسرة التي تؤثر في نفسية المراهقين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوعـــات	الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة.....	أ- ج
الجانب النظري	
الفصل الأول: مدخل إلى البحث	
إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.....	05
أهداف الدراسة.....	09
أهمية الدراسة.....	09
تحديد مصطلحات الدراسة.....	11
الدراسات السابقة.....	13
التعقيب على الدراسات السابقة.....	17
تهميش مراجع الفصل الأول.....	19
الفصل الثاني: متغيرات الدراسة	
المحور الأول: التسرب الدراسي	
تمهيد:.....	24
تعريف التسرب الدراسي.....	25
بعض المصطلحات المرتبطة بالتسرب المدرسي.....	27
النظريات المفسرة لظاهرة التسرب المدرسي.....	29
مؤشرات التسرب المدرسي.....	30
أسباب وعوامل التسرب المدرسي.....	32
أنواع التسرب المدرسي.....	42
سمات الطلبة المتسربين.....	44
الآثار والأضرار الناجمة عن التسرب المدرسي.....	46
التحديات التي تواجه الدول نتيجة لظاهرة التسرب من التعليم.....	50
الإجراءات الوقائية والعلاجية لظاهرة التسرب المدرسي.....	52
الحلول المقترحة لظاهرة التسرب المدرسي.....	59
التسرب المدرسي يصل إلى مراكز التكوين المهني.....	60
تعريف التسرب في وسط التكوين المهني.....	62

الفرق بين التّبديد والتسّرب في وسط التكوين المهني.....	63
أنواع التسرب في وسط التكوين المهني.....	64
الأسباب والعوامل المؤدية للتسرب في التكوين المهني.....	64
عوامل نجاح مكافحة التسرب في وسط التكوين المهني.....	68
المحور الثاني: التكوين المهني	
تمهيد:.....	70
تعريف التكوين المهني.....	71
المهنة.....	72
التكوين المهني.....	72
تاريخ تطور التكوين المهني بالجزائر.....	74
بعض المفاهيم المرتبطة بالتكوين المهني.....	78
أهمية التكوين المهني.....	81
أهداف التكوين المهني.....	80
مبادئ التكوين المهني.....	82
خصائص عملية التكوين المهني.....	84
عناصر العملية التكوينية.....	86
أنماط التكوين المهني.....	87
الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكوين المهني في الجزائر.....	91
مستويات التكوين المهني بالجزائر.....	92
كيفية الالتحاق بالتكوين المهني.....	93
تصميم وتنفيذ برامج التكوين المهني.....	94
مراحل تصميم نظم التكوين.....	95
تقييم البرنامج التكويني.....	97
مشكلات ومعيقات التكوين المهني.....	97
خلاصة.....	99
تهميش مراجع الفصل الثاني.....	100
استنتاج عام	
استنتاج عام.....	110
قائمة المصادر والمراجع.....	113
الملاحق.....	124

فهرس الجداول

01	جدول رقم (01): يوضح مستويات وشهادات التكوين المهني	93

فهرس الأشكال

01	شكل رقم(01): رسم بياني يوضح مسارات ظاهرة التسرب في وسط التكوين المهني	63
02	شكل رقم(02) يمثل خصائص عملية التكوين	85
03	شكل رقم(03): مخطط يوضح مراحل تصميم نظم التكوين	96

مقدمة

مـــقـــدمـــــة:

لقد أصبحت الموارد البشرية تحتل مركزا مهمـــا فـــي العـــالم المعاصـــر، وذلـــك باعتبارها عنصرا من عناصر التنمية، إذ تعتبـــر بمثابـــة اســـتثمارا مربحـــا للغايـــة إذا ما أستغل على الوجه المطلوب، فالموارد البشرية هـــي القـــوى الدافعـــة الحقيقيـــة فـــي أي مجتمع وهي مصدر كل الطاقات، فـــإن كـــل النجاحـــات والانجـــازات تعـــود إلـــى الجهد البشري في المقام الأول، حتـــى ولـــو كانـــت هنـــاك إمكانيـــات ماديـــة أخـــرى مساعدة في عملية الإنتاج داخل المؤسسات، فإن العنصـــر البشـــري هـــو الـــذي يرســـم الأهداف والسياسات ويصنع كل الخطط والبرامج وغيرها.

وتكمن أهمية الموارد البشرية من خـــلال عمليـــة تكـــوين الأفـــراد ونقلهـــم إلـــى مواقع الإنتاج والأهمية الثانية للموارد البشـــرية يحققهـــا التكـــوين المهنـــي، فـــي حـــال ارتكز أو استند على سياسات وقواعد واضحة مدعمـــة مـــن قبـــل الإدارة العليـــا فـــي المؤسسة، فتحقيق الفعالية فـــي الإنتـــاج والأداء يعتبـــران مطلبـــين أساســـيين يتحققـــان غالبا عن طريق التكوين الجيد، كمـــا أن الأهميـــة الأساســـية للتكـــوين المهنـــي تظهـــر أكثر فأكثر من خلال تحقيق تلك الأهداف المسطرة أو المرجـــوة، لـــذلك تعتبـــر تنميـــة الموارد البشرية من المتطلبـــات الأساســـية لأي مؤسســـة، ومـــن بـــين أهـــم مـــداخلها التكوين المهني والذي يُعد بمثابة الحل البديل لـــلآلاف مـــن الشـــباب المـــوجهين إلـــى الحياة العملية بعد عجزهم على مُتابعة الدراسة فـــي التعلـــيم العـــام بمختلـــف أطـــواره التعليمية، حيث يقوم باستغلال هذه الطاقات والعمل على إعـــادة تأهيلهـــا فـــي المجـــال المهني وهذا بعد صياغة أهدافها المهنية والرفـــع مـــن معنوياتهـــا النفســـية وتوجيههـــا إلى تخصصات مهنيـــا اســـتنادا إلـــى قـــدراتها وميولهـــا المهنيـــة وتعمـــل مؤسســـات التكوين المهني بمختلف أنواعها (مراكز، معاهـــد) علـــى تـــوفير الإمكانيـــات الماديـــة والبشرية من اجل إشباع رغبات المتربص، وذلك مـــن خـــلال حصـــوله علـــى تكـــوين

جيد ونوعي يُمكنه من ولوج عالم الشغل، الذي بـدوره يمنحـه بعـد التخـرج إمكانيـة إنشاء مؤسسات خاصة به، أو الظفر بوظيفة فـي الوظيـف العمـومي أو العمـل فـي القطاع الاقتصادي.

فالتكوين المهني من المواضـيع المهمـة التـي شـغلت بـال المختصـين فـي عـدّة مجالات كعلم الـنفس العمـل، وعلـم الاجتمـاع، وعلـم الاجتمـاع التنظـيم، وعلـم الاجتماع المهني، وذلك لما له من علاقة وطيـدة ومباشـرة بتنميـة المـوارد البشـرية وتحقيق الكفاية الإنتاجية.

وبموجب هذه الرؤى أخذت معظم الـدول تـولي اهتمامـا كبيـرا بموضـوع التعلـيم والتكوين في العالم، فالمجتمعات الحديثة تحرص علـى تنظـيم اليـد العاملـة وتأهيلهـا وتدريبها ولا تقتصر على الطبيعة فقـط، ممّـا جعلهـا تسـتنزف جـزءا كبيـرا مـن مواردها المالية وإمكانياتها البشرية حتى غدا قطـاع التكـوين والتعلـيم المهنيـين مـن أوسع القطاعات نظرا لضخامة الأعداد العاملة فيه والمهمات الموكلة إليه.

والجزائر على غرار هذه الدول اهتمـت منـذ اسـتقلالها فـي بنـاء مؤسسـاتها وهياكل تنظيمهـا عبـر مختلـف الميـادين السياسـية والثقافيـة منهـا والاجتماعيـة والاقتصادية كما اعتمدت عـدة سياسـات ومخططـات تنمويـة وتبنـت اسـتراتيجيات بناء الدولة وتسيير المجتمع، من بينها النهـوض بقطـاع التكـوين والتعلـيم المهنيـين وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة من اجـل إنجاحـه نجـد أنّـه هنـاك بعـض المعيقات التي تحول دون تحقيقـه لأهدافـه ومـن أبرزهـا ظـاهرة الهـدر التربـوي (التسرب المدرسي) حيث تعد هذه الظاهرة من أصـعب المشـاكل التـي تعـاني منهـا الدول العربية بصفة عامة والجزائر على وجه الخصـوص لمـا لهـذه الظـاهرة مـن آثار سلبية تؤثر في تقدم المجتمع الواحد وتطوره وتقف كمعضلة أمامه.

ولا سيما أنها تساهم بشكل كبير وأساسي في تفشـــي الأميـــة وعـــدم انـــدماج الأفـــراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحـــد خلـــيط بـــين فئتـــين ممّـــا يـــؤدي لصـــعوبة التوافق بين الفئتين في الأفكار والآراء وممـــا يزيـــد فـــي حجـــم البطالـــة ويضـــاعف المشكلات الاجتماعية مـــن انحـــراف وجنـــوح للأحـــداث والســـرقة والاعتـــداء علـــى الآخرين وممتلكاتهم والتسرب عموما يؤدي إلى تحويـــل اهتمـــام المجتمـــع مـــن البنـــاء والتطور والازدهار إلـــى زيـــادة الســـجون والمستشـــفيات ونفقاتهـــا ونفقـــات العنايـــة الصحية العلاجية، و الهدر المدرســـي كـــذلك يشـــكل الفاقـــد التعليمـــي فـــي المرحلـــة الدراسية لهذا كان ولا يزال مثـــار اهتمـــام القـــائمين علـــى شـــؤون التربيـــة والتعلـــيم بالنظر إلى المخاطر المترتبة عنه [1].

وبالنظر إلى أهمية وخطورة هـــذه الظـــاهرة، أي ظـــاهرة التســـرب، وارتبـــاط قطـــاع التكوين المهني بالتعليم العام جاء بحثنا هذا مســـتهدفا الكشـــف عـــن أســـباب التســـرب في التكوين المهني (النمط الحضوري) دراســـة ميدانيـــة بمركـــز التكـــوين المهنـــي و التمهين بحمام الضلعة.

وللتناول الموضوعي لهذه الدراسة قســـمنا إجـــراءات بحثنـــا إلـــى فصـــلين نعرضـــها كالاتي:

الفصل الأول: تناولنا موضـــوع الدراســـة بـــدءا بتحديـــد إشـــكالية الدراســـة، أهـــداف وأهمية الدراســـة، تحديـــد مصـــطلحات الدراســـة، وكـــذا بعـــض الدراســـات الســـابقة والمشابهة لمتغيرات الدراسة.

أمّا الفصل الثاني: قسمناه إلـــى محـــورين، المحـــور الأول والـــذي تناولنـــا فيـــه عـــدّة عناصر مهمة لكشف الغموض على بعض المتغيـــرات ذات الصـــلة بمفهـــوم التســـرب المدرسي والمفاهيم المتعلقة بـــه كالرســـوب والتـــأخر والإهـــدار التربـــوي والتعـــرف على شتى أنواع التسرب، وأشكاله، وعوامله بما فـــي ذلـــك التطـــرق لشـــرح العوامـــل

التربوية والعوامل الشخصية للتسرب المدرسي والتعرف على نتائج التسرب، والجزء الثاني من هذا الفصل عمدنا من خلاله إلى التطرق إلى التكوين المهني من خلال تعريفه بعض المفاهيم المرتبطة بالتكوين المهني، التطور التاريخي للتكوين المهني في الجزائر، أهدافه، أهميته، والصعوبات التي تواجه التكوين المهني.

لنختم بحثنا باستنتاج عام حول ما تم التعرض له في التراث النظري والدراسات السابقة التي توضح أهم الأسباب والعوامل المؤدية لظاهرة التسرب، مع التطرق لمختلف الطرق التي تساعد على الحد من هذه الظاهرة في قطاع التكوين المهني، الذي يعتبر من أهم الطاعات التي تهيء الشباب لنيل مهنة تساعد في ولوج عالم الشغل.

الجانب النظري

الفصل الأول

مدخل إلى البحث

1. الإشكالية.
2. أهداف الدراسة.
3. أهمية الدراسة.
4. تحديد مصطلحات الدراسة.
5. الدراسات السابقة.
6. التعقيب على الدراسات السابقة.
7. تهميش مراجع الفصل الأول.

1. الإشكالية.

يُمثل العنصر البشري أساس التنمية في مختلف دول العالم، كم يُعتبر القيام عليه من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد، وقد بذلت الدول في سبيل ذلك الكثير من العناية والجهد وأولت لذلك اهتماما بالغا وذلك من خلال تكوين الإنسان وتعليمه وتنمية قدراته بالشكل الذي يُمكّنه من العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية ، ولعل من أهم الوسائل التي تسعى لتنمية العنصر البشري زيادة على العناية الصحية وتحقيق الرفاهية هو التعليم والتكوين وذلك لأن الفرد المتعلم والمتكون يملك القدرة على تحويل الثروات وخلق الأفكار التي تُساعده على الاستغلال الأمثل للموارد.

من هذا المنطلق فإن التعليم والتكوين يُعتبران وسيلة فعالة في تطوير وتنمية الأفراد عن طريق استحداث مهارات جديدة، أو تكييف المهارات المتاحة لتلاءم احتياجات الاقتصاد من الموارد البشرية اللازمة للصيرورة التنموية وكذلك تحديد أنواع النقص في المدخلات الإنتاجية من المهارات الإنسانية، لذلك فإنّ عملية تكوين رأس المال البشري تبدأ منذ مراحل التعليم لكنها لا تنتهي بحكم أنها عملية مستمرة [1].

فإذا كان التعليم رصيد ناتج عن تدفق مجموعة من المعارف (savoirs) تُسهل للفرد التكيف مع محيطه وعرض مهاراته الناجمة عن هذه المعرفة في سوق العمل، فإن التكوين هو التدفق لمجموعة من المعارف والمعلومات العملية (savoir–faire) التي تنمي مهارات الفرد العامل في مهنة معينة. ومنه يمكن القول إنّ التكوين عملية مُكملة للتعليم لأنه يُساهم في رفع المعارف المحصل عليها خلال التعليم إلى مستوى ذي خصائص تنافسية من المعارف العملية والمهارات اللازمة لأداء مهمة معينة[2].

ونظرا للتطور التكنولوجي السريع الذي يعيشه العالم في عدة ميادين تتطلب مهارات وقدرات عالية أخذ التكوين المهني اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والدارسين والهيئات في عدة مجالات إذ يعتبر مجال من أهم المجالات المسئولة عن تكوين اليد العاملة وتأهيلها

حيث يرى عبد الرحمان عيسوي بأنه: "نوع من التعلم واكتساب المهارات والخبرات والمعارف المختلفة المتعلقة بمهنة معينة، حيث يتلقى المتكون برامج تكوينية معينة تؤهله للوظائف التي سوف يشغلها حيث نتناول زيادة في كفاءاتهم الإنتاجية وإلمامهم بنوع من الآلات والتقنيات أو بطريقة جديدة من طرق العمل"[3].

لذلك فقدرة الدول اقتصاديا وسياسيا لا يقدر بما تمتلكه من ثروات طبيعية، بل بما تمتلكه من الأفراد الذين لديهم القدرة والإمكانيات على استغلال الفرص المتاحة لهم، حيث أن الثروات الطبيعية معرضة للنفاذ والزوال والندرة، بينما العبرة في العامل البشري والمواهب التي يمتلكها لذلك فإن التعليم والتكوين يعتبران الركيزة واللبنة الأساسية والثروة الحقيقية التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض والوصول إلى القمة والرقي والازدهار، وعلى الرغم من الجهود والطاقات المبذولة والاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع قصد تعميم التعليم وتحقيق النسب العالية في التمدرس وسعيها النهوض بهذا القطاع ومحاولتها خلال فترات متعاقبة ومستمرة تطويره وتحقيق أغراضه، حيث كان قطاع التكوين المهني سابقا قطاعا يظم بنية الموجهين في نظام التعليم العام وبكثير من الجهد أصبح اليوم التكوين رافدا مهما وركنا ثانيا إلى جانب التعليم العالي لا يمكن التخلي عنه نظرا لما يوفره من فرص لاستيعاب الشباب طالبي التكوين إلى جانب تأهيل العمال ومختلف فئات المجتمع حيث أصبح يستقطب آلاف الشباب الراغبين في الحصول على شهادات مهنية تؤهلهم لدخول سوق العمل قصد مزاولة مهنة أو حرفة معينة تضمن لهم العيش الكريم وتغنيهم عن الغير.

ورغم أهمية التكوين المهني والمبالغ المالية الضخمة التي توفرها الدولة لهذا القطاع من طاقات مالية وبشرية من اجل إنجاحه نجد أنه هناك بعض المعيقات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه على الفرد من تحقيقه لذاته، وعلى الجماعة بما يعود على المجتمع والمؤسسات والدولة من ازدهار وتقدم، ومن أهم هذه المعيقات ظاهرة الهدر التربوي التي

يقصد بها وجود خلل في التوازن الوظيفي للعملية التكوينية فيصبح حجم مدخلات المؤسسة أكبر من حجم مخرجاتها.

والمتصفح لواقع الشباب الموجهين سنويا للحيات العملية في النظام التربوي الجزائري يجد أن هذه الفئة تعد بالآلاف في جميع الأطوار التعليمية إذ كشفت مديرية التوجيه المدرسي لولاية البليدة أن الجزائر سجلت في السنوات القليلة الماضية (500) ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب (30٪) من نسبة التلاميذ المتمدرسين، وأكدت النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني أن قلة تكوين الأساتذة والمعلمين تتسبب في (50٪) من الفشل الدراسي في الجزائر، حيث بلغ عدد التلاميذ المتسربين حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: (500000) تلميذا، ويستقبل قطاع التكوين المهني سنويا حوالي 200000 منهم، حيث تبلغ نسبة التسرب من مرحلة التعليم الأساسي إلى غاية مرحلة التعليم العالي حوالي 95٪ وهذا يعني أن (5٪) فقط من الأطفال الذين دخل والى المدرسة يصلون إلى مرحلة التعليم العالي[4].

ورغم الجهود المبذولة من طرف الهيئات المعنية من مؤطرين في استقطاب وجلب أكبر قدر ممكن من الشباب لدمجهم في قطاع التكوين المهني من اجل الظفر بحرفة تمكنهم من إعادة بناء طموحاتهم المهنية، وبحكم عملنا وممارستنا في الميدان لاحظنا ظاهرة غريبة ألا وهي خلال الدورات التكوينية تكون نسبة التسجيلات مرتفعة وخلال نهاية السداسي الأول أي بعد الامتحانات نجد نسبة معتبرة من المتسربين في مختلف التخصصات وخاصة في التكوين الحضوري، حيث تصل نسبة المتسربين في مركز التكوين المهني و التمهين بحمام الضلعة حسب الحصيلة النهائية لدورتي فيفري وسبتمبر للسنة التكوينية (2019/2018) بالنسبة للتكوين الحضوري إلى: (45٪) [5].

وتعد هذه الظاهرة (أي ظاهرة التسرب) من بين المعيقات الأساسية التي تقف أمام تأهيل الثروة البشرية، فالتسرب هو كل من يترك التعليم في أي مستوى يُطلق عليه

مصطلح متسرب، ويُقصد بذلك ترك سلك التعليم بغض النظر عن أسباب ذلك، سواء كانت صحية أو اقتصادية أو اجتماعية [6].

كما توضحها دراسة تشعبت ياسمينة، ترزولت، عمروني حورية (عوامل الهدر التربوي بمؤسسات التكوين المهني بولايات الجنوب الشرقي الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المتربصين2017) منها الاجتماعية والمتمثلة في الظروف المتصلة بأسرة المتربص من استقرار اسري وعلاقات أفرادها وظروفها الاقتصادية، والبيئية المحلية في المجتمع وثقافته والتي تتحدد في مظاهر النشاط الاجتماعي، عوامل ثقافية وترتبط بنظرة المجتمع للتكوين المهني والشهادات التي يقدمها، أمّا العوامل الشخصية وتتعلق بالصحة النفسية للمتربص مثل الرغبة والطموح والدافعية والرضا الدراسي...الخ، والجسدية كاضطرابات النمو الجسمي وضعف البنية الجسدية والأمراض العارضة والمزمنة، والعاهات الخلقية...الخ، أمّا العوامل البيداغوجية والتي تتمحور حول كفاءة الأستاذ المكون وطرائق التدريس والوسائل التعليمية إضافة إلى عوامل متعلقة بالمنهاج مثل نظام الامتحانات والتقويم، وكذا التوجيه في التكوين المهني، والعوامل التنظيمية والتي تتجلى في القوانين والتشريعات التي تنظم المؤسسة التكوينية [7]، وهذا ما استدعى محاولة التعرف وتشخيص أسباب هذه الظاهرة حسب آراء كل من المتربصين والمكونين ومعرفة ما إذا كانت هذه الأسباب هي أسباب فردية متعلقة بالفرد(المتربص) وحياته النفسية والاجتماعية، أو بمؤسسة التكوين المهني، وهذا بتحديد أهم أسباب التسرب بمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

وللإحاطة بهذا الموضوع نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي أسباب التسرب في التكوين المهني حسب آراء كل من المتربصين والمكونين؟

أما التساؤلات الفرعية فهي:

- ما هي أسباب التسرب في التكوين المهني حسب آراء المكونين؟

- ما هي أسباب التسرب في التكوين المهني حسب آراء المتربصين؟

2. أهداف الدراسة.

من خلال دراستنا حول موضوع التسرب في التكوين المهني الذي نسعى من وراءه إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف والمرامي وهي:

- تسليط الضوء على ظاهرة التسرب في التكوين المهني والتعريف بها.

- معرفة العوامل والدوافع التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب في التكوين المهني .

- تقديم بعض الاقتراحات والحلول التي يمكن أن تتبع للتقليل من ظاهرة التسرب في قطاع التكوين المهني أو الحد منها.

3. أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

يرتبط التكوين المهني بكل من التربية والتعليم ارتباطا وثيقا، وتبرز أهميته في تلقين الأفراد مهارات مهنية وفنية تهدف إلى إكسابهم كفايات مهنية تنمي مواهبهم وخبراتهم ليصبحوا قادرين على الاندماج في الحياة العملية والقيام بأداء وظيفة في إطار تخصص معين للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ممّا يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة.

إن الولوج إلى مراكز التكوين المهني بالنسبة للذين لم يسعفهم الحظ للنجاح في الدراسة، أو لعدم قدرتهم على إكمال دراستهم نتيجة ظروف اجتماعية، أو نقص في

الإمكانيات والقدرات الدراسية منفذ للتغلب على الفشل وإعطاء معنى للنجاح بشكل آخر بعيدا عن مقاعد الدراسة.

كذلك لما للتكوين والتدريب من أهمية بالنسبة للعامل من خلال خلق إحساس لديه بتحقيق جزء من ذاته بإتاحة الفرصة لتنمية قدراته واطلاعه على التكنولوجيا الحديثة، وما له من أثر على إنتاجية المؤسسة بالإضافة إلى تكوين الشعور بالرضا النفسي بزيادة إلمام العامل بمعلومات أكثر عن عمله، وكذلك إحساسه بأهميته في المؤسسة وأمنه فيها مما يؤثر في تناقص الغيابات وبالتالي تحسن أدائه.

تحسين مستوى التكيف للمنصب المشغول باكتساب معارف جديدة تساعده على مواجهة أي تغير بأكثر مرونة ودراية، مع تقليل القلق الناجم عن عدم المعرفة بالعمل.

يكتسي التسرب أهمية بالغة باعتباره حالة مرضية متفشية في التكوين المهني باعتباره عاملا أساسيا في ضياع مستقبل المتربصين أو الدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة بطريقة عشوائية، وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال وحرمانهم من حقوقهم في الحياة كالتعليم والتكوين مما يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية كانتشار الجريمة، وظاهرة تعاطي المخدرات، والسرقة، و الاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم.

والتسرب عموما يؤدي إلى تحويل اهتمام المجتمع من البناء والتطور والازدهار إلى زيادة السجون والمستشفيات، بالإضافة إلى ذلك تنجر عنه جملة من الآثار السلبية على كل من المتسرب والحياة من حوله، مما يؤدي إلى ضعف في كثير من الأحيان من مستوى مشاركته في بناء مجتمعه، فوجود القوى البشرية المؤهلة يعد شرط ضروري لتطوير أي مجتمع وتقدمه، ومنه فالتسرب هو أحد العوامل المعيقة في تأهيل الثروة البشرية الكافية باعتباره ظاهرة مرضية .

في حدود اطلاعنا ومراجعتنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسرب لدى متربصي التكون المهني نجد أنها شبه منعدمة.

4. تحديد مصطلحات الدراسة.

يعتبر تحديد المصطلحات المستخدمة في البحث أمرا ضروريا لتسهيل عملية الاتصال بين المتحاورين، لذا نستعرض في ما يلي المقصود ببعض المفاهيم التي سيتم توظيفها في البحث.

التسرب: يعرفه جودت عزت عبد الهادي (2001) بأنّه: انقطاع التلميذ عن الدراسة في مرحلة معينة دون إتمام هذه المرحلة، ممّا يترتب عليه ضياع ما يرتبط من نفقات، وله أبعاده المتعددة في عملية نظام تعليمي[8].

إجرائيا: هو انقطاع المُتربص عن التكوين قبل نهاية الفترة المُحددة للتربص دون الحصول على شهادة .

التكوين المهني: يعرفه "لوجندر" بأنّه: "مجموع الأنشطة والمواقف البيداغوجية والوسائل الديداكتيكية التي تستهدف تسهيل اكتساب أو تطوير المعارف (المعلومات والقدرات والاتجاهات)، قصد القيام بمهمة أو وظيفة، أي مجموع المعارف (المفاهيم والمبادئ) ومجموع المهارات والاتجاهات التي بفضلها يصبح الفرد قادرا على ممارسة وظيفة أو حرفة أو عمل ما "[9].

إجرائيا: هو عملية شاملة، منظمة ومستمرة تهدف إلى اكساب الفرد معارف، ومهارات، وسلوكيات يحصل عليها من خلال دروس نظرية وأعمال تطبيقية، تسمح له بتحديد مساره المهني المستقبلي.

التكوين المهني الحضوري: يعرف بأنّه " نظام من التكوين، داخل المؤسسات التكوينية من معاهد وطنية متخصصة ومراكز التكوين المهني و التمهين، ويُوجه لكل شخص بالغ من العمر (16) سنة فما فوق بهدف أن يكتسب المتربصين المعارف النظرية، والمعارف التطبيقية وتتوج نهاية التكوين بتربص ميداني في الوسط المهني، هذا حسب ما جاء في القانون رقم(07/08) المؤرخ في "23 فيفري 2008" والمتعلق بالقانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين[10].

إجرائيا: يتم هذا النمط من التكوين داخل هياكل تكوين متخصصة ومجهزة لذلك، ويستكمل بفترات تدريبية تطبيقية في الوسط الصناعي أو الخدماتي لصالح المتربص، بشرط بلوغه سن(16) سنة فما أكثر.

أراء المكونين: يرى " ألبرت. T. Albert" أنّ " الرأي هو تعبير صادق عن فرد معين فيم سواه بالموافقة أو المعارضة لموضوع معين أو فكرة معينة أو شخص أو اقتراح ذا أهمية " [11].

إجرائيا: يعني هذا المصطلح في دراستنا تحديد أسباب التسرب في التكوين المهني من وجهة نظر المكونين.

أما المُكوّن: هو كل إنسان له مهمة تكوين الآخرين وذلك بنقل الخبرات والمعارف التطبيقية إلى المكونين، ويُقوّم النتائج ويراجع البرامج ومحتوياتها على ضوء ذلك ويُساهم في اختيار الوسائل البيداغوجية.

المُتربص: هو كل فرد مسجل بمركز التكوين المهني والمُحدد سنه بـــــ (16) سنة فما فوق، قصد الحصول على معارف ومهارات في التخصص المختار، ويتوج في نهاية التكوين بشهادة مهنية.

5. الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة من أهم العناصر المعينة على بناء وحل مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، لما لها من إسهامات في التوجيه والتخطيط وضبط المتغيرات، غير أنه وفي حدود اطلاعنا لم يتسنى لنا العثور على دراسات سابقة تناولت بالخصوص موضوع الدراسة الحالية (أسباب التسرب في التكوين المهني)، بسبب قلة الدراسات الأكاديمية في قطاع التكوين المهني المتعلقة بموضوع بحثنا- في حدود اطلاعنا- ونظرا لارتباط نظام التكوين المهني بنظام التعليم سنورد بعض الدراسات التي تناولت التسرب، إمّا خاصة بالتعليم العام أو التعليم العالي وهي:

5-1 الدراسات التي تناولت التسرب المدرسي:

دراسة "عادل علي صديق حاج أحمد" (2013) بعنوان[12]: " أسباب التسرب الدراسي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي": هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب التسرب الدراسي بين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بمدينة شندي والريف الجنوبي، والتعرف على حجم الظاهرة في مدارس البنين والبنات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث تكونت عينة الدراسة من (120) معلما ومعلمة، منهم (60) معلما ومعلما من مدارس مدينة شندي و (60) معلما ومعلما من مدارس الريف الجنوبي تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واستعان الطالب بأدوات جمع البيانات تمثلت في: الاستبانة، أساليب المعالجة الإحصائية، النسبة المئوية واختبار (T)، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن للتسرب الدراسي أسباب منها:

- الأسباب المدرسية.

- الأسباب الاقتصادية.

- الأسباب الاجتماعية.

- الأسباب الصحية.

- أن البنين أكثر تسربا من البنات.

- التسرب الدراسي في مدينة شندي نسبته متوسطة.

- التسرب الدراسي في الريف الجنوبي بنسبة كبير.

دراسة "وسام كرفاح، فاطمة معصمي" (2017) بعنوان[13]: " التسرب بين العوامل والآثار: بهدف معرفة العوامل والدوافع التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب، الكشف عن أهم وأبرز الأسباب المؤدية للتسرب المدرسي والآثار المترتبة عنها، حيث استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (50) مبحوث تم اختيارهم بطريقة قصدية، والملاحظة والاستمارة كأداتين لجمع البيانات، ومن خلال تحليل استجابات أفراد العينة توصلتا إلى النتائج التالية:

أن الظروف الأسرية هي التي قد تدفع التلاميذ إلى التسرب المدرسي نتيجة لإهمال الوالدين وعدم توفير احتياجاتهم الخاصة.

أن الرسوب المتكرر في نفس السنة يجعل التلميذ يعيش حالة من عدم الاستقرار تجعله يقبل على التسرب كحل للانتهاء من الوصم الذي يعطيه له أصدقائه بوصفه فاشلا.

هناك أسباب اقتصادية واجتماعية لها علاقة بالتسرب المدرسي والمتمثلة في عدم تلقي الرعاية الأسرية من طرف الوالدين، وعدم توفير الحاجيات المدرسية وتوتر العلاقة داخل الأسرة.

يعتبر تدني مستوى التلميذ والرسوب المتكرر الناتج عن عدم مساعدة أفراد الأسرة سبب من أسباب التسرب المدرسي في المدارس الجزائري.

دراسة "كروم لطيفة، مراحي نور الهدى أحلام" (2018) بعنوان[14]: "التسرب المدرسي وعلاقته بالعوامل التربوية من وجهة نظر المتربصين": بهدف التعرف على العلاقة بين التسرب المدرسي والعوامل التربوية والمتمثلة في: الإدارة المدرسية، صعوبة المقررات الدراسية، والعنف اللفظي لدى الأساتذة، حيث استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (60) متربص بالمعهد الوطني للتكوين المهني " لعماري قادة " تم اختيارهم بطريقة قصدية، والاستمارة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية والمتمثلة في معامل بيرسون لحساب الارتباط، اختبار (T.Test) لحساب الفروق والمتوسط الحسابي، وكذا الانحراف المعياري، وبعد تحليل إجابات أفراد العينة توصلتا إلى النتائج التالية:

توجد علاقة بين التسرب المدرسي والعوامل التربوية عند مستوى الدلالة (0.05) لدى المتربصين بمراكز التكوين المهني.

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التسرب المدرسي والإدارة المدرسية عند مستوى الدلالة (0.05) لدى المتربصين بمراكز التكوين المهني.

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التسرب المدرسي وصعوبة المقررات عند مستوى الدلالة (0.05) لدى المتربصين بمراكز التكوين المهني.

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التسرب المدرسي والعنف اللفظي لدى الأساتذة عند مستوى الدلالة (0.05) لدى المتربصين بمراكز التكوين المهني.

2-5 الدراسات التي تناولت التكوين المهني.

دراسة "سليمة بوخنان" (2008)[15] بعنوان: " التكوين المهني والكفاءة الإنتاجية"، دراسة ميدانية بالشركة الوطنية للبتروكيمياء مركب (gpik) نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة سكيكدة .هدفت الدراسة إلى الاطلاع

على مدى اهتمام المؤسسة في تطوير مهارات وقدرات الأفراد العاملين بها وتكييفها حسب التطورات والتغيرات الحديثة، وكذا لتشخيص الواقع الفعلي لطبيعة العلاقة بين التكوين المهني والكفاءة الإنتاجية حيث اعتمدت الباحثة على طريقة المسح بالعينة وهي إحدى أساليب المنهج الوصفي ويتجلى ذلك في نوعية البيانات الشخصية والمهنية وبعض الحقائق المتعلقة بالمبحوثين وآرائهم ومواقفهم لم يجري في المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة التكوين المهني، واستعانت الطالبة بأدوات جمع البيانات تمثلت في: الملاحظة المقابلة، الاستمارة، السجلات والوثائق، وتم اختيار العينة من فئة أعوان التحكم والتي قدر عددها بـــــ (82) عاملا وقد أخذت (10) من المجتمع الأصلي أي (82) عاملا، ونظرا لامتناع (11) عاملا نتيجة تخوفهم من إثارة المشاكل مع الإدارة واعتقادهم بان هذا البحث لا يجسد ميدانيا. ومنهم من رأى أن الاستمارة تتضمن معلومات تتعلق بالأجر والبيانات الشخصية، فقد تم اخذ عينة تقدر بـــــ (71) عاملا، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى المصاغة كالآتي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التكوين المهني وزيادة الكفاءة الإنتاجية قد تم إثباتها ميدانيا.

الفرضية الجزئية الأولى: صادقة هناك علاقة ذات دلالة بين زيادة اكتساب المعارف وزيادة الأداء.

الفرضية الجزئية الثانية: من خلال أراء المبحوثين تبين بأن التكوين المهني عامل أساسي، حيث يساهم في التقليل من حوادث العمل ورفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الإنتاج وذلك لان تنمية قدرات الأفراد تسمح بالتوافق بين المستجدات البيئية السريعة والمتطلبات المهنية.

دراسة "بن يمينة سومية" (2018) بعنوان[16] : " تمثلات تلاميذ التعليم الثانوي نحوى التكوين المهني": بهدف التعرف على أسباب عزوف التلاميذ عن التوجه للتكوين المهني وعلاقته بالتصورات التي يحملونها عنه، والعوامل المساهمة في ذلك، ولتحقيق ذلك اتبعت المنهج الكيفي وتكونت عينة الدراسة من (10) تلاميذ من تلاميذ الثالثة ثانوي موزعين في كب شعبة دراسية، مستخدمة المقابلة للحصول على معلومات واضحة ومحددة من قبل المبحوث كأداتين لجمع البيانات، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أن التكوين المهني ليس من اهتمامات وميولات التلاميذ خاصة وأنهم في الثانوي المرحلة التي تنتهي بشهادة البكالوريا.

أن أسباب ضعف إقبال التلاميذ نحوى التكوين المهني ظهر فيما يحملون من تصورات سلبية عن هذا الأخير، والتي ظهرت بقوة في ضعف فرص التشغيل وقلة الدخل وطبيعة العمل الذي يعتمد أكثر على الجهد البدني، بالإضافة إلى المستوى العلمي للشهادة المهنية الذي لا يسمح في نظرهم الحصول على مكانة اجتماعية لائقة ومنصب عمل مريح وهذا ما يتفق ورغبة الأسرة وما تحمله من اتجاهات سلبية نحوى التكوين المهني والتي تساهم بشكل كبير في بناء وتعديل اتجاهات أبنائها .

- تمسك الأسرة بفكرة إعادة السنة أكثر من مرة.

- عدم ملائمة التخصصات المهنية لسوق العمل، وعدم فائدة البعض منها كتربية النحل.

- تأثير جماعة الرفاق على أفكار واتجاهات التلاميذ 16.

التعقيب على الدراسات السابقة: إن عرضنا للدراسات السابقة يساعدنا في إثراء الجانب النظري لدراستنا الحالية والتعرف على أسباب التسرب المدرسي التي قد تتطابق وأسباب التسرب في التكوين المهني، وتحديد كل من المنهج، والعينة والأساليب الإحصائية والأداة المناسبة.

- أوجه الاتفاق والاختلاف.

من حيث المتغيرات: كل من دراسة " عادل علي صديق، " وسام كرفاح"، "كروم لطيفة" تناولت المتغير الأول " التسرب"، وكل من دراسة من دراسة " سليمة بوخنان ويمينة سومية" تناولت المتغير الثاني " التكوين المهني".

من حيث المنهج: جميع الدراسات المذكورة اتفقت مع دراستنا من حيث المنهج المستخدم وهو " المنهج الوصفي".

من حيث الأداة: كل من دراسة "عادل علي صديق، " وسام كرفاح، كروم لطيفة، سليمة بوخنان" استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات بالإضافة إلى أدوات أخرى كالملاحظة والمقابلة، بينما دراسة " يمينة سومية" استخدمت تقنية المقابلة فقط.

من حيث العينة: اختلفت جميع الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية من حيث العينة، حيث أننا لم نستخدم طريقة العينة، بل اخذ جميع مجتمع البحث (92) متربص.

من حيث الفئة الموجهة لها: اختلفت دراستنا الحالية هذه الدراسات السابقة في كونها اهتمت بفئة التكوين المهني، حيث أن كل من دراسة "عادل علي صديق، وسام كرفاح، سليمة بوخنان، يمينة سومية " كانت موجهة لتلاميذ المرحلة المتوسطة أو المرحلة الثانوية بينما دراسة "سليمة بوخنان" كانت موجهة لعمال الشركة الوطنية للبتروكيمياء مركب (gpik).

تهميش مراجع الفصل الأول :

1. نصر الله عمر عبد الرحيم (2004): تدني مستوى التحصيل والانجاز المدرسي، أسبابه وعلاجه، دط، دار وائل، عمان، ص4-5.

2. العمري واضح (2006): مدى تأثير التكوين المهني الإقامي على التصورات الذهنية للمتربصين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الجزائر، ص 7.

3. العمري واضح (2006): نفس المرجع، ص 8.

4. عبد الرحمان عيسوي (2003): علم النفس والإنتاج، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 57.

5. عائشة سمسوم: (2008/03/08)، واقع وآفاق التكوين والتعليم المهنيين واحتياجات سوق العمل في الجزائر وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ص8. Htt://www.biblioislam.net.

6. الحصيلة السنوية لمستشارة التوجيه بمركز التكوين المهني والتمهين حمام الضلعة (2019) .

7. أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل(1999): معجم المصطلحات التربوية المعروفة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص88.

8. تشعبت ياسمينة، ترزولت، عمروني حورية (2017): عوامل الهدر التربوي بمؤسسات التكوين المهني بولايات الجنوب الشرقي الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المتربصين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 30، الجزائر.

9. عطوي، جودت عزت عبد الهادي (2001): الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، أصولها وتطبيقاتها، ط1، الدار العلمية والدولية ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 309.

10. تيلوين حبيب (2002): التكوين في التربية، دط، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص 13.

11.Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels (2012) :Textes fondamentaux régissant le secteur de la formation et de l 'Enseignement professionnels , Article :6 , Alger, p 2.

12. محمد السيد أبو النيل (1985): علم النفس الاجتماعي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 322.

13. عادل علي صديق حاج أحمد (2013): أسباب التسرب الدراسي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التربية، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي.

14. وسام كرفاح، فاطمة معصمي (2017):التسرب بين العوامل والآثار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية، تخصص سوسيولوجية العنف والعلم الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

15. كروم لطيفة، مراحي نور الهدى أحلام (2018): التسرب المدرسي وعلاقته بالعوامل التربوية من وجهة نظر المتربصين، مذكرة لنيل شهادة ليسانسLMD قسم علوم اجتماعية، تخصص إرشاد وتوجيه، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة.

16. سليمة بوخنان (2008): التكوين المهني والكفاءة الإنتاجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة سكيكدة.

17. بن يمينة سومية (2018): تمثلات تلاميذ التعليم الثانوي نحوى التكوين المهني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

الفصل الثاني

متغيرات الدراســـــــة

المحور الأول: التسرب المدرسي

تمهيد.

1. تعريف التسرب المدرسي.
2. بعض المصطلحات المرتبطة بالتسرب المدرسي.
3. النظريات المفسرة لظاهرة التسرب المدرسي.
4. مؤشرات التسرب المدرسي.
5. أسباب وعوامل التسرب المدرسي.
6. أنواع التسرب المدرسي.
7. سمات الطلبة المتسربين.
8. الآثار والأضرار الناجمة عن التسرب المدرسي.
9. التحديات التي تواجه الدولة نتيجة لظاهرة التسرب المدرسي.
10. الإجراءات الوقائية والعلاجية لظاهرة التسرب المدرسي.
11. الحلول المقترحة لظاهرة التسرب المدرسي.
12. التسرب المدرسي يصل إلى مراكز التكوين المهني.
13. تعريف التسرب في وسط التكوين المهني.
14. الفرق بين التبديد والتسرب في وسط التكوين المهني.
15. أنواع التسرب في وسط التكوين المهني.

16. الأسباب والعوامل المؤدية للتسرب في وسط التكوين المهني.
17. عوامل نجاح مكافحة التسرب في وسط التكوين المهني.

المحور الثاني: التكوين المهني

تمهيد.

1. تعريف التكوين.
2. تعريف المهنة.
3. تعريف التكوين المهني.
4. تاريخ تطور التكوين المهني بالجزائر.
5. بعض المفاهيم المرتبطة التكوين المهني.
6. أهمية التكوين المهني.
7. أهداف التكوين المهني.
8. مبادئ التكوين المهني.
9. خصائص عملية التكوين المهني.
10. عناصر العملية التكوينية.
11. أنماط التكوين المهني.
12. الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكوين المهني.
13. مستويات التكوين المهني بالجزائر.
14. كيفية الالتحاق بالتكوين المهني.
15. تصميم وتنفيذ برامج التكوين المهني.
16. مراحل تصميم نظم التكوين.
17. تقييم البرنامج التكويني.
18. مشكلات ومعيقات التكوين المهني.

خلاصة

تهميش مراجع الفصل الثاني.

المحور الأول: التسرب المدرسي

تمهيد:

تعد ظاهرة التسرب المدرسي من أصعب المشاكل التربوية التي تعاني منها دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية في تقدم المجتمع الواحد وتطوره وتقف حجر صلب أمامه ولا سيما أنها تساهم بشكل كبير وأساسي في تفشي الأمية وعدم اندماج الأفراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليط من فئتين فئة المتعلمين وفئة الأميين ممّا يؤدي إلى تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى وذلك لصعوبة التوافق بين الفئتين في الأفكار والأداء فكلا يعمل حسب شاكلته.

ونظرا لما لهذه المشكلة من آثار سلبية ليس فقط من الناحية النفسية والتربوية والاجتماعية بل لأنها نتيجة لتطور علم اقتصاديات التعليم حيث دخلت في جانب اقتصادي وسببت هدرا اقتصاديا كبيرا في الجوانب المادية.

وسنستعرض في هذا المحور عدّة عناصر مهمة لكشف الغموض على بعض المتغيرات ذات الصلة بمفهوم التسرب المدرسي والمفاهيم المتعلقة به كالرسوب والتأخر والإهدار التربوي والتعرف على شتى أنواع التسرب، وأشكاله، وعواملـه بما في ذلك التطرق لشرح العوامل التربوية والعوامل الشخصية للتسرب المدرسي والتعرف على نتائج التسرب.

1. التسرب:

1.1. التسرب لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور ج3 معنى تسرب بمعاني كثيرة منها:
السرب: حفير تحت الأرض، وقيل بيت تحت الأرض، قد تسرب، وتسرب الحافر، أخذه في الحفر يمنه ويسره. ومنه قولهم تسربت الأخبار إلى العدو أي انتقلت خفية .
ويقال خرج من الأرض إلى وجهها فهو سارب وتسرب الماء: سال ودخل في حجرة. من سرب سيرب سروبا، فالسارب هو المتواري عن الأنظار والذاهب على وجهه في الأرض
قال تعالى: "ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار" **(الرعد: الآية 10).**
ويطلق على ذهاب الشيء بعد آخر ومنه سرب الإبل أي أرسلها قطعة قطعة[1].

2.1. تعريفه اصطلاحا:

هناك عدة تعاريف اصطلاحية تربوية لعدة أساتذة وباحثين، سنعرض بعضها فيما يلي:

- **التسرب(Dropouts)**: عرف التسرب بأنّه: انقطاع الطالب عن الدوام في المدرسة انقطاعا نهائيا قبل أن يتم المرحلة الدراسية المُقررة بنجاح[2].
- **ويعرف "محمد أرزقي بركان"**: التسرب بأنه:" انقطاع التلميذ عن الدراسة كليا قبل إتمام المرحلة الدراسية، أو ترك الدراسة قبل إنهاء مرحلة معينة من التعليم[3].
- **كما يعرفه عابدين:**"أنه ترك مقاعد الدراسة بشكل كلي قبل إنهاء أي مرحلة تعليمية من سلم التعليم العام"[4].
- **ويقول عبد الرحيم نصر الله:** "يجب أن نفرق بين التسرب والتسريب، فالتسرب هو انقطاع وعدم إنهاء المرحلة التعليمية التي التحق بها، أمّا

التسريب هي الحالة التي يكون فيها الطالب مجبرا على ترك المدرسة لعدة أسباب وعوامل"[5].

- **أمّا "جودت عزت عطوي" فيقول أن التسرب:** " هو انقطاع التلميذ عن الدراسة في مرحلة معينة دون إتمام هذه المرحلة، ممّا يترتب عليه ضياع ما يرتبط به من نفقات، وله أبعاده المتعددة في عملية نظام تعليمي"[6].
- **أمّا "المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي":** يعرف التسرب بأنه:" انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم الالتحاق بها وهو في هذا الإطار يختلف عن التغيب وعدم الحضور إلى المدرسة لفترة معينة أمّا عدم الانتظام فهو عدم مواظبة الطالب على الحضور أو التغيب على فترات طويلة ومتتالية بسبب أمراض أو تأخر أو حصول طارئ"[7].
- **أمّا التسرب المدرسي حسب "الوثيقة الوزارية في الجزائر":** فهو التخلي التلقائي عن الدراسة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، كما يشمل التلاميذ الذين يرفضهم النظام التربوي قبل إنهائهم مرحلة من مراحل التعليم، أي أن التسرب يشمل حالتين حالة التخلي التلقائي عن الدراسة، وحالة الفصل النهائي أو الإقصاء أو الطرد[8].
- **تعريف "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم":** بأنه صورة من صور الفقر التربوي في المجال التعليمي، وترك الطالب للدراسة في إحدى مراحل المختلفة، وبمعنى شامل هو كل طالب يترك المدرسة لأي سبب من الأسباب قبل نهاية المرحلة التعليمية ممّا يمثل هدرا لطاقات المجتمع المستقبلية وفقر اقتصادي سلبي للعملية التعليمية من الناحية الاقتصادية.
- **تعريف كل من "بين واتون":** المتسرب من الدراسة بأنه الطالب الذي يدخل إلى المدرسة مع نية التخرج فيها ومنها ونظرا لعوامل نفسية أو اجتماعية أو عوامل مرتبطة بالمؤسسة التعليمية يترك التلميذ المدرسة دون أن يملك دراسته ولا يرجع لها أصلا ولا لغيرها[9].

- **التسرب المدرسي حسب "اليونسكو" (Unesco):** " يخص التلاميذ الذين لا ينهون دراستهم في عدد السنوات المحددة لها، إمّا لأنهم ينقطعون عنها نهائيا، أو لكونهم يعيدون السنة، أو سنوات معينة " [10].
- **وبعبارة أخرى هو عبارة عن:**" الفرق بين عدد التلاميذ الذين يباشرون دراستهم (طور، سنة، وحدة تعليمية، درس) وعدد أولئك الذين ينهونها في الآجال المحددة" .

أمّا ما يميز الجزائر هو وجود ثلاثة أنواع أو فئات من التسرب المدرسي:

الفئة الأولى: وهم أولئك الذين تخلو عن الدراسة بمحض إرادتهم قبل بلوغهم السن الإلزامي (16) سنة، ويتعلق الأمر خاصة الإناث في الوسط الريفي.

الفئة الثانية: وهم أولئك المرغمون على مغادرة مقاعد الدراسة بعد بلوغهم سن (16) بسبب نتائجهم الدراسية.

الفئة الثالثة: وتخص مختلف المستويات لأولئك الذين ينقطعون لأسباب مادية[11].

2. بعض المصطلحات المرتبطة بالتسرب المدرسي: هذه المصطلحات تتفق في معناها العام، ولا تختلف إلا في جزئيات دقيقة وهذا ما يفسر الخلط بينهم عند الكثير من الناس.

1.2. الرسوب المدرسي: إن تعدد الاتجاهات والآراء في تفسير وتحديد معنى الرسوب جعلت إعطاء تعريف لهذا الأخير ليس بالأمر السهل، فهناك عدة تعاريف سنورد بعضا منها فيما يلي:

تعريف "منير محمد مرسي":" الرسوب هو ازدياد عدد السنوات التي يقضيها التلميذ بالمدرسة فوق العدد القانوني لسنوات المرحلة التعليمية "[12].

كما عرفه "كارتر كود" (Good) بأنه: "الافتقار إلى النجاح عند بعض التلاميذ في انجاز أو إتمام الواجب المدرسي سواء كان إنجاز وحدة صغيرة كمشروع فردي، أو عند إنجاز وحدة كبيرة كالعمل في المدرسة في موضوع أو صف، وهو يتضمن غالبا عدم تحقيق انتقال التلميذ إلى صف أعلى"[13].

2.2. الهدر المدرسي: إن مصطلح الهدر من المصطلحات المتداولة عند أهل الاقتصاد، إلا أنه تمكن من الولوج إلى قطاع التربية، كون هذا الأخيرة استثمارا للرأسمال البشري بهدف تكوين القوى العاملة المدربة الماهرة المؤهلة، وما يتصل من زيادة دخل الأفراد تبعا لمستوى التعليم الذي وصلوا إليه، لذلك فإن النظرة إلى العملية التربوية أصبحت لا تقتصر على أنها نوع من خدمة المجتمع، وإنما استثمارا له.

حيث يقول "**أحمد محمد الطيب**" بأن: "الإهدار التربوي هو السبب الرئيسي لخفض الكفاءة الإنتاجية في التعليم، ويكون سببا في ضياع الأموال والوقت والجهد المبذول على التعليم، ويأتي نتيجة لعدّة عوامل مُسببة فيه منها التسرب والرسوب، وتدني المستوى التحصيلي للطلاب"[14].

وتقول "**هادية محمد أبو كيلة**": "الإهدار التربوي في مفهومه البسيط هو الخسارة التي تنتج عن رسوب وتسرب وإعادة التلاميذ في النظام التعليمي"[15].

2.2.التأخر الدراسي:

التأخر الدراسي مشكلة كبيرة لا بد لها من حل، فهي مشكلة مُقدرة الأبعاد، تارة تكون مشكلة نفسية وتربوية، وتارة أخرى تكون مشكلة اجتماعية يهتم بها علماء النفس بالدرجة الأولى، ومن ثم المربون والأخصائيون الاجتماعيون والآباء، ولقد عرف التأخر الدراسي على أساس انخفاض الدرجات التي يتحصل عليها التلميذ في الاختبارات.

ويعرفه "**أنجرم**" **(INJRAM)** حيث يقول:" المتأخرين دراسيا هم الذين لا يستطيعون تحقيق المستويات المطلوبة منهم في الصف الدراسي، وهم متأخرون في تحصيلهم الأكاديمي بالقياس إلى العمر التحصيلي لأقرانهم"[16].

2.2. الغياب المدرسي: "وهو من ضمن المشاكل التربوية التي تعود نتائجه السيئة على التلميذ، وقد يؤدي إلى جُنوحه ومرافقته لأصدقاء السوء، وبالتالي رسوبه وتركه المدرسة والتسرب منها"[17].

3. النظريات المفسرة لظاهرة التسرب المدرسي: يشير التراث النظري والإمبريقي إلى أنّ عوامل التسرب الدراسي تعد عوامل معقدة ومتداخلة لذا كان من الصعب وضع نظرية تفسر ظاهرة التسرب الدراسي والاستمرار بالدراسة ولكن في عام (1970) بدأ المفكرون التربويون في وضع تنظير علمي لأسباب التسرب الدراسي ومن أوائل النظريات المفسرة للتسرب الدراسي هي:

1.3. نموذج (Tinto Vincent): والذي ظهر (1975 حتى1987) وتم تطويره عام (1993) وتقوم الدعاوي الأساسية عند (Vincent Tinto) لتفسير التسرب الدراسي على عدم التكامل الأكاديمي والاندماج الاجتماعي لدى الطالب، فيفترض النموذج أن لكل طالب سمات أسرية وشخصية ومستوى تحصيل دراسي سابق لتهيئة الفرد للالتزام بالنظم الأكاديمية التي تهدف إلى التنمية المعرفية والوجدانية وهذا يحقق ما يعرف بالتكامل الأكاديمي، كما أن الطالب في مجتمع الدراسة بالجامعة أو المدرسة يدخل في تفاعلات مع الزملاء وأعضاء هيئة التدريس ممّا يحقق الاندماج الاجتماعي فكل من التكامل الأكاديمي والاندماج الاجتماعي لهما تأثير في اتخاذ الطالب قرار بالاستمرار في الدراسة أو التسرب منها، فالطالب الذي لا يحقق قدرا من التكامل والاجتماعي من المرجح أن يتسرب من الدراسة .

ويؤكد "تنتو" (Tinto,1993) أن النموذج النظري الذي وصفه يفسر التسرب على أنه عمليات تفاعلية طويلة وتأخذ وقتا زمنيا حتى يصل الطالب إلى قرار التسرب من مؤسسة التعليم العالي ويضيف أن الهدف الرئيسي لهذا النموذج هو تفسير عملية التسرب عن طريق التركيز بشكل أساسي على ما يحدث داخل مؤسسة التعليم العالي من أحداث وتفاعلات من الطالب والحياة الجامعية بعد التحاقه ويأخذ في عين الاعتبار تفاعل الطلاب تفاعلا أكاديميا واجتماعيا مع الأفراد داخل مؤسسة التعليم العالي على المستوى الرسمي وغير الرسمي الدراسة [18].

2.3. نموذج "فان" (Finn1989): والذي فسر التسرب الدراسي في ضوء نموذجين هما:

▪ **النموذج الأول: هو نموذج إحباط الذات:** والذي يرى أن عملية التسرب تنتج من خلال عدم نجاح الطالب في تحقيق أي إنجاز أكاديمي له فيلزمه الفشل وخيبة الأمل التي تؤدي إلى انخفاض تقديره لذاته وتقل ثقته بنفسه ممّا يعكس مشاعر الإحباط وخيبة الأمل من الدراسة وفي نهاية المطاف يلجأ الطالب للتسرب والانقطاع عن الدراسة كليا.

▪ **أمّا النموذج الثاني: هو نموذج المشاركة والاتصال:** فيفسر" فان" Finn) التسرب الدراسي في ضوء مدى مشاركة الطالب ونجاحه في التفاعل الإيجابي مع زملاءه ومدرسيه فالمشاركة الفعالة في الأنشطة اللاصفية والصفية تجعل الطالب عضو فعال في مدرسته أو جامعته ويخلق نوعا من الانتماء لبيئته التعليمية ممّا يزيد من احتفاظ الطالب باستمراره في دراسته حتى التخرج، في حين يحدث العكس تماما إذا كان الطالب مفتقرا للمشاركة والاندماج مع زملاءه ومدرسيه ممّا يخلق عدم الرغبة والحب لمدرسته أو جامعته في نهاية المطاف يلجأ للتسرب الدراسي[19].

4. مؤشرات التسرب المدرسي: يرى " ناتر ييلو" (1988) أن التخلي عن الدراسة لا يتم بدون تفكير، بل يكون نتيجة لسلسلة من الأحداث، حيث تظهر على التلاميذ مؤشرات تدل على ذلك والتي يجب اكتشافها مبكرا لأنها تساعد على التكفل بهم ووقايتهم من التسرب المدرسي، وهذا ما أوضحه "ويلج" (1986) عن المؤشرات المبكرة للتسرب المدرسي، والتي تظهر من خلال السلوكيات التالية:

1.4. قلة المشاركة في النشاطات المدرسية.

2.4. صعوبة الاتصال مع الأساتذة والزملاء.

3.4. ظهور صعوبات التعلم، حيث أوضح " هان" (1987)، أنّ أغلب التلاميذ المتسربين يُعتبرون من التلاميذ الذين لم تشخص لديهم صعوبات التعلم.

4.4. الإهمال في أداء الواجبات المنزلية.

5.4. الاتجاهات السلبية نحوى المدرسة وعدم الرغبة في التعلم[20].

كما أنّ هناك مؤشرات أخرى نذكر منها:

6.4. عدم الانتباه والتشتت في القسم: يؤذي عدم الانتباه داخل الصف وشرودهم الكثير والمتواصل إلى عدم تمكنهم من متابعة الدرس بشكل جيد في الوقت الذي يكون فيه في أمس الحاجة إلى الانتباه للمعلم واكتساب معلومات.

7.4. ضعف الدافعية للدراسة: تُعتبر الدافعية حالة داخلية تحرك الفرد نحو سلوك ما يشجع القيام به لاكتساب الثواب وتجنب العقاب، وفي البداية يكون اهتمام الطالب مُنصب على الحصول على الثواب، ويطمح الأطفال كذلك لكسب رضا واهتمام المعلمين والوالدين ومدحهم له، ولكن هذا ينعكس سلبا على التلاميذ عندما يجدون هذه المحفزات من قبل المدرسة والأسرة أو حتى المحيط الاجتماعي، فيؤذي عدم تأدية واجباته المدرسية، واختلاف المشاكل داخل حجرة الدراسة [21] .

8.4. تأخر التلاميذ عن الذهاب إلى المدرسة: حيث كثيرا ما نرى التلاميذ في الشوارع وهم يحملون محافظهم على ظهورهم وقد فاتهم وقت الدراسة وتأخروا عن موعد الدخول إلى المدرسة، وهذا التأخر عن الحضور في الموعد يتطور ويصبح تأخر عن الدروس، وهذا سبب من الأسباب الوجيهة التي تؤدي إلى التسرب من المدرسة.

9.4. العنف الزائد في المدرسة: يُبدي بعض الأطفال عنفا زائدا اتجاه زملائهم أو اتجاه بعض ممتلكات المدرسة وكذلك عدم احترامهم لمعلميهم، وسلوك بعض السلوكيات الطائشة كإتلاف السبورة، وتكسير الكراسي والطاولات وزجاج النوافذ، إضافة إلى ضرب الأقران وإيذائهم، وهذه كلها مؤشرات تدل عن عدم رغبة التلميذ في الدراسة والاستمرار فيها.

وقد أكد "جون كارول" بهذا الصدد أنّه إذا توافرت الظروف الحياتية والعادية للتلميذ، فإن تعلمه للمادة أو المهارة المطلوبة يتناسب طرديا مع مقدار التركيز

الزمني الذي ينفقه عادة في أثناء الإنجاز (التعلم) فإذا بلغت نسبة وقت التركيز لمجموع الوقت المطلوب العام واحدا صحيحا، عندئذ فإن تعلم التلميذ قد يصل إلى (100٪)، أي يتمكن تماما من المادة أو المهارة التي هو بصددها، أمّا إذا بلغت نسبة وقت التركيز لمجموع الوقت العام النصف مثلا، فإن تعلمه للمادة يصل إلى النصف فقط أو (50٪) [22] .

إضافة إلى ما سبق فقد بين كل من "هان" (1987)، و "نوفيلد وستيفينس" (1992)، و "واقنر" (1991) في دراساتهم بعض المؤشرات محددة فيما يلي:

- تمرد على النظام في القسم ومحاولة دائمة للتخلي، مردها إلى نفور واشمئزاز يبدو في السلوك والتصرفات.
- إهمال كلي للنظام الدراسي ولا مبالاة مطلقة اتجاه النظام المدرسي.
- عزوف أولي عن الدراسة يبدأ بانقطاع مؤقت سرعان ما يتطور لانقطاع دائم.
- خمول تتبعه فوضى في التنظيم الخاص والعام.
- تصرفات عدوانية تتميز بالمشاكسة وعدم الانضباط، والسعي لتحدي كل ما هو نظامي داخل محيط المؤسسة أو خارجها [23].

5. أسباب وعوامل التسرب المدرسي: إنّ استفحال هذه الظاهرة يقف وراءه جملة من الأسباب الحقيقية والفعلية والتي تحدث في الوسط التربوي وخارجه، ومن بين هذه الأسباب نجد:

أولا: عوامل اقتصادية: تؤثر المستويات المعيشية المتدنية لدى أسر الطلبة تأثيرات سلبية في مستويات الطلبة التعليمية، ممّا يدفع البعض منهم إلى ترك المدرسة بحثا عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم، فالأسر الفقيرة نعطي الأولوية في كثير من الأحيان لعمل أطفالها على حساب تعليمهم من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية عنها، فالأم في حاجة إلى ابنتها في أعمال وإدارة المنزل، فتفضل تواجدها معها بدلا من ذهابها إلى المدرسة، وكذلك الأب يفضل تواجد

ابنه معه في العمل، وإكسابه مهنته نفسها بدلا من الاستعانة بالغرباء لمعاونته، وهذه الأمور تسهم بدرجة كبيرة في التسرب من التعليم.

ثانيا: أسباب تعليمية: وتتنوع هذه الأسباب على النحو الآتي:

أ- **المعلم:** قد يكون بعض المعلمين سببا محوريا في هروب الطلبة من المدرسة وتسربهم من التعليم، وذلك حينما يرتكب المعلم خطأ كالأخطاء التالية:

1. عدم مراعاة الفروق الفردية، من خلال الاستجابة للطلبة المتميزين والثناء عليهم فقط، وإهمال الطلبة الضعاف منهم، وتخصيص المقاعد الخلفية بالغرفة الصفية لهم، بحيث يصبحون منعزلين تماما عن باقي الطلاب، وهذا يؤدي تدريجيا إلى تسرب الضعاف منهم من المدرسة، لافتقادهم من يهتم بهم ولشعورهم بأنهم منبوذون من المعلم ومن زملائهم.

2. إرهاق الطلاب بالواجبات المنزلية الكثيرة، وربط التفوق والتميُّز بالقدرة على أداء كل تلك الواجبات المنزلية دون أيّ خطأ وبخط جميل ومنظم، فلا يجد الطالب بعد عودته إلى المنزل وقتا لنيل قسط من الراحة والترفيه، فتكون نتيجة هذه السياسة نفور الطلبة من الدراسة ومن المدرسة بأسرها.

3. استخدام أسلوب العقاب البدني والمعنوي أحيانا بسبب تصرف سيء يرتكبه أحد الطلبة أو بسبب إجابة خاطئة، وكذلك التلفظ بالألفاظ المؤذية والجارحة أحيانا، ممّا يؤدي إلى عدم شعور الطالب بالأمان، ووأده حبه للمدرسة والمعلم، فتكون النهاية ويكون تسربه من المدرسة أول النتائج.

4. استخدام المعلم الطرق التقليدية في عرض المنهج، كقراءة الدرس من الكتاب المدرسي وكتابته على السبورة، ويكون على الطالب الترديد العشوائي بعد قراءة المعلم ونقش حروف الدرس المكتوبة على السبورة، وهذا الأسلوب يقتل روح الإبداع لدى الطلاب ويضفي على جو الدراسة روح الكآبة، فينفر الطالب من الدراسة التي تبعد ملايين الأميال عن روح التقدم التكنولوجي التي يراها في كل مكان خارج مدرسته.

ب- الإدارة المدرسية: إنّ المدرسة هي المسؤولة عن نجاح الطلبة أو فشلهم أو إخفاقهم، ولها دور كبير في بقاء واستمرار الطلبة على مقاعدهم الدراسية، لأن مهمتها الأساسية تسهيل وتنمية وتطوير النظم التربوية، وليس ارتكاب الأخطاء التي تكون السبب بشكل مباشر أو غير مباشر في تسرب الطلبة من المدرسة، ومن أمثلة ذلك:

1. عدم قدرة بعض الإدارات على تقديم خدمات مُيسّرة للطلبة بتكلفة اقتصادية مناسبة، ممّا يحرم الطالب ذا الأحوال المعيشية المتدنية من متعة التعلم.

2. عدم إدخال وسائل تعليمية تكنولوجية حديثة للمدرسة، لجذب انتباه الطلاب وتحبيبهم في الدراسة وتيسير مهمة المعلم، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم بشكل واضح في المدرسة.

3. غياب الرقابة الجادة عند بعض الإدارات المدرسية على أداء وسلوك المعلم، فحينما يغيب ضمير المعلم يكتفي بكتابة الدرس على السبورة دون شرح واف له، ويضطهد الطلبة ليلتحقوا بمجموعات الدروس الخصوصية، وفي الوقت نفسه لا يجد من يحاسبه.

4. سوء توزيع الطلبة على الصفوف، حيث ترتفع الكثافة داخل هذه الصفوف لتصل أحيانا إلى (50) طالبا بالصف الواحد، وهذا يؤدي إلى عدم التكيف بصورة صحيحة مع المعلم، بل إنّ المعلم في هذه الحالة يعجز عن متابعة تقدم الطلبة أو تخلفهم، ممّا يُشعر الطالب بعدم الاهتمام الحقيقي به، فيلجأ في النهاية إلى ترك المدرسة بعد أن يكون قد فقد الثقة بنفسه وبها.

5. خشية بعض مديري المدارس على أسماء مدارسهم وسمعتها أكثر من خشيتهم على مصلحة الطلاب أنفسهم، فيطلب بعضهم من المعلم ألاّ يرفعوا معدل الرسوب عن نسبة معينة، حتى لو كان الطالب ضعيفا ولا يستحق النجاح، ونتيجة لذلك فإننا نجد كثيرا من الطلبة ينهون دراستهم في المرحلة الابتدائية رغم عدم إجادتهم القراءة والكتابة، وحينما يلتحقون بالمرحلة الإعدادية يشعرون بصعوبة الدراسة نتيجة لما سبق، فيلجئون إلى ترك المدرسة.

6. التهاون في متابعة غياب الطلبة وانقطاعهم عن المدرسة، فالطالب حينما يشعر بأنّ غيابه عن المدرسة لا يُتابع ولا يلاقي الاهتمام من الإدارة المدرسية فإن الشجاعة تُولد لديه للتسرب من المدرسة، فلا بد للمدرسة من متابعة الطلاب المنقطعين والتعرف إلى أسباب ذلك ومحاولة معالجتها.

7. قدم العديد من المباني المدرسية، وقلة الإمكانيات المادية داخل المدرسة يُسهم إسهاما كبيرا في فشل العملية التعليمية، وقد أكدت التقارير أنّ العديد من المدارس تحوي الأجهزة العلمية والأدوات التعليمية المشتراة حديثا لكنها مهملة في مخازن المدارس دون الإفادة منها، ممّا ينعكس بشدة على تدهور المرافق ويؤثر سلبا على مستوى تحصيل الطلبة وإلمامهم بالمحتوى المقدم لهم، ممّا يدفعهم إلى ترك المدرسة

ب- المادة الدراسية والامتحانات: المادة الدراسية قد تكون سببا قويا في كُره الطالب للمدرسة والتغيب عنها، وبالتالي التسرب منها، وذلك للأسباب التالية:

1. ضعف ارتباط المناهج بحياة الطلبة في حاضرهم ومستقبلهم، وعدم ارتباطه بالبيئة التي يعيشون فيها، وينعكس ذلك عليهم وعلى آبائهم، فيشعرون بعدم فائدة المواد الدراسية، وعدم الفائدة من دراستهم، وذلك لتركيزها على القراءة والكتابة دون أن تفسح لهم المجال لممارسة الأنشطة، واكتساب خبرات حياتية متطورة.

2. عرض المناهج بطريقة تقليدية تفتقد الإبداع والتطوير والابتكار، ممّا يُشعر الطلبة بأن المناهج إنما هي عبء ثقيل على الأكتاف يصعب حمله، أمّا بالنسبة للامتحانات فهي لا تقيس سوى قدرة الطالب على الحفظ وعلى التذكر، أمّا باقي المستويات المهمة كالتحليل والتركيب والتقويم فهي بعيدة كل البعد عن أذهان الطالب، ومن هنا يفقد الطالب الشعور بالتجديد ويشعر بالملل والروتين [24].

ث- التوجيه المدرسي: إن التوجيه عملية مصيرية، يتحدد وفقها المجال الدراسي أو المهني الذي يتبعه التلميذ، ولذا فإن أي خطأ في عملية التوجيه يؤدي إلى صعوبات يُواجهها التلميذ في دراسته بعد توجيهه، ويظهر التوجيه غير السليم في عدّة أشكال من أهمها التوجيه الذي لا يهتم أساسا بميول التلميذ وقدراته وإنما يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق متطلبات الخريطة المدرسية، وفق

معايير الكم والنسب المُحددة مسبقا، بدلا من أن يعتمد التقنيات والمعايير العلمية والاعتماد في أغلب الأحيان على التنقيط الذي لا يعكس المؤهلات الحقيقة للمتعلم وعلى القرارات الإدارية التي لا تنسجم مع التوجيه الموضوعي، وهذا ما يجعل التلاميذ ينبذون الدراسة لعدم تكيفهم مع الفرع الذي وجه إليه قصرا، وقد يظهرون تفوقا دراسيا بعد إعادة توجيههم إلى تخصص آخر[25].

ج- **المستشار التربوي:** وجود مستشار التربية في المدرسة مهم جدا، ويساعد على حل الكثير من المشاكل التي من الصعب على مدير المدرسة أو المعلم، التوصل إلى أسبابها لعدم الثقة بينهما وبين التلميذ، الثقة التي من دونها يصعب معرفة الأسباب الحقيقية ووضع حلول مقبولة وإيجابية لها، من وظائف المستشار التربوي مساعدة مدير المدرسة، والمعلم بالتركيز على التلاميذ الذين توجد مؤشرات معينة إلى أنهم معرضين للتسرب أو المتسربون فعلا الذين قاموا بزيارته ولاحظ عليهم إشارة خاصة تدل على المعاناة التي يمرون بها تتطلب التدخل السريع من جانبه وجانب المسؤولين الآخرين مثل العامل الاجتماعي إن وجد أو المستشار النفسي إن وجد، وفي مثل هذا الوضع يقوم المستشار التربوي بتركيز الاستشارة التربوية التي تعطى من جميع الأطراف المشتركة ثم يقوم بالتوجيه للخدمات النفسية إن وجدت، وأيضا من وظائفه مساعدة المعلم والشرح له عن طرق العمل الخاصة من النوعيات الخاصة من التلاميذ الذين لا يتواجدون في المدرسة بصورة متواصلة، بالإضافة إلى ملائمة المادة التي تُعلّم لمستوى هؤلاء التلاميذ، وأيضا العمل على توفير الخدمات غير الموجودة في المدرسة للمعلمين مثل: الخدمة النفسية أو الاجتماعية، كما يجب أن يقدم للمدير تلخيصا كتابيا عن كل حالة من حالات التلاميذ المتسربين، أيضا أن يقوم المستشار بوظيفة ممثل المدرسة في اللجنة التي تقوم بمعالجة حالات التلاميذ الذين تسربوا من المدرسة ولم يجدوا مدرسة أخرى للتعلم فيها إذا وجدت حالات كهذه [26].

ثالثا: عوامل خاصة بالطالب: تتعدد العوامل الأساسية التي تؤثر في الطالب وتؤدي به في النهاية إلى التسرب من التعليم، ومنها:

1. العوامل الصحية والجسمية والانفعالية: الصحة الجسمية لها أثرها الكبير في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، ونلاحظ أن إصابة الطالب بالأمراض كالحمى أو الالتهابات أو سوء التغذية يؤدي إلى تكرار عدم ذهابه إلى المدرسة، ممّا ينعكس على قدرته على الفهم والاستيعاب ومتابعة زملائه في الدراسة. وهذا مما يؤثر في ظروف الطالب النفسية، ويؤدي به إلى مجموعة من الأعراض النفسية والانفعالية، حيث يصاب بالإحباط والاكتئاب، مما يدعم الاتجاه السلبي لدى الطلبة نحو المدرسة والتعليم.

ويضاف إلى ذلك الإجهاد والتوتر، والأزمات الحركية، والحركات العصبية، وعدم الثبات الانفعالي، والشعور بالذنب، والنقص، والحقد، والخروج عن النظام، وهي من الأعراض التي تصيب الطفل وتعدو عوامل تمنعه من الذهاب إلى المدرسة، ويرتبط الرسوب بقدرة الطلبة على التحصيل فعندما يفشل الطفل في التحصيل يتعرض للأمراض والاضطرابات النفسية، التي تؤدي بالتالي إلى التسرب الكامل أو الجزئي من التعليم.

2. العوامل الاجتماعية: ومن الأسباب التي تؤدي أيضا إلى التسرب من التعليم عدم قدرة الطالب على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، كذلك نجد أنّ المخالطة برفاق السوء واللامبالاة نحو الدراسة، وافتقاد التشجيع اللازم من الوالدين للدراسة وعدم تحفيزهم أو متابعة علاقاتهم بزملائهم يُفقد الطالب الشعور بالانتماء إلى المدرسة ويُهيّئه للتسرب.

ومن المؤكد أيضا أنّ كثرة تنقل الطالب من مدرسة إلى أخرى يؤذي به إلى التسرب بسبب عدم قدرتهم على مواكبة المواد الدراسية، فقد تكون المدرسة الجديدة مختلفة عن المدرسة القديمة في طرق التدريس والتعليم، فطريقة تدريس

المعلم تختلف من معلم لآخر، فيجد الطالب نفسه متأخرا دراسيا لعدم قدرته على فهم بعض المواد، ممّا يضطر إلى التغيب والتسرب من المدرسة.

3. العوامل العقلية: تُعدُّ العوامل العقلية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الطالب من المدرسة، فإذا كان ذكاء الطفل في دون المتوسط فإن هذا يؤدي إلى التعطيل الكامل أو الجزئي للتحصيل المدرسي، ومن أمثلة العوامل العقلية الضعف العقلي، ونقص القدرات العقلية والإدراكية، ونقص الانتباه، والتخلف العقلي، وضعف الذكاء، والنسيان والضعف في القدرة اللغوية.

وحينما تواجه مشكلة من تلك المشكلات الطالب ولا يجد من يأخذ بيده ويساعده في التحصيل الدراسي، فإنه يجد مصيره في مُؤخرة الغرفة الصفية مع الفئة المهملة.

4. **العوامل النفسية:** وتنقسم هذه العوامل إلى:

- **عدم رضى الطالب عن دراسته:** فشعور الطالب بالرضى والقناعة بنهج دراسته يُسهم في بذل أقصى قدر عنده من الجهد للتزود بمعرفة الأشياء المتصلة بموضوع الدراسة، ولكن إذا حدث العكس فإن اهتمام الطالب بالدراسة سيقلُّ ويختفي بالتدريج، ثم يختفي جهده المبذول وتنعدم إنتاجيته، فيصاب بعد ذلك بالإحباط ثم الفشل ثم الرسوب المتكرر ثم ترك المدرسة والتسرب منها، فالميل للمادة الدراسية يؤهل الطالب للتكيف ويدفعه للنجاح، وفقدان الثقة في التحصيل وشعوره بأن هذه الدراسة منعدمة الفوائد والأهداف، فيصيبه الملل ويؤدي به إلى مخالفة القوانين والأنظمة ليدفعه ذلك إلى الشغب، والخروج من المدرسة دون استئذان.

- **عدم انتظام الطالب في عمل الواجبات المدرسية:** فمن الملاحظ أنّ عدم انتظام الطالب في إنجاز واجباته المدرسية وتراكمها عليه يؤدي إلى الشعور بالضيق والتوتر وصعوبة التفاهم والتحصيل نتيجة لتأخره عن زملائه.

- **عدم المواظبة على الحضور اليومي إلى المدرسة وضعف التحصيل:** فإذا غاب الطالب عن المدرسة بشكل متكرر تكون النتيجة ضعف اهتمامه بالدراسة والمدرسة، ممّا يؤدي إلى تأخره ورسوبه، وقد يكون الضعف في التحصيل الدراسي والفشل في هذا التحصيل عائقا أمام تحقيق النجاح، ممّا ينتج عنه كره الطالب للمدرسة والدراسة وبالتالي يدفعه هذا الشعور إلى ترك المدرسة.

- **عدم إشباع احتياجات الطلبة داخل المدرسة:** فالطالب يكون دائما في حاجة إلى الحرية في الحركة والكلام والعطف والحب، وهي احتياجات أساسية لديه، وافتقاده لتلك الأشياء يشكل صدمة بالنسبة له، تؤدي به في النهاية إلى ترك المدرسة وعدم القدرة على الدراسة [27].

5. العوامل الأسرية: تتعدد العوامل الأسرية التي تتسبب في تسرب الطلاب من التعليم، وأبرز هذه العوامل:

- **التفكك الأسري:** وما يُسببه من افتقار الأبناء للإحساس بالأمن والاستقرار والانتماء، فالشجارات المستمرة بين الوالدين تصل في كثير من الأحيان إلى الطلاق، ممّا يؤثر بشكل مباشر في حالة الأبناء النفسية، ويُولّد الضعف الكبير لديهم في الفهم والاستيعاب والتحصيل، فيشعر الطالب تدريجيا بأن المدرسة عبء ثقيل عليه، مفضلا الغياب عنها ثم الهروب منها نهائيا[28].

- **الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة:** إنّ دخل الأسرة البسيط وكثرة عدد الأبناء يؤدي إلى أن يحرم الأب أبناءه من استكمال دراستهم ليتخلص من الأعباء المالية المطلوبة منه.

- **الأمية وضعف الثقافة:** إن أمية أحد الأبوين أو كليهما أو ضعف ثقافتهم يؤثر في تعليم الأبناء، وذلك لأنّ همّ الأبوين الأساسي في هذه الحالة يكون مُنصبا في كيفية تأمين سبل العيش وكسب الرزق، ممّا يُشعر الطفل بالإحباط في إكمال تعليمه والاكتئاب لفقده عنصر التشجيع والتحفيز من الأبوين.

- **المتابعة الأسرية:** إنّ غياب المتابعة الأسرية لمستوى الطفل الدراسي تكون نتيجة أنّ أولياء الأمور يتفاجؤون بتدني مستوى أبنائهم الدراسي قبل الامتحانات ببضع أيام، وهذا يترتب عليه أداء سيء أو رسوب في الامتحانات، ممّا يسبب إحباطا للطالب ويدفعه إلى ترك المدرسة التي تُذكّره دائما بفشله، ومن هنا نجد أن المتابعة والتواصل بين المدرسة وأولياء الأمور لها أهمية قصوى.

- **طبيعة السكن:** فإذا كان الطالب بمنطقة من المناطق العشوائية فلا مفر له من الضوضاء المستمرة التي تؤثر في درجة تركيزه وتحصيله الدراسي، ولندرة المهتمين بالتعليم في المناطق العشوائية يجد ذلك الطالب نفسه وحيدا في طريق التعليم، كما أن بعد المسافة بين السكن والمدرسة ولا سيما لمن يسكنون في بعض المناطق الزراعية أو التي تفتقد الخدمات يشكل عائقا للانتقال والوصول إلى المدرسة.

- **القسوة والعقاب:** إن القسوة والعقاب البدني والضرب والسّب لاستذكار الدروس، والاهتمام الزائد عن الحد في متابعة الطالب من قبل أسرته، وإظهار القلق تجاه متابعة واجبات الطلبة واختباراتهم، يؤدي بالطالب إلى كراهية الاستذكار والمدرسة، وإلى رغبته الشديدة في التخلص والهروب من شبح المدرسة الذي يعكر عليه صفو حياته للأبد.

- **العادات والتقاليد:** إنّ العديد من الأسر في بعض المجتمعات تحرم بناتها من الالتحاق بالتعليم بسبب بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الجامدة، أو إلحاق الأطفال في دور القرآن وحرمانهم من الالتحاق بالتعليم.

- **استقرار الأسرة:** إن عدم استقرار الأسرة وكثرة تنقلها يجعل الطالب يلتحق بأكثر من مدرسة، ممّا يُضعف انتماءه للمدرسة [29].

رابعا: الأسباب الثقافية: وتتمثل فيما يلي:

1- التقدم في الاتصالات: فالتقدم في الاتصالات دون شك فإنه يؤثر في الثقافات من قريب أو بعيد وبالتالي تشكل خطرا على النسق الثقافي والقيمي في البلاد

مثال: استخدام نظام الإنترنت بصورة خاطئة. فالدور السلبي لاستخدام التقنية يؤثر على التلميذ بشكل كبير وذلك من خلال ما تكونه من نبذ وكره التعليم وشرود الذهن.

2- القنوات الفضائية: شهد مطلع التسعينات تزايدا في القنوات الفضائية التلفزيونية، والتلفزيون أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة الفرد، وعلى هذا يشكل وصول هذه القنوات حدثا اجتماعيا قاد إلى تأثيرات واسعة النطاق على جميع الأصعدة وكان التسرب نتيجة لتلك التأثيرات وذلك باعتبارها مغريات تُلهي التلميذ عن دراسته[30].

- ضعف المؤثرات الثقافية وانعدامها في البيئة المحيطة بالتلميذ والتي تتمثل في المكتبات والنوادي الثقافية...حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مكملا لدور المدرسة والمؤسسات التعليمية الأخرى.

- النظرة غير السليمة للتعليم التي انتشرت في أوساط المجتمع بسبب البطالة المتفشية، وصعوبة الحصول على عمل.

- انعدام الوعي الثقافي لدى بعض الأسر يجعلهم لا يدركون الأضرار التي تلحق بأبنائهم جراء انقطاعهم عن الدراسة [31].

إضافة إلى ما سبق فقد أشار" خالد إسماعيل غنيم " (2011)، إلى أسباب أخرى محددة فيما يلي:

1. وجود خلافات عائلية مستعصية كأن يكون هناك شجار دائم بين الأب والأم.
2. فقدان أحد الأبوين بالموت أو الطلاق أو ترك أي منهما البيت بالهجرة البعيدة أو لأي سبب من الأسباب.
3. الحالة الاجتماعية المتردية، ممّا يضطر التلميذ أن يترك الدراسة سعيا في البحث عن عمل لكي يساعد في تحسين وضعه ووضع عائلته.

4. العقاب الجسدي في المدرسة أو البيت وسخرية المعلم من التلميذ وعدم المبالاة به ونبذه باستمرار بين زملائه فيشعر التلميذ بضيق فيترك المدرسة بنفسه لما هو فيه من مشاكل.

5. عدم ملائمة المناهج الدراسية لقدرات التلميذ العقلية والجسدية والنفسية، كأن يلاقي مواد غير سهلة وضعفا من المعلم بحيث يتعذر وصول المادة لذهن التلميذ وبالتالي يتسرب التلميذ من المدرسة.

6. المرض المزمن كأن يعاني التلميذ مرضا يقعده عن التحصيل الدراسي كالتخلف البسيط أو الشديد أو الشلل وغيره.

7. مشاكل أخرى كالهجرة إلى أماكن لا تتوفر فيها المدارس ووسائل التعليم لسبب من الأسباب.

8. عدم حث التلميذ وتشجيعه باستمرار على التعلم من قبل الوالدين ومعلميه وتفهيمه أن العلم هو أساس الحياة الكريمة وإنه موضوع مستقبل التلميذ المشع بالخير وانه سيعود على التلميذ بالفائدة [32].

6. أنواع التسرب المدرسي: تعاقب التربويون على وضع التصنيفات العديدة التي حاولوا أن يحصروا بها أنواع التسرب من التعليم، ولعلّ أكثر تلك التصنيفات شمولا هو التصنيف إلى الأنواع التالية:

أولا: التسرب حسب الدراسة وينقسم إلى:

1. **تسرب الأطفال من الالتحاق بالمدرسة:** وهو المظهر الأول من مظاهر التسرب، ويتمثل بعدم الذهاب أو الالتحاق بالمدرسة بشكل قاطع.
2. **التسرب قبل نهاية المرحلة:** والذي يكون الرسوب سببا رئيسا فيه، ولذلك فهو على ارتباط مباشر بمشكلة الرسوب، ويتمثل في ترك الطالب للمدرسة قبل إنهاء المرحلة التعليمية.
3. **التسرب في نهاية المرحلة:** ويشمل هذا النوع نهاية أيّ مرحلة تعليمية، فالطالب ينتهي من مرحلة تعليمية معينة ولا يلتحق بما بعدها من المراحل الدراسية

ثانيا: التسرب الكمّي: وينقسم التسرب الكمّي إلى:

1. التسرب الكلي: وهو انقطاع الطالب انقطاعا كاملا عن مواصلة دراسته، وفي هذا النوع قد يرتد المتسرب إلى الأمية. ويرتبط هذا النوع من التسرب بالمرحلة الأولى فقط (الابتدائية)، أمّا المرحلتين المتوسطة والعالية فلا يُعدُّ التسرب فيها كليا، لأن التسرب منها يكسب مهارات وقدرات تؤهله للقيام بالأعمال المختلفة.

2. التسرب الجزئي: ويتمثل في الهروب والغياب من المدرسة ثم الرجوع إليها مرة أخرى، ويُعرّف بأنّه إمكانية أن يكون التسرب وقتيا، أي يعود المتسرب لإتمام دراسته، وذلك إمّا بالتحاقه بنفس الصف أو بالتحاقه بالعام الدراسي الذي يليه.

ثالثا: التسرب النوعي: يُجسّد التسرب النوعي حقيقة مفادها أن للتسرب من التعليم دورة حياة وسياقا طبيعيا يكون على النحو التالي:

1. التسرب المعنوي: يُعدُّ تحقيق النمو الشامل والمتوازن للطالب سمة مشتركة بين الأنظمة التعليمية كافة، وأولوية تسعى الجهود التربوية إلى تحقيقها من خلال تطوير المناهج، وتخطيط الأنشطة التعليمية وتنفيذها بصورة تتضمن عوامل التشويق والجذب وتحفيز الطالب للتفاعل والمشاركة فيها، ونظرا لعدم مراعاة الأنشطة التعليمية الصفية و اللاصفية لقدرات الطلبة واحتياجاتهم النمائية، فإنّ معالم التسرب النوعي تبدأ في التجسُّد والظهور من خلال الاستعداد النفسي للتسرب، ومن مظاهر ذلك شعور الطالب بالضيق والحزن، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة، والتغيُّب عن المدرسة دون وجود عذر يستدعي ذلك.

2. التسرب المادي (الانسحاب الذهني وضعف التحصيل): يُعدُّ تحقيق النمو المعرفي للطلبة هدفا أساسيا وغاية مستدامة بوصفه محورا أساسيا في منظومة النمو المتوازن، ولذلك تسعى الأنظمة التعليمية إلى تحقيقه من خلال المناهج والأنشطة التعليمية التي استعرضناها غاية ومضمونا خلال حديثنا عن التسرب

المعنوي، ولعل افتقار الأنشطة التعليمية إلى عنصر التشويق والجذب، وعدم مراعاتها للفروق الفردية وأنماط تعلم الطلبة سبب في الشرود والانسحاب الذهني وضعف الأداء التعليمي، وتدني مستوى التحصيل، لتبدأ بذلك مرحلة التسرب المادي [33].

بالإضافة إلى التصنيف السابق ثمة تصنيفات أخرى نورد منها:

1. **المتخلي:** بمحض إرادته لأسباب معينة سواء كان تخليا تدريجيا بالغيابات المتكررة، أو تخليا حاسما دفعة واحدة وسط السنة الدراسية أو في آخرها.
2. **التنافر:** وهو الذي يكره المدرسة لأسباب مختلفة، قد تكون نفسية أو بيداغوجية وغيرها، ويدرج في هذا النوع الموهوبون النافرون.
3. **المتسرب العادي:** هو الذي أثبتت نتائجه المدرسية فشله في تحقيق مستوى تعليميا محددا في نهاية التمدرس الإجباري (16سنة)، أو في أحد مستويات التعليم الثانوي دون حصوله على الشهادة [34].
4. **التسرب المرحلي:** ويظهر هذا النوع في نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية حيث لا يتقدم بعض الطلاب لامتحان إتمام شهادة المرحلة العامة وكذلك الذين يرسبون في هذا الامتحان [35].
5. **المتسرب الناجم عن ظروف:** يعتبر التسرب الناجم عن الظروف بمثابة استجابة لظرف أو أكثر من الظروف المهمة في حياة الطالب ويستمر هذا النوع من التسرب لفترة أطول ويشمل هجرة الأسرة، أو وفاة أحد الوالدين، أو كليهما، أو الصدمات الأسرية الأخرى مثل: المرض أو البطالة.
6. **المتسرب المتقطع:** ويتم تصنيف الطلاب الذين توقفوا عن الحضور في المدارس بسبب احتياجات اقتصادية أو بسبب مرض أو غيرها من الأحداث غير المتوقعة كتسرب قصير المدى أو"التسرب المتقطع" حيث يتسم هذا النوع من التسرب بالحضور المتقطع والاستبعاد من أعمال الفصل الدراسي وقلة التعلم [36].
7. **سمات الطلبة المتسربين:** بما أننا نتحدث عن الطلبة المتسربين فلا بد لهم من صفات وسمات تميزهم عن الآخرين سواء من الناحية النفسية أم التربوية أم

الاجتماعية أم الاقتصادية من أجل تشخيص هذه الحالات وعلاجها والحد قدر المستطاع من انتشار هذه الظاهرة، مع العلم أن هذه السمات قد لا تنطبق جميعا على المتسرب الواحد فلربما يحمل المتسرب الواحد منها سمة واحدة وقد يكون أكثر من سمة ومن هذه السمات:

1.7. ذو القدرات العقلية المحدودة: حيث تعاني هذه الفئة من صعوبات في الفهم والتعلم وهذا إما يكون وراثيا أو مرضيا وتتصف هذه الفئة من الطلبة بتقدير ذاتي وغير قادرين على المشاركة الوجدانية ويتصفون بالفشل المتكرر والإحباط لسمة متميزة لكل أعمالهم وأنشطتهم، ويتم التعرف عليهم من خلال درجاتهم المتدنية في التحصيل الدراسي المنخفض من خلال رسوبهم وبالتالي القائمين على التعلم متابعة مثل هذه الحالات وإعارتهم مزيدا من الاهتمام من خلال إيجاد مركز خاصة بهم.

2.7. ذو السلوك الخاص: وذلك لظروف نفسية واجتماعية واقتصادية عديدة تنعكس سلبا على الطلاب فنجد البعض منهم قد اكتسب سمات سلوكية سيئة تنعكس على التزامه المدرسي ومنها (عدوانية الكلام، عنف جسدي تجاه الآخرين من تلاميذ ومعلمين، صعوبات التركيز، اضطرابات عاطفية).

3.7. الأسر المفككة اجتماعيا: يتخذ التفكك الأسري أشكالا عديدة منها: طلاق الوالدين، موت أحد الوالدين أو كليهما، خلافات ونزاعات أسرية...ومن المعلوم أن الأسرة تلعب دورا أساسيا في تقديم الطالب نحو العمل المدرسي، فالطالب الذي لا يجد المناخ الأسري الملائم يكون دائما مشغولا بالجو المشحون بين أفراد أسرته فيتسم أداءه بالقلق والتوتر، فحاجة الطالب للأب والأم من ضروريات حياته، وتراكم القلق لدى الطفل الناتج عن شعوره بالحرمان يؤثر بدوره على التحصيل الدراسي بصفة عامة [37].

4.7. ذو الظروف الاقتصادية الصعبة: إن السبب الرئيس في ترك معظم المتسربين من التلاميذ لمقاعد الدراسة هو الوضع الاقتصادي السيئ والذي يشمل الفقر الشديد أو عدم وجود فرص عمل للوالدين أو ضيق السكن وكثرة عدد

سكانه، ممّا يضطر كثيرا من الطلاب لترك مقاعد الدراسة والبحث عن فرص عمل سهلة مثل البائع الجوال أو بعض ورشات السيارات وغيرها ممّا يُعيقهم عن إكمال دراستهم [38].

وقد ميز مصطفى منصوري ثلاث فئات التسرب وهي:

1. فئة مجبرة على التسرب: إن سبب تسربهم عن الدراسة خارج عن نطاقه كمرورهم بأزمات شخصية أو أسرية كالمرض.

2. فئة المتسربين المعاقين: ويرجع هذا التسرب إلى ضعف قدراتهم العقلية (الضعف العقلي) والمعرفية على القيام بالأعمال المطلوبة.

3. فئة المتسربين الأكفاء: ترجع أسباب تسربهم عن المدرسة إلى عدّة أسباب منها كثرة الغيابات، المشكلات السلوكية، بعد المدرسة، ميولاتهم الشخصية غير المدرسة، نقص الدافعية [39].

8. الآثار والأضرار الناجمة عن التسرب المدرسي:

تعتبر هذه الظاهرة مشكلة خطيرة تهدد المجتمع سواء أفرادا كانوا، أو جماعات أو شعوب، ويعد التسرب (مهما كانت نسبته) في المجتمع أمرا خطيرا حيث أن المتسربين يتحولون إلى فئة قد لا تجد وضعها في المكان الصحيح داخل المجتمع، كما أن المجتمع قد يعاني من هذه الفئة في كافة المجالات الأمنية والصحية والإنتاجية...وفي النهاية فإن هذه الفئة إنما هي عالة على المجتمع وظاهرة التسرب قد تنعكس سلبا على كل من المتسرب ذاته وعلى أسرته وعلى الآخرين وعلى المجتمع بأكمله.

فمن الأضرار التي قد يعاني منها المتسرب تربويا وعلميا، أنه يتحول إلى مواطن أمي غير على مواكبة ما يدور حوله من متطلبات الحياة وخصوصا الأشياء العصرية والتقنية، أو قد يصبح عدوانيا أو منحرفا أو عالة على المجتمع.

أمّا الأضرار الاقتصادية: فتتمثل في أن التعليم في أي بلد يعتبر استثمارا قوميا إذ أن الانقطاع عنه يعتبر عائقا لعملية الاستثمار، أمّا اجتماعيا، فالمتسرب

تنقصه الكثير من الخبرات مثل القدرة على مواجهة أمور الحياة ومتطلباتها والتفاعل الاجتماعي، ويصبح أقل قدرة على المساهمة في تطوير المجتمع وتقدمه.

ومن الأضرار الأخرى التي تنشأ عن هذه الظاهرة وتعد من أخطر الأضرار هو أن المتسرب والمنقطع عن مواصلة تعليمه بعد أن يصيبه الإحباط، ويصبح غير قادر على تحصيل مقومات حياته الضرورية فإنه يلجأ إلى طرق أخرى.

ومن الأضرار الأخرى التي تسببها ظاهرة التسرب ظهور العنف والقوة في ذلك المجتمع لا سيما في أوساط المتسربين أنفسهم ومن في سنهم، وكذلك تساهم هذه الظاهرة في خلق جيل منحرف تنتشر في أوساطه المخدرات وما شابهها لأن هؤلاء يرون أوقاتهم فارغة بسبب عدم ذهابهم إلى المدارس ولا بد لها ما يمليها فيضطرون أن ينخرطوا في هذه المصائب والتي تضر بصحتهم وتدمر حياتهم بأكملها بعد ذلك.

أما الأضرار النفسية فتتمثل في أن بعض المتسربين من المدارس يعانون من بعض الأمراض النفسية، أو أنهم مصابون بالقلق. فعندما ينقطع مثل هؤلاء عن المدارس فإن علاقتهم بأبناء عمرهم، أو من في سنهم تتأثر كثيرا بذلك وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مثل هذه الأمراض النفسية لديهم [40].

كما أود سرد أهم انعكاسات هذه الظاهرة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، كما وردت في وثيقة الندوة الجهوية للتربية لمنطقة الغرب الجزائري التي بحثت في الموضوع في ماي (2000)، فهذا أمر يجعلنا أكثر إحساسا بحجم الظاهرة:

1.8. على مستوى الفرد: تهميش المتسرب اجتماعيا، تحرره من الضوابط القانونية والأخلاقية، يكون عرضة لجنوح الأحداث، اكتساب العادات السيئة كالتدخين، تعاطي المخدرات، اللجوء إلى العنف.

2.8. على مستوى الأسرة: إثقال كاهل الأسرة بمطالب وحاجات المتسرب، إقحام الأسرة في المشاكل التي تنجر عن سلوكاته الطائشة.

3.8. على مستوى المجتمع: عدم استثمار طاقات بشرية هائلة، تفشي الظواهر السلبية، عرقلة التنمية الشاملة للمجتمع(ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا)، هدر أموال طائلة بدون مردود أو عائد [41].

4.8. على مستوى المدرسة: أمية، تخلف، تهاون، تحامل...

5.8. على المستوى الفكري: تعصب، انشقاق، تهور، تخريب، شعوذة...

6.8. على مستوى الإدارة: تسيب، محسوبية، رشاوي، اختلاس، احتيال...

7.8. على مستوى المحيط الخارجي: اعتداء، مخدرات، جرائم، سرقة، موبقات تزوير...[42].

ويضيف "درويش مصطفى" (1990) إلى هذه الآثار ما يلي:

8.8. على مستوى المتسرب ذاته:

- يؤدي تسرب الطالب من المدرسة إلى حرمانه من حقوق الطفولة التي يحتاجها كل طفل، لأنه حينما يترك المدرسة فلا بد له من العمل في هذا السن الصغير لمساعدة والديه في كسب قوت يومهم.
- يُحرم المتسرب في المستقبل من المكانة الاجتماعية المتميزة نظرا لعدم قدرته على الالتحاق بفرص العمل الجيدة بالمؤسسات المتميزة.
- يُعاني المتسرب من التعليم من عدم الاستقرار النفسي، فينتابه باستمرار شعور بالنقص والعجز والفشل والقلق، وانعدام الثقة بالنفس، والحساسية المفرطة من أيّ نقد، لأنه يعلم جيدا أن ضعف ثقافته يحرمه من التكيف مع الظروف المحيطة بالمجتمع.

- يُعاني المتسرب من التعليم مستقلا حينما يصبح أبا أو حينما تصبح أُمّا من ضيق شديد وقلق مستمر واكتئاب لعجزه أو عجزها عن التواصل مع الأبناء ومتابعتهم سواء في الحياة المدرسية أو في الحياة الاجتماعية.

9.8. على مستوى المجتمع: التسرب من التعليم ليس مشكلة تربوية فقط، فهي مشكلة يتخطى تأثيرها ظواهر اجتماعية في النظام العام للمجتمع كله، والخسارة التي يسببها التسرب هي خسارة لا يُستهان بها، وهي كالتالي:

- **ارتفاع نسبة الأمية:** فالمتسرب هو أميٌّ صغير، لأن التسرب من التعليم ارتدادا للأمية، وذلك يؤدي بالطبع إلى التأخر الحضاري في جميع المجالات.
- **زيادة ظاهرة أطفال الشوارع:** فالطلبة حينما يتسربون من التعليم ولا يجدون رعاية تامة من الوالدين يخرجون إلى الشارع ويعملون به، ويختلطون بالمشبوهين، ويكتسبون معيشتهم من أنشطة مثل، حراسة السيارات أو السرقة فهؤلاء الأطفال يمثلون ظاهرة في غاية الخطورة على المجتمعات، فهم لا يوجهون نحو مجالات مهنية أو حرفية على أيدي مختصين، ممّا يدفعهم إلى الانخراط في عالم الجريمة حيث تدفعهم اضطراباتهم النفسية من الشعور بالنقص والحرمان وفقدان الثقة بالنفس إلى محاولة إثبات الذات عن طريق الاتجاه للإدمان والاغتصاب والسرقة والفشل.
- **زيادة الأعباء المالية على الدولة:** حيث تنفق الدولة أموالا طائلة على التعليم ونتيجة للتسرب يصبح العائد بعد إنفاقها مهدرا.
- **هدر الموارد البشرية للأمة:** فوجود طاقات بشرية كبيرة غير مؤهلة للشروط الضرورية للإنتاج يؤدي إلى فاقد اقتصادي كبير ذي تأثير سلبي عالي.
- كما أن التسرب من التعليم يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء و الإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، والى زيادة عدد السجون والمستشفيات [43].
- إن انخفاض مستوى الوعي التربوي والاجتماعي والسياسي لدى الشباب سيعكس نفسه على مدى قدرتهم على إدراك الأخطار التي تحيط بأمتهم وبالتالي اندفاعهم في

الذود عن وطنهم، وحرصهم على حماية مكتسبات ثروتهم، والى سهولة انخداعهم بالدعايات الاستعمارية والإشاعات التي تعدها الدوائر المشبوهة [44].

- ويزيد من خطورة هذا الوضع أن المتسربين غالبا ما يعزفون عن الالتحاق بمركز التدريب المهني لتأهيلهم للعمل في مجالات الإنتاج المختلفة [45].

9. التحديات التي تواجه الدول نتيجة لظاهرة التسرب من التعليم: إيمانا من دول العالم بخطورة مشكلة التسرب وما تفرزه من آثار سلبية تعوّق عجلة التنمية وتحول دون تطور المجتمع، وإدراكا منها بأهمية العمل على محو أمية الشباب، وتأهيلهم علميا ومهنيا للانخراط بما يمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل والإسهام في تحقيق نهضة المجتمع وتطوره، فقد تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية والأهلية، وقدمت فيها المنظمات الدولية أشكال الدعم والمساندة كافة، فتبلورت هذه الجهود في تصميم برامج تعليمية تعويضية للطلبة المتسربين، كبرنامج "الفرصة الثانية" المطبق في المغرب، والهادف إلى تزويد الشباب المعرضين للخطر بالمعلومات والمهارات اللازمة للحياة، وبرنامج "التعلم بالتدريس الفردي" (سات) المطبق في كولومبيا، وبرنامج "المدارس الإعدادية المفتوحة" في أندونيسيا، ومشروع "التعليم غير الرسمي" المطبق في الفلبين، والبرنامج الأمريكي "جوب ستارت ديمنستريشن" الذي يستهدف من المدارس ذوي مهارات القراءة والكتابة المنخفضة، وبرنامج "تيليسكونداريا" (الثانوية بالتلفزيون) المطبق في المكسيك الذي يقدم مناهج على مدار السنة لطلاب المدارس الإعدادية من خلال التلفزيون في المناطق الريفية.

ولم تكن الدول العربية بمعزل عن الجهود العالمية المبذولة للقضاء على مشكلة التسرب، والهادفة إلى ضمان الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري بمختلف فئاته وشرائحه، حيث أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن مشكلة الفاقد التربوي والتسرب تستحوذ على (20%) من ميزانيات التعليم في تلك الدول، فقد سارعت بعض الدول العربية إلى تصميم برامج وإطلاق مبادرات من شأنها الحد من تسرب الطلبة المعرضين لخطر التسرب، وتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين من المدارس، ففي المملكة العربية السعودية حقق

برنامج" مدرسة بلا غياب" في محافظة (الزلفي) نجاحا متميزا من خلال ما تحقيق عدم الغياب نهائيا إلاّ بعذر مقبول من إدارة المدرسة، حيث اعتمد البرنامج على الجوائز التحفيزية والجلسات الإرشادية للطلبة المتسربين من الدراسة، ليتمكنوا من الحصول على شهادة الدراسية الابتدائية خلال ثلاث سنوات، وكذلك عملت المراكز الاجتماعية للتدريب المهني في السلطة الوطنية الفلسطينية على العناية بالطلبة المتسربين ممن تتراوح أعمارهم بين (13-16) عاما، من خلال عقد الدورات التدريبية على المهن المختلفة، وفي اليمن تركزت الجهود من خلال برنامج "بدائل" لمكافحة عمل الأطفال من خلال العمل على إعادة الطلاب العاملين والمتسربين من التعليم إلى الدراسة في التعليم العام والتعليم المهني.

وفي العام 2007 ، تم إطلاق برنامج "الدمج" أو" الدعم المدرسي" في لبنان بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم الأكاديمي للطلبة من خلال دروس التقوية والأنشطة الإرشادية [46]، وفي الأردن أيضا تم تصميم برنامج متطور للمتسربين من التعليم اسمه "برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين" في العام 2003 وقد تم إدراجه ضمن برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم [47].

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت لمواجهة هذه المشكلة إلا أنه لم تزل بعض الدول تواجه تحديات عديدة نتيجة لمشكلة التسرب من التعليم، وأهمها:

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول ولا سيما بعض الدول العربية، مما جعل الجانب المادي يسيطر على العقول البشرية في هذه الدول، فالتعليم بعد أن كان فرصة للترقية الاجتماعية والاقتصادية أصبح عبئا ثقيلا على الأسرة الفقيرة التي يندفع الكثير من الآباء فيها إلى إخراج أبنائهم من المدرسة لتعليمهم مهنة يستطيعون من خلالها تحقيق الكسب المادي الذي يُسهم في دعم أسرهم وإخراجهم من الظروف المعيشية الصعبة.

– العادات والتقاليد الجامدة، ففي بعض المجتمعات البدوية أو الريفية نلاحظ أن الآباء يجبرون بناتهم على ترك المدرسة في الصفوف الأخيرة من المرحلة الإلزامية، بسبب العادات والتقاليد الجامدة التي تحرّم خروج الفتاة واختلاطها بالمجتمع.

– تطور المناهج من الناحية الكمية فقط وليس من الناحية الكيفية أو النوعية، وهذا يؤدي إلى أن يواجه الطلبة صعوبات كبيرة تتراكم حتى تؤدي في النهاية إلى تسربه من المدرسة.

– عدم تهيئة الجو النفسي للطالب في مدرسته، فمن المفترض أن تتوافر لديه أسباب الراحة التي تقوّي صلته بالمدرسة، كالمعاملة الطيبة، وصلته بالوسائل والأنشطة التعليمية.

– عدم استقرار الأسرة في مكان سكن واحد بالانتقال للعيش وخصوصا من المناطق البدوية إلى الريفية والانتقال داخل المدينة نفسها.

– خجل الطالب الذي يكبر سنه عن السنة الدراسية الواجب الالتحاق بها نتيجة لرسوبه أو تسربه من أن يعود ليجلس في مقاعد المدرسة مع الطلاب الأصغر منه سنا، فقد أكدت إحدى الدراسات أن الطلاب الأكبر سنا من أقرانهم هم الأكثر تعرضا للتسرب.

– النقص في الثقة المرتبطة بطرق التنشئة والتربية، فإهمال احتضان الطفل وحمايته من الشارع، وإجباره على العمل يقوده للانحراف والجريمة، ممّا يعوّق الجهود نحو إعادته إلى الدراسة [48].

10. الإجراءات الوقائية والعلاجية لظاهرة التسرب المدرسي:

1.10. الإجراءات الوقائية: للتصدي ظاهرة التسرب المدرسي لا بد من تضافر مجموعة من الجهود للوقوف أمامها وذلك من خلال قيام كل من الإدارة المدرسية والأسرة بدورها على أكمل وجه.

أ- الإجراءات الوقائية من قبل ميدان التربية:

- تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة والمجتمع خاصة الأولياء.

- منع العقاب بكل أنواعه في المدرسة (البدني والنفسي)، بالرغم من أنّ العقاب ممنوع بشتى أشكاله في المدارس إلا أنه يُمارس من طرف الجهاز التعليمي ممّا يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة، حيث يقول الدكتور- وهيب سمعان والدكتور محمد منير مرسي في كتابهما: الإدارة المدرسية الحديث: (إنّ العقاب البدني احتقارا للشخصية الإنسانية وانحدار بها إلى مرتبة العبيد والحيوان، فضلا عن أنه يُؤتى ثماره المرجوة منه)، ويقولان: (أن كلا من الثواب والعقاب يؤديان إلى إحداث التعديل المرغوب في السلوك لكن الثواب أبقى أثرا)[49].

- تفعيل قانون إلزامية التعليم في المرحلة المتوسطة ووضع آليات لمتابعة إجراءاته وتنفيذها.

- تفعيل الأنشطة المدرسية وتنظيمها والاهتمام بها.

- العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة.

- مساعدة المعلم للتلاميذ لمعالجة ضعفهم.

- تنويع الأساليب التعليمية.

- توفير بناء مدرسي جيد.

- توفير الحماية للتلاميذ داخل المدارس [50].

ب- الإجراءات الوقائية من قبل الأسرة:

- إقناع الأسرة بضرورة تهيئة الجو الأسري لأبنائهم من خلال توفير الوقت والمكان المناسب في حل مشاكلهم الدراسية وصعوبات التعلم في المواد الدراسية.

– عدم تكليف أبنائهم التلاميذ بمهمات أسرية فوق طاقاتهم من خلال تفرغهم وتوفير الوقت الكافي لهم للدراسة.

– تفعيل الاتصال والتواصل بين الأسرة والمدرسة لمتابعة تطور أبنائهم والوقوف على مشاكلهم التي يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة في حلها.

– مشاركة الأسرة في الأنشطة اللاصفية التي تنظمها المدرسة [51].

– توعية الأسرة بمخاطر الزواج المبكر لبناتهم وتفعيل القوانين التي تمنعه بأقل من السن المحدد وكذلك مخاطر التمييز بين أبنائهم على أساس الجنس في مجال التعليم [52].

2.10. الإجراءات العلاجية لظاهرة التسرب المدرسي: يمكننا تصنيف المقترحات العلاجية إلى:

أ- الإجراءات المتعلقة بالإطار الاجتماعي والاقتصادي العام:

– دعم الاستفادة من الخدمات الصحية لأن الأطفال ينجحون أكثر في المدرسة عندما يتمتعون بصحة جيدة.

– تقليص نفقات المدارس حتى مجانا وإلاّ أن الآباء يتحملون أعباء متزايدة منها:(مصاريف الكتب، والأدوات المدرسية، والامتحانات والنقل).

– تشجيع وتسهيل الالتحاق بالمدرسة أي توفير النقل والنظام الداخلي ونصف الداخلي أو الخارجي وذلك لأن نسبة الانقطاع تزداد في البلدان الأكثر فقرا في الأوساط التي هي عرضة لذلك.

ب- الإجراءات المتعلقة بنمط وتنظيم وتسيير النظام التربوي:

– تحسين نوعية ومضمون برامج التعليم كذا الطرق البيداغوجية، لقد أثبتت العديد من الدراسات أنّ التلاميذ يُقبلون على الدراسة والتعليم ويحققون نجاحا معتبرا عندما تكون البرامج التعليمية والطرق البيداغوجية ذات مستوى عالي.

– تحسين نوعية الوسائل التعليمية وجعلها متوفرة في متناول الجميع.

– تحسين ظروف المدارس مثل: ملائمة عدد التلاميذ في القسم.

– تسهيل الالتحاق بالتربية التحضيرية كلما أمكن ذلك.

– إبلاغ عناية أكبر للتقويم وأساليبه.

– إعادة النظر في نمط سير المؤسسة.

– تنظيم فترات الدراسة وتوزيع المواد.

– تنظيم السنة الدراسية واستغلالها استغلال أمثل [53].

ت– الإجراءات العلاجية المتعلقة بالتلاميذ المتسربين أنفسهم: تعتبر ظاهرة التسرب المدرسي مشكلة وطنية، ولحماية قسم كبير من المتسربين من آثارها السيّئة يجب أن تضع خطة عمل وطنية لإعادة تأهيلهم من خلا ما يلي:

– قيام مجلس الوزراء بوضع قانون للتعليم المهني والتقني، يتضمن قانون العمل إنشاء مدارس أو مراكز مهنية لاستيعاب الطلبة المتسربين إناثا وذكورا من التعليم الأكاديمي، تقديم تسهيلات ومكافآت تشجيعية للطلبة الملتحقين بها.

– تنويع برامج التعليم المهني لتواكب حاجات سوق العمل.

– متابعة المتخرجين من خلال توفير شكل من أشكال التواصل بينهم وبين المنتسبين في سوق العمل لتسهيل توظيفهم وإعادة تأهيلهم مع الوظائف الجديدة التي يلتحقون بها.

- تشجيع القطاع الخاص الذي يدير المراكز الثقافية على تنويع برامجه مع الإشراف عليها وعلى مستواها وطريقة أدائها ومتابعة خريجيها.

- توسيع انتشار مراكز محو الأمية للمتسربين وتوفير تعليم مهني يتناسب مع قدراتهم [54].

ث- الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لعلاج ظاهرة التسرب المدرسي: في الحقيقة بمجرد قيام الوزارة الوصية بدراسات وتحاليل لوضعيات المتمدرسين، وإحصائها للأعداد الهائلة من التلاميذ الذين يظهرون فشلا دراسيا بشتى أنواعه، فإنها عمدت إلى:

1. اطلاع القائمين على ميدان التربية على الإحصائيات المتعلقة بظاهرة تسرب التلاميذ من المدرسة مثلا:

- خلال انعقاد أشغال اللجنة الوطنية للإصلاح (جويلية 2000).
- في مختلف نشريات وزارة التربية.
- عن طريق مراسلات موجهة لمفتشي التربية والتكوين ومديري التربية.

2. تنظيم ندوات جهوية للتربية للتوصل إلى اقتراحات ملموسة تفيد في "الحد من الظاهرة" وهذا منذ بداية سنة 2000.

3. اتخاذ اجراءات ميدانية تمثلت في:

- الشروع في تطبيق الإجراءات الفعلية منذ السنة الدراسية 2001/2000.
- تبني الوزارة لشعائر جديدة: السعي إلى النوعية.
- إعادة النظر في سياسة تكوين المكونين: تحسين التأهيل البيداغوجي للأساتذة عن طريق الشروع في تنظيم فترات تكوينية لفائدة جميع المعلمين والأساتذة، قصد تحديث المعلومات، في إطار التكوين المستمر.
- إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح البرامج التي كلفت بمراجعة البرامج التعليمية ومراجعة الكتاب المدرسي [55].

- الشروع في الإصلاح الجذري للمنظومة التربوية فعليا ابتداء من السنة الدراسية (2004/2003)، وما ترتب عنه من تغيير في الأدوار، فبعد أن كان التلميذ يلعب الدور السلبي أي المتلقي، أصبح يلعب الدور النشيط، دور الفعال، الباحث عن المعرفة بجهده الخاص، عن طريق تدريبه على مهارات وكفاءات معينة.
- اعتماد منهج جديد، مشروع المؤسسة، أصبحت كل مؤسسة تضع في بداية السنة مشروع عملها السنوي، حتى يتيح لها تقييم نشاطها في نهاية السنة الدراسية.
- إبرام وزارة التربية الوطنية لاتفاقية مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، للتوجيه الإجباري للتلاميذ الموقوفين عن الدراسة إلى التكوين المهني [56].

4. الاستدراك والدعم: تركيز الوزارة على آليتي علاج للنقائص في الممتلكات التعليمية، وفي نفس الوقت كإجراء وقائي لظاهرة التسرب المدرسي وهما: الاستدراك والدعم.

- بتاريخ 2016/09/03 أصدرت الوزارة منشورا عرضت فيه وثيقة أعدت من قبل خلية شكلت على مستوى الوزارة، ضمت بعضها من مفتشي التربية والتكوين، ورؤساء مؤسسات التعليم الثانوي، تتعلق بالاستدراك والدعم لفائدة التلاميذ، حتى يتم مناقشتها و إثرائها على مستوى القاعدة.
- انطلاقا من التقارير الولائية التي تضمنت الإثراء، أصدرت الوزارة منشورا ثانيا بتاريخ 1997/01/22، حول تنظيم عمليتي الاستدراك والدعم في التعليم الثانوي، حيث شرع ابتداء من الفصل الثاني للسنة الدراسية 1997/96 في تنظيم حصص الاستدراك ضمن التوقيت الأسبوعي للقسم، بمعدل ساعتين لكل فوج تربوي في المواد الأساسية، الهدف منها: تذليل الصعوبات المشخصة لدى بعض التلاميذ ومعالجة الثغرات الطارئة في دراستهم نتيجة حالات ظرفية مروا بها، ولها صبغة علاجية فردية، كما أُدرجت حصص الدعم، وأُعطيت الأولوية لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي، الغرض منها تقوية وتعزيز

مكتسباتهم: للسماح باستيعاب أكبر للبرامج، و إذا كان الاستدراك ذا صبغة فردية، فإن الدعم ذا صبغة جماعية، فهو موجه لتلاميذ القسم كلهم، وأحيانا يجمع لها تلاميذ المستوى الواحد لتمكينهم من تقنيات معينة أو معلومات مكملة، تقدم لهم من طرف أساتذتهم أو أساتذة جامعيين أو من قبل مختصين. وتقدم حصص الدعم في إطار ديناميكية الجماعة تتخذ أشكال: المراجعات، التمارين التطبيقية والمحاضرات، وليس على شكل دروس عادية.

- كما تلى هذا المنشور التنظيمي، منشورين آخرين يتعلقان بمتابعة وتقييم عمليتي الاستدراك والدعم بتاريخ: 1998/01/18 و 1998/10/27.
- وبعدها جاء منشورا آخرا، صدر بتاريخ: 2003/09/10، مُتمما للعمليات التنظيمية لدروس الاستدراك في السنتين الأولى من التعليم الابتدائي و الأولى من التعليم المتوسط.

5. الدروس المسائية: وهي ما كانت تعرف في السابق (منذ السنة الدراسية 1990/89 وما قبلها) بدروس الدعم لتلاميذ الأقسام النهائية خلال العطل المدرسية. ثم دروسا مسائية ابتداء من س.د:(1991/90)، تُنظم لفائدة التلاميذ الراسبين في امتحان الباكالوريا، الذين لم يتم قبولهم ضمن الأقسام العادية أو الخاصة. وقد كان يتم اختيار مؤسسة أو بعض المؤسسات التي تحتضن هذه الدروس، ويتوزع التلاميذ على أفواج تربوية لا تقل عن (15) تلميذ ولا تزيد عن (25)، يدرسون بحجم ساعي أسبوعي يقدر بـــــــ (14) ساعة أسبوعيا موزّعة طرديا مع أهم المواد للشعبة، يتم فيها مراجعة الدروس غير المستوعبة ضمن المقرر والتدريب على معالجة مواضيع امتحانات الباكالوريا السابقة. كما أنها تنظم بعد ساعات الدراسة العادية.

6. إجراءات خاصة بتحسين ظروف التمدرس: جاءت المناشير المؤرخة في: (1998/08/23-2000/09/20- 2005/03/24) بترتيبات لتنظيم عملية التضامن المدرسي، وإعانة الأطفال المتمدرسين المعوزين، بغرض تحسين ظروف التمدرس كإجراء وقائي لظاهرة التسرب المدرسي [57].

ج- **الإجراءات والأدوار المتعلقة بمراكز التكوين المهني:** إن دورات مراكز التكوين المهني قد تدفع بالمتسرب بالانضمام إليها، وذلك سعيا لتحسين وضعه المعيشي، وقد تحسسه بمعنى المسؤولية والاعتماد على النفس بعد فشله في الدراسة.

وعلى المجتمع تشجيع المتسربين للالتحاق بهذه المعاهد والمراكز من أجل حياة بعيدة عن شقاوة الانحراف، كما أن لمراكز التكوين المهني دور في احتضان الشباب وتأهيلهم لكسب الخبرة والمعرفة ولقد عملت هذه المراكز في سد فراغ كبير في نفوس الكثير من الشباب، بل وساهمت أيضا في توجيههم نحوى ما يفي بحاجات ومتطلبات خطط التنمية، كما تزرع في نفوسهم الثقة بالنفس بعد فقدانهم لها، وهي بمثابة بداية انطلاقة حياته مع العمل فنرجو الاهتمام بهذه المراكز وتوجيه الشباب بعد إنهاء التكوين بها [58].

11. الحلول المقترحة لظاهرة التسرب المدرسي: فيما يلي بعض الحلول المقترحة التي يمكن الاستعانة بها كحلول لظاهرة التسرب المدرسة:

- على المعلم **أن** يعترف بوجود فروق فردية بين التلاميذ وعليه أن يعمل على مُساعدة التلاميذ لمستوياتهم وأن يتقبل التلاميذ الضعفاء.
- التنسيق بين المدرسة والمنزل للعمل على مساعدة التلميذ الضعيف دراسيا في التغلب على المشكلات الدراسية التحصيلية التي تواجهه.
- أن تشجع الأسرة أبنائها على متابعة الدراسة.
- الدعم العاطفي من قبل المعلم يُعتبر عاملا مُهما وحاسما في رغبة التلاميذ الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية وتعليمية صعبة في مواصلة دراستهم.
- أن تعمل المدرسة على توجيه التلاميذ الذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة قد تدفعهم لترك المدرسة إلى الأعمال الجزئية التي قد تحل جزءا من مشكلاتهم الاقتصادية [59].

12. التسرب المدرسي يصل إلى مراكز التكوين المهني: رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها القائمين على معاهد التكوين المهني بتوفير أزيد من (400) ألف مقعد بيداغوجي سنويا لامتصاص التسرب المدرسي الاتي من قطاع التربية الوطنية، وتوفير تخصصات جديدة تعدت (440) تخصص، إلاّ أنّ سيناريو وعدوى التسريبات لحقت هذا النوع من التعليم بالجزائر لأسباب، من أبرزها عدم التوافق بين التخصصات التي يوجه إليها التلاميذ والطلبة مع قدراتهم ومستوياتهم، ما يجعل مصير الآلاف من التلاميذ(المتربصين) الشارع، وهو ما أكدته إحصائيات وزارة المالية التي أفادت بأن (37٪) من التلاميذ المتراوح سنهم بين (15 و19 سنة) غير متمدرسين، والأخطر من ذلك أن (30٪) من التلاميذ بين (6 و15سنة) في تعداد المحرومين من الدراسة، حيث أن هذا القطاع يعرف تسربا مدرسيا من التلاميذ، ممّا أدى بهم هجر مقاعد تكوينهم.

وفي هذا الإطار، قال رئيس الاتحادية الوطنية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين المُنضوية تحت لواء "السنابات"، السيد بوغدة، إنّ أهم أسباب التسرب الذي يطال قطاع التكوين المهني هو عدم توجيه المتربصين حسب رغباتهم وقدراتهم الحقيقية. ولهذا حسب المُتحدث، يجب إعادة هيكلة سياسة التوجيه المهني الحالي، بحيث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القدرات الحقيقية للمترشحين قبل إلحاقهم بالمناصب التكوينية للقضاء على التسرب وجودة التكوين.

كما اقترح بوغدة تغيير نظرة المجتمع للقطاع على أنه ملجأ للفاشلين، وتحسين ورسكلة المؤطرين وتوفير هياكل وعتاد عصري للتكوين، وتشجيع التمهين كنمط ناجح لاستجابته لمتطلبات سوق الشغل، وتقريب المتربص من الوسط المهني، مع أهمية إعادة تحيين خريطة التكوين حسب خصوصية المناطق.

أمّا بخصوص حاملي الشهادات الجامعية أو ذوي المستوى الجامعي، فقد بدأوا يقبلون على التكوين المهني، على اعتبار أنه بعد تخرجهم فإن هذا لأخير

يوفر لهم تكوينا تطبيقيا أكثر منه نظريا، وكذا لثراء مدونة الشعب والاختصاصات وتنوعها استجابة لسوق الشغل.

ومن جهته أكد رئيس المنظمة الوطنية لأولياء التلاميذ، السيد بن زينة على أنه رغم كل الإمكانيات المتوفرة، إلاّ أنّ الخلل موجود، مؤكدا أن الخلل تتحمله وزارة التربية الوطنية التي لا تريد التنسيق مع وزارة التكوين المهني لوضع حد لظاهرة التسرب المدرسي الذي يطال القطاعين.

واعتبر بن زينة في تصريحه أنّ الإشكالية المطروحة والتي هي سبب رئيس في ارتفاع معدلات التسرب، هو كيفية توجيه التلاميذ الراسبين من قطاع التربية إلى قطاع التكوين المهني، حيث أنه رغم وجوده في القانون إلاّ أن تطبيقه في الميدان منعدم، وأوضح أنه من المفروض أن التوجيه يكون أساسا من قطاع التربية الوطنية، غير أن عرقلتها لذلك حال دون توجيه جيد للآلاف من المتسربين والمطرودين من المدارس، قبل أن يجدوا أنفسهم مرة أخرى ضحية تسرب آخر في قطاع التربية، عندما يحالون إلى هذا النوع من التكوين، وشدد على أن دور قطاع التربية الوطنية مهم لضمان استمرارية تعليم كامل للتلاميذ الفاشلين في المدارس مهما كانت الأطوار، موضحا أنه لابد من تطبيق القوانين ومتابعة رغبات التلميذ وهو لا يزال في مؤسسته التعليمية، من خلال مجالس التوجيه ليختار وجهته الحقيقية ومهنته التي يريد أن يكون فيها.

وتأسف ممثل أولياء التلاميذ للتوجيهات العشوائية المفروضة على المتمدرسين، على اعتبار أن هناك تخصصات تتطلب مستوى معينا، مثلا تلاميذ السنة الرابعة متوسط من اجل التكوين في النجارة، في حين يوجد تلميذ ذو مستوى سنة أولى متوسط وله ميول لهذه المهنة ويُقصى من دون مبرر، وبالتالي على الجهات الوصية حسبه التركيز على قدرات ورغبات المتربصين، كما نوه في ذات الإطار على أهمية عدم احتقار فئة على حساب أخرى في عملية التوجيه على اعتبار أن القدرات تختلف، ومهما بلغ سن التلميذ ومستواه يمكن أي يحدث مفاجأة في تكوين حُرم من التوجيه إليه.

كما اعتبر أن غياب الداخليات أو نقصها سبب آخر للتسرب المدرسي بقطاع التكوين المهني، حيث رغم توفر المؤسسات العمومية والاقتصادية، إلا أن عراقيل التوجيه إلى أماكن بعيدة، في ظل غياب النقل والسكن يجبر التلميذ على التخلي عن التكوين، مؤكدا أن الداخليات التي توفرها الدولة غير كافية.

وقد حذر بن زينة من خطورة تجاهل عواقب التسرب المدرسي وانخراطهم في قضايا إجرامية والتي تؤكدها حسبه، حتى وزارة العدالة على اعتبار أن مختلف الجرائم يكون أصحابها مراهقين متخلين عن الدراسة، وبلغة الأرقام تحدث ممثل أولياء التلاميذ أنه في الموسم الدراسي السابق (2017/ 2018) تسرب من قطاع التربية الوطنية (550) ألف تلميذ من مختلف الأطوار، من راسبين في "الباكالوريا" و"البيام"، ومختلف السنوات التعليمية الأخرى، مشيرا أن قطاع التكوين المهني يستوعب حتى (200) ألف تلميذ، ومن بين (35) ألف تلميذ الذين تبقوا فإن وزارة التربية أعادت (50) ألف تلميذ غلى الدراسة بعد قبول إعادتهم السنة، فيما استطاع الأولياء حوالي (50) ألف تلميذ إدماج أبنائهم في مؤسسات اقتصادية خاصة ومدارس خاصة، أو إدماجهم في أعمال الشغل الحر الخاص بهم، في حين يتوجه (250) ألف تلميذ إلى الشارع ويقعون في أحضان الجريمة و المخدرات بدليل الأرقام الصادرة عن وزارة العدل والتي تؤكد أن غالبية الجرائم يتورط فيها المراهقون [60].

13. تعريف التسرب في وسط التكوين المهني: " هو عدم قدرة المؤسّسة التكوينية الاحتفاظ بالمُتكوّن بعد التحاقه بها، والتسرب من المؤسسة التكوينية يتمثل في فشل المتكون في إتمام تلك المرحلة من البرنامج التكويني، وعدم استمراره حتى نهاية المدة التكوينية" [61].

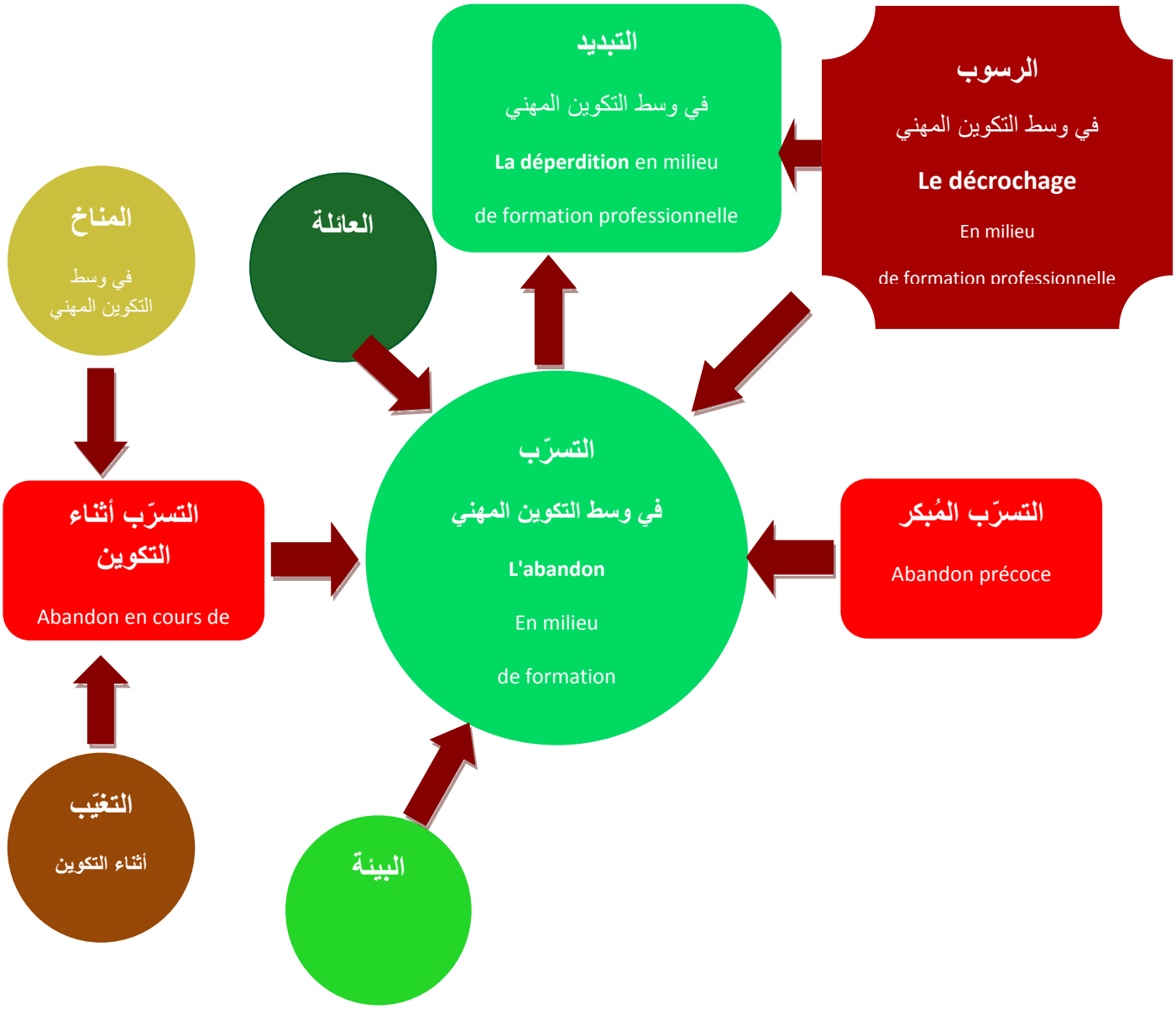

شكل رقم(01): رسم بياني يوضح مسارات ظاهرة التسرب في وسط التكوين المهني

المصدر: أحمد بلقمري (ماي 2014): ص4

14. الفرق بين التّبديد والتسرّب في وسط التكوين المهني: بإمكاننا طرح عدّة ملاحظات لفهم الفرق بين كل من التبديد والتسرب في وسط التكوين المهني، والتي نوجزها فيما يلي:

– مفهوم التبديد في وسط التكوين المهني أعمّ وأشمل من مفهوم التسرب في وسط التكوين المهني.

- يعتبر التسرب في وسط التكوين المهني أحد المؤشّرات الهامّة للتبديد في وسط التكوين المهني، وذلك إلى جانب الرّسوب في وسط التكوين المهني.

- يعتبر التسرب والرسوب- نسب الإعادة- في وسط التكوين المهني من المؤشرات الأساسية التي يعتمد عليها في التعبير على جودة التكوين، و مردودية النظام التكويني.

15. أنواع التسرب في وسط التكوين المهني: هناك نوعان من التسرب في وسط التكوين المهني، وهما:

- **التسرب أثناء التكوين**(L'abandon en cour de formation – ACF-).

- **التسرب المُبكر**(L'abandon précoce –AP-):هذا النّوع الهام من المتسرّبين يتعلّق بأولئك الذّين لم يلتحقوا فعليا على الإطلاق بالفروع التي سجّلوا بها، و نجحوا في الاختبارات الكتابية التّي تسمح لهم بالالتحاق لمتابعة تكوين مهني؛ هم في العادة من طالبي الحصول على شهادات مدرسيّة لفائدة أوليائهم(قصد الحصول على العلاوات الاجتماعية)، أو الباحثين عن رخصة لتأجيل التحاقهم بالخدمة العسكريّة الوطنية[62].

16. الأسباب والعوامل المؤدية للتسرب في التكوين المهني: تؤثر العوامل التالية في ظاهرة التسرب في وسط التكوين المهني: العائلة، البيئة (الشارع، الأقران...)، المناخ في وسط التكوين المهني (التنظيم، التأطير- الأساتذة-...)؛ وكذلك التغيّب أثناء التكوين. بالإضافة إلى تدخل عامل آخر لكن بصفة محدودة، وهو عامل الرّسوب في وسط التكوين المهني، وكلها تؤدي في النهاية إلى ظاهرة التبديد في وسط التكوين المهني.

1.16. الأسباب الداخلية المتعلقة بالتكوين(Les causes intra scolaires):

- الفشل المدرسي.

- التغيب المتكرر.

- السيرة غير المتكيفة مع السياق.
- غياب الدافعية، غياب الأساتذة.
- التوجيه المهني السيئ، الخاطئ والناقص.
- عدم موائمة المناهج التكوينية مع حاجات المتكونين.
- نقص النشاطات شبه المدرسية ونشاطات اللعب.
- عدم موائمة بروفيل مدير المركز.
- نقص التكوين الأوّلي لمدراء المؤسسات.
- عدم تكيف التكوين الأوّلي للأساتذة مع احتياجات المركز والمتكونين.

2.16. الأسباب الخارجية(Les causes extra scolaires):

- ضعف مدخول العائلة(الوضعية الاقتصادية).
- المشاكل العائلية(انفصال الأولياء، الطلاق...).
- الموقف السلبي للأولياء اتجاه المؤسسة التكوينية.
- الحالة الصحية للمتكون.
- بعد المؤسسة التكوينية عن مقر سكن المتكون.
- الزواج المبكر للفتيات.
- حركة التجمع البشري (مد الهجرة).
- أميّة الأولياء.

كل هذه العوامل مجتمعة تتأثر وتؤثر بدرجة أو بأخرى في التسرب في وسط التكوين المهني، لكن العوامل الكبرى تبقى:

– نقص المنشآت والتجهيزات القاعدية. الوضعية العائلية الصعبة لعائلات المتكونين(صعوبة المتابعة داخل القسم أو الورشة التكوينية، زوج بسيط من النظارات يكفي، العدوان اللفظي، عندما تتدخل الأمية والفقر).

– كذلك الاختيار المهني المبكر – قبل الأوان– و غير الدّافعي يؤدّي بالضّرورة إلى التسرّب، و هذا بالنّظر إلى تدنّي دافعيّة عدد كبير من المتربّصين حتّى قبل الانطلاق في التّكوين، و إبدائهم استعدادات عامة تؤشّر على أهميّة العمل في هذا الاتّجاه قصد تعزيز دافعيّة التعلّم لديهم، كما تجب الإشارة إلى أنّ أسبابا أخرى تؤدّي إلى هذه المشكلة أهمّها الممارسات الصّفيّة، ممارسات أساتذة التكوين المهني (بالنّسبة لفئة المراهقين لا يمكن تجاوز قاعدة: أستاذ جيّد= مهنة أو اختصاص مهني جيّد)، وتأثير المواد المدرّسة و الخبرات التعلّمية السّابقة. كما يبدو بوضوح أنّ مستخدمي التّوجيه لا يعملون بشكل كاف في إطار الاختيار المهني، بحيث لا تسجّل في العادة نشاطات تهدف إلى مساعدة المترشحين على معرفة نقاط قوّتهم وتوقّعاتهم، استكشافهم للعالم المهني و التّكويني، مقارنة نقاط قوّتهم مع ما تتطلّبه المهن المرغوب فيها، اكتشاف و تحديد المهن المرغوب فيها، مقارنة المهن المختارة و المحدّدة لمشروعهم المهني، و إنجاز المشروع المهني[63].

بالإضافة إلى ما تمّ ذكره سالفا هناك بعض العوامل المؤدية إلى ظاهرة التسرب المدرسي ويمكن تقسيمها إلى عوامل فردية مرتبطة بالمتربص في حد ذاته، وعوامل مؤسساتية مرتبطة بالعوامل المتعلقة بالمؤسسة والتي قد تؤدي إلى الهدر "رسوب أو تسرب المتربص".

3.16. العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دورا خاصا في التأثير على التسرب بالإيجاب أو السلب ولقد عرفها النوري (1998) بأنها العوامل والظروف المتصلة بأسرة المتربص من استقرار أسري وظروفها الاقتصادية، والبيئة المحلية في المجتمع وثقافته وتتحدد في مظاهر النشاط الاجتماعي.

4.16. العوامل الشخصية:

1.4.16. العوامل المتعلقة بالصحة النفسية: إنّ العوامل النفسية هي عوامل شديدة التأثير على التحصيل العلمي للتلميذ وأهم شيء نتحدث عنه في هذا المجال هو الصحة النفسية، فإذا كانت الصحة النفسية للتلميذ مُضطربة، فلا تتوقع منه أن يكون تلميذا ناجحا باستثناء بعض الحالات.

فقد عرّفت منظمة الصحة العالمية الصحة النفسية أنها " ليست مُجرد غياب الاضطرابات النفسية، بل هي حالة من العافية يستطيع فيها كل فرد إدراك إمكاناته الخاصة والتكيف مع حالات التوتر العادية والعمل بشكل منتج ومفيد والإسهام في مجتمعه المحلي".

كما أنها حالة يكون فيها الفرد متوافقا نفسيا، ويشعر بالسعادة والكفاية والراحة النفسية، ويكون قادرا على تحقيق ذاته واستغلال قدراته واستثمار طاقته، ويكون قادرا على مواجهة مطالب الحياة وإدارة الأزمات النفسية، وتكون شخصيته سوية متكاملة، ويكون سلوكه عاديا [15].

2.4.16. عوامل صحة جسدية: تعد اضطرابات الصحة الجسدية من العوامل الشديدة التأثير على التحصيل الدراسي للمتربص، وعلى مسايرة زملائه في الدراسة، ونجد أن العوارض التي تعيقه عن التمتع بصحة جسدية كثيرة، منها اضطرابات النمو الجسمي وضعف البنية الجسدية والأمراض العارضة والمُزمنة، والعاهات الخلقية واضطرابات جهاز الكلام، أو السمع أو البصر.

وهناك العديد من الدراسات التي بينت أن عامل الصحة الجسدية له أثر بالغ الأهمية على التحصيل الدراسي للمتربص، إمّا بالسلب أو الإيجاب، وهذا ما يؤكده عمر عبد الرحيم نصر الله (2001) في قوله "حيث يرجع تسرب بعض الطلاب إلى وجود الأمراض والإعاقات التي لا تسمح للطلاب بالذهاب إلى المدرسة أو تركها، بالرغم من وجود القدرات العقلية الكافية للمتعلم والتي من الممكن أن تجعله طالبا مُتفوقا، وعلاقته جيدة مع المعلمين والمدير والطلاب".

5.16. العوامل البيداغوجية: وهي تعتبر من العوامل ذات التأثير الكبير على تحصيل المتربص وعندما نقول العوامل البيداغوجية، فإنه يقصد بذلك جملة من المتغيرات، منها كفاءة الأساتذة وطرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج ونظام الامتحانات وكذا التوجيه المدرسي.

6.16. العوامل التنظيمية: ونقصد بالعوامل التنظيمية تلك القوانين والتشريعات التي تنظم المؤسسة، وهي تلعب دورا حيويا في العملية التربوية، فنجاح أو فشل العمل التربوي يتوقف على نجاح إدارة المؤسسة في تطبيق القوانين والنظم[64].

17. ما هي عوامل نجاح مكافحة التسرب في وسط التكوين المهني؟:

إنّ حُظوظ نجاح مشروع مكافحة التسرب في وسط التكوين المهني والوقاية منه قبل وقوعه كبيرة جدّا، عندما نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- عدد كاف من الشركاء المُلتزمين.

- قدرة وإمكانية المؤسسة التكوينية على التحقيق في هوية المتكونين المعرضين لخطر التسرب، والتدخل في الوقت المناسب.

- المشاريع يجب أن تعد مع الفاعلين المحليين.

- التدخل الوحيد والمعزول لمستشار التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين لا يستطيع تلبية الاحتياجات المختلفة لمجموع المتكونين.

- التدخل يجب أن يسجل في إطار رسم منظوري (رؤية une perspective) متوسط وطويل المدى.

- التدخل يجب أن يتوافق مع الوضعيات الخاصة لكل فرد أو جماعة متكونين.

- برنامج الوقاية يجب أن يُخطط في إطار عمل فريق يتكون من الإدارة، والأساتذة، مستشار التوجيه والتقييم والإدماج المهنيين، مصالح الرقابة العامة، المتكونين وأوليائهم.

– مشاركة الأولياء ضرورية وأساسية لإنجاح البرنامج.

– ضرورة وجود مقاربة نظرّية علميّة لتنظيم مُمارسة التوجيه: يجب الإقرار إذن بوجود خلل و غموض كبير يحيط بممارسة التّوجيه في قطاع التكوين المهني في الجزائر، وهو ما أثّر فعلا على مستوى أداء المتربّصين، و في هذا السّياق صار لزاما على أصحاب القرار أن يقوموا بإجراء تغييرات تسمح بتحسين هذه الممارسة في إطار مقاربة نظريّة علميّة شاملة، واضحة و محدّدة المعالم بدقّة. يجب الكفّ عن اعتبار التّوجيه كفعل معزول و منتظم و لكن كمسار متواصل يستطيع حقيقة مساعدة الشّاب على إحداث التوافقات الضّرورية بين رغباته، قدراته الفعلية و عروض التكوين من أجل الوصول به إلى الاختيار المهني الواعي والدّافعي[65].

المحور الثاني: التكوين المهني

تمهيد:

يعتبر التكوين المهني الجسر الموصل بين التعليم و عالم الشغل فهدفه الأساسي هو تكوين يد عاملة مؤهلة، فهو بمثابة سياسة و جدت من أجل تحقيق مهمتين في آن واحد ، فالعمل أو ممارسة مهنة معينة أو حرفة ما هي بمثابة حاجة طبيعية لذا الإنسان بحيث تعتبر رغبة قوية تخلق لذا كل واحد هنا عند بلوغ سن المراهقة فهذا الأخير نجده يبحث دوما عن معنى لحياته و كيف يصنع هدفا يريد تحقيقه ليكسبه الاستقلالية و حرية التصرف، فالتكوين يعطيه تلك الكفاءات و المهارات التي تمكنه من الدخول إلى عالم الشغل و أيضا يسهل عليه عملية الاندماج مع المجتمع.

إن العملية التكوينية عملية معقدة، لما يتطلبه تصميمها من وسائل وتقنيات كبيرة، تختلف حسب نوع التكوين والطريقة المتبعة في التلقين ومن أجل الإلمام بالتكوين مفهوما، وبرنامجا وتقييما، وسنتناول في هذا المحور مفهوم التكوين المهني، تاريخ تطوره، بعض المفاهيم المرتبطة به، أهدافه أهميته، الصعوبات التي تواجهه.

1. التكوين:

تعريفه لغة:

إن التكوين كمفردة لغوية اسم مشتق من فعل " **كون**" التي تعني عادة أنشأ، صنع، شكل والتي تعني باللغة الفرنسية (FORMATION) فالمقصود هو التكوين المعنوي والتعديل والتغيب، قد يعني إكساب الإنسان معارف ومهارات واتجاهات وأسلوب حياة جديد بما يجعله قادرا على القيام بنشاطات "[66].

تعريفه اصطلاحا:

ويعرفه "**Pierre Casse1994**" بأنه: " العملية التي تهدف إلى تنمية قدرات ومهارات الأفراد المهنية، أو التقنية، أو السلوكية من أجل زيادة كفاءتهم وفعاليتهم في إطار تنفيذ المهام والأدوار المتصلة بوظائفهم المستقبلية، فهو وسيلة للترقية الفردية وتنمية الموارد البشرية، الشيء الذي يسمح بنمو وتطور المؤسسة وهو لذلك يعتبر استثمارا للعامل، ويجب أن يشمل التكوين كل أعضاء المؤسسة بما فيهم المسؤولين...فهو عملية مستمرة من أجل تجديد المعلومات " [67].

أما " **P. Jardillier**" فيرى بأنه: "عملية تقوم بنقل مجموعة مترابطة من المعارف والمهارات، تؤدي بالفرد إلى تغيير عام تسمح له بالقيام بمهام أخرى" [68].

وترى "**حمداوي وسيلة** ": " التكوين هو عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج، أو مجموعة متتابعة من التصرفات المحددة مسبقا، التكوين يخص جانبين أساسيين، فالجانب الفني يتجه إلى تلقين واكتساب الأفراد خبرات ومهارات تدخل تحت نطاق كيفية أداء الأعمال بطريقة أفضل وأدق ومهارة أكبر، أما الجانب الإنساني فهو يتجه إلى إكساب الأفراد عادات اجتماعية ونفسية جديدة، والتخلي عن العادات والاتجاهات القديمة التي تعيق عملية انسجامهم في بيئة العمل "[69].

– كما يعرف "**علي محمد عبد الوهاب** ": " التكوين أنه عملية منظمة ومستمرة، محورها الفرد في جملة، تهدف إلى إحداث تغيرات محددة سلوكية، وفنية، وذهنية لمقابلة احتياجات محددة عالية، أو مستقبلية يتطلبها الفرد، والعمل الذي يؤديه والمؤسسة التي يعمل فيها والمجتمع الكبير[70].

2. المهنة:

تعريفها لغة:

عرفها "**Le Betit Larousse illustré**" : " المهنة على أنها نوع من العمل الاعتيادي الذي يمارسه ويحتاج في ممارسته إلى الخبرة والمهارة " [71].

تعريفها اصطلاحا:

أما " **تايلور**"**Taylor** : " أن المهنة هي تلك النشاط الذي يرتبط بسوق العمل، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وهذا النشاط المهني يحدد أيضا الوضع الاجتماعي للفرد ".

ويرى " **ريشارد هول** " : " أن المهنة هي العنصر المحدد لمكانة الفرد في المجتمع "[72].

3. التكوين المهني:

يعرفه "**بوفلجة غياث**" على أنه: " مجموعة من النشاطات تهدف إلى ضمان الحصول على المعرفة والمهارات والاتجاهات الضرورية لأداء مهنة معينة " [73].

و حدده "**عبد الرحمان عيسوي**" بأنه: " نوع من التعلم واكتساب المهارات والخبرات والمعارف المختلفة المتعلقة بمهنة معينة، حيث يتلقى المتكون برامج تكوينية معينة تؤهله للوظائف التي سوف يشغلها حيث نتناول زيادة في كفاءاتهم

الإنتاجية وإلمامهم بنوع من الآلات والتقنيات أو بطريقة جديدة من طرق العمل " [74].

و في نفس الإطار يرى "**بلقاسم سلاطنية**" أن التكوين المهني هو: " إعداد الأفراد إعداد مهنيا وتدريبهم على مهن معينة قصد رفع مستو إنتاجهم وإكسابهم مهارات جديدة " [75].

كما أن "**عبد الفتاح محمد دوي دار**" يرى: " بأن التكوين المهني عبارة عن عملية تعلم وتعليم تمكن الفرد من إتقان مهنته والتكيف لظروف عمله في اقصر وقت وبأقل جهد ممكن، والتكوين المهني ذو مجال واسع فهو لا يقتصر على العمال والموظفين بالشركات والمصانع كما قد يتبادر إلى الذهن، بل يشمل كل من يعمل وأيا كان عمله: يدويا أو عقليا أو إداريا، كما انه لا يقتصر على النواحي الفنية للعمل بل يتناول جوانبه الاجتماعية أيضا" [76].

ويعرف التكوين المهني في مدونة الشعب المهنية (2012) في الجزائر بأنه:" نشاط يسمح لاكتساب تأهيل مهني أو مجموعة من المؤهلات أو المهارات المهنية المحددة مهما كان نوعها، وذلك لأي إنسان بالغ مستعد لاحتلال منصب عمل بغض النظر عن مستوى أو نوعية منصب العمل الذي سيحتله".

ويعرف أيضا بأنه:" عبارة عن تكوين نظري وتطبيقي في مختلف التخصصات المهنية، يتوجه لكل الذين يرغبون في اكتساب كفاءة مهنية حتى تتاح لهم فرصة الدخول إلى عالم الشغل ، كما يتوجه للعمال الذين يرغبون في تحسين معارفهم ورفع مستوى تأهيلهم وهذا تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل" [77].

وفي نفس السياق ذكر " **جبالي الذيب** " (2015) بأن التكوين المهني:" هو مجهود نشاط منظم ومخطط لاكتساب أو تعديل أو تغيير المعارف والاتجاهات الخاصة بالمستهدفين للوصول إلى أفضل صورة الأداء الإنساني في ظل الأهداف المطلوبة" [78].

في حين تورد " **تشعيث، ترزولت** " (2017) تعريفا للتكوين المهني بأنه:" معارف ومهارات وسلوكيات يحصل عليها المتربص أو المتكون في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين من خلال دروس نظرية وأعمال تطبيقية تجعل المتكون قادرا على مزاولة وظيفة ما، وعملية التكوين هذه تكون شاملة تضم جوانب نفسية وفنية واجتماعية" [79].

وأجمعت التعريفات السابقة على أن التكوين المهني هو مجموعة نشاطات منظمة في شكل برامج موجهة للفرد من أجل إحداث تغييرات فيه على ثلاثة مستويات يمكن اختصارها كالتالي:

- **المستوى المعرفي:** يهدف التكوين المهني إلى تنمية المستوى المعرفي وذلك بتزويد المتكونين بالمعارف المطلوبة وإعداد الكفاءات.
- **مستوى المهارات:** يهدف إلى امتلاك المهارات وتنميتها من أجل رفع مستوى الأداء لدى المتكون.
- **مستوى السلوكيات:** عملية التكوين لا تقتصر على تزويد المتكون بالمعرفة والمهارة بل تتجاوز ذلك لتشرك سلوك الفرد[60] .

بناء على ما تقدم نستخلص أن التكوين المهني عبارة عن جملة من النشاطات التي تهدف إلى اكتساب معارف ومهارات وسلوكيات يحصل عليها المُتكون من خلال دروس نظرية وأعمال تطبيقية يُوجهها المتخصص بالمهنة تجعل المتكون قادرًا على مزاولة مهنة معينة بكفاءة عالية.

4. تاريخ تطور التكوين المهني بالجزائر: لقد مر التكوين المهني في الجزائر بعدة مراحل مميزة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث كل مرحلة لديها سياسة معينة من أجل تحقيق أهدافها المرجوة، وهذه المراحل كالتالي:

1.4. المرحلة الأولى(من 1962 إلى 1970): ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي 25 مركزا تحتوي على 230 فرع متخصص في البناء و 5000 منصب متكون، لا يستجيب جله للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية آنذاك، وكان التركيز على محورين أساسيين هما:

أ. إعطاء دفع جديد للقطاع وتنشيطه من خلال:

- توظيف وتكوين المسيرين والمكونين.
- إعادة فتح مركز التكوين المهني وضم تلك التابعة.
- فتح اختصاصات جديدة تستجيب للاحتياجات الاقتصادية .

ب. تطوير طاقات وقدرات التكوين من خلال:

- توسيع ورفع قدرات المراكز الموجودة.
- بناء 18 مركز جديد.
- إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني (INFP) بمقتضى الأمر رقم:" 45/67 المؤرخ في: 1967/03/27".
- إنشاء معهدين للبناء والأشغال العمومية بمقتضى الأمر رقم: 106/67المؤرخ في: 1967/12/26.

2.4. المرحلة الثانية (من 1970 إلى 1980): امتازت هذه المرحلة بظهور المخطط الرباعي الأول (70-73) الذي حدد مجال تدخل التكوين المهني للتكفل بفئة الشباب الراسبين في المنظومة التربوية بتكوينهم مهنيا حسب متطلبات الاقتصاد والاستعمال الأمثل لطاقات وإمكانيات هذه الفئة، وقد هدف المخطط الرباعي الأول إلى تحقيق إنشاء 17000 منصب تكويني بينما توجهت أنظار المخطط الرباعي الثاني إلى إنشاء 25000 منصب من خلال إنشاء 82 مركز، في نهاية سنة 1979 بلغ تعداد المتربصين 3000 متربص من أهم الإنجازات خلال هذه الفترة [81].

3.4. المرحلة الثالثة(من 1980 إلى 1990): امتازت هذه المرحلة باستقلالية قطاع التكوين المهني وتنشطه عن طريق إنشاء وزارة التكوين المهني، كذلك ظهور نمط جديد من التكوين مُتمثل في التمهين الذي ظهر بموجب " مرسوم رقم:81-392- المؤرخ في 26 ديسمبر1981 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 81-08المؤرخ في: 27 جوان 1981 والمتعلق بالتمهين"، المعدل سنة

1989 والـــذي يهـــدف إلـــى قـــدرات المؤسســـات الإنتاجيـــة هياكلهـــا و ورشـــاتها وإطاراتها في عملية التكوين، وقـــد تكفـــل التمهـــين ســـنة 1981 بـــــ : مـــا بـــين (4000 و5000) متمهن وساهم هذا القـــانون فـــي تنظـــيم وهيكلـــة هـــذا النـــوع مـــن التكوين وإشراك القطاعات الاقتصادية عمومية وخاصة فـــي عمليـــة التكـــوين المهنـــي و التمهين، كما ميز بداية الثمانينات ظهور المخطـــط الخماســـي والـــذي قـــدر الحاجـــة لليد العاملة المؤهلة والتي يجـــب تكوينهـــا خـــلال الفتـــرة المخططـــة (1980-1984) بـــــ6643000 عون من بيـــنهم 403000 عامـــل مؤهـــل محصـــي قبـــل المخطـــط الخماسي الأول، ولقد قدر الطلب الاجتمـــاعي علـــى التكـــوين علـــى أســـاس تســـرب الشباب مـــن المنظومـــة التعليميـــة بـــين (1979-1980) بـــــ365000 متكـــون و 505000 متكـــون بـــين (1983- 1984)، لـــم ينـــدرج ضـــمن هـــذه الإحصـــائيات مخزون الشباب الموجهين قبل عام 1979 والذين من المحتمـــل أنهـــم كـــانوا يبحثـــون عن التكوين، وخلال هذه الفترة تحقق ما يلي:

- إنشاء مراكز جديدة للتكـــوين المهنـــي عبـــر كامـــل التـــراب الـــوطني مـــن أجـــل الاستجابة للاحتياجات المحلية للشباب وذلك عـــن طريـــق تنويـــع شـــعب التكـــوين الموجودة .
- إنشـــاء معاهـــد وطنيـــة متخصصـــة بمقتضـــى المرســـوم 307/81 المـــؤرخ في1981/12/26.
- إنشاء مركز للبحث والدراسة عن بعـــد CNEPD وكـــذا أنمـــاط متعـــددة للتكـــوين عن طريق: التمهين، التكـــوين بالـــدروس المســـائية، التكـــوين بالمؤسســـة، إعـــادة التأهيل المهني.
- الاســـتجابة للاحتياجـــات الاقتصـــادية بإدمـــاج خريجـــي المراكـــز فـــي مختلـــف التخصصات التي يعرضها القطاع الاقتصادي.
- توسيع الاختصاصـــات الموجـــودة ليصـــل إلـــى 200 اختصـــاص فـــي 15 فـــرع مهني من المستوى الأول إلى المستوى الخامس .
- ظهور القانون الخاص بعمال التكوين المهني بمقتضى المرسوم 177/90 [82].

4.4. المرحلة الرابعة (من1990إلى 2003): خلال هذه المرحلة شهد القطاع ما شهد من تخريب للمركز والمعاهد وتخلى المتربصين عن التوجه إلى مقاعد التكوين بسبب سوء الظروف الأمنية وغلق البعض منها، غير أنه في سنة 2000 ظهر مشروع قيل عنه آنذاك أنه يمثل أبعادا جديدة للقطاع، وتحديدا في 07 أوت 2000 تم تنصيب اللجنة القطاعية التي تتضمن ممثلين عن وزارة التكوين المهني، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية الوطنية، وقد تم الاتفاق على شهادتين هما:

- شهادة الباكالوريا المهنية.

- شهادة التأهيل في التعليم المهني.

وفي سنة (2002) شهد القطاع تطورا ملحوظا حيث بلغ مجموع الهياكل القاعدية لقطاع التكوين المهني(581) منها هياكل للدعم، للدراسة والبحث، بالإضافة إلى جموع الملاحق الذي بلغ (222) ملحق.

5.4. المرحلة الخامسة (من2003إلى يومنا هذا): في سنة (2003) تم إبرام اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني، بدأ تطبيقها منذ جانفي (2003)، وامتد إلى غاية (2009) بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي بـــــ : (60) مليون أورو، ووزارة التكوين المهني بـــــ : (49) مليون أورو، وكان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر مع اقتصاد السوق.

- وفي أيام (8-9-10) أفريل 2007، تم عقد المؤتمر الوطني الأول حول التعليم والتكوين المهنيين تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم بالجزائر العاصمة لمناقشة كافة القضايا مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في النظام الوطني للتعليم المهني والتكوين، قصد صياغة استراتيجية وطنية لنظام التكوين والتعليم المهنيين كفيلة بتقريب التكوين مع متطلبات الشغل.

– في سنة 2008 توجهت كل هذه الجهود بإصدار القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين.

– وشهدت سنة 2011 صدور المرسوم التنفيذي رقم 333/11، والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات [83].

5. بعض المفاهيم المرتبطة بالتكوين المهني: يرتبط التكوين المهني كحقيقة تعليمية – تعلّمية بعدة مفاهيم، من الضروري التطرق إليها، من أجل إثراء هذه الحقيقة وتسليط الضوء على كل ما يتعلق بها، وعليه نرى أنه من الموضوعي الإحاطة بهذه المفاهيم، حيث يبدو أن كل مفهوم من هذه المفاهيم التي ستذكر ينير بصفة أو بأخرى محور من محاور العملية التكوينية ككل، نشير كذلك إلى أننا نلاحظ دائما استعمال هذه المفاهيم كل ما أُستعمل مصطلح التكوين المهني، ومن بين هذه المفاهيم نجد: التدريب المهني، التوجيه المهني، الاختيار المهني، التوافق المهني، التأهيل المهني.

1.5. التدريب المهني: يظهر أن التدريب المهني هو عملية تعليم وتعلّم تؤُدي إلى إتقان أداء العمل محل التدريب أو إتقان مهنة ما في أقصر وقت وبأقل جهد ممكن، ويُعرف على أنه: " برامج التدريب القصيرة التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمهارات التي تتطلبها مجموعة من المهن المتصلة ببعضها، كم يهدف التدريب المهني لتكوين العمال المهرة ومنحهم مقدمات مُعترف بها " [84].

2.5. التوجيه المهني: يُقصد بالتوجيه المهني العملية التي تُساعد الفرد على التقرُب من مهنة أو التكوين المتعلق بمهنة لأنّه يشعر بميله نحوها وبرغبة في ممارستها واكتساب المعارف والكفايات المرتبطة بها، فبفضل التوجيه المهني يتمكن الفرد من الحصول على معلومات تتعلق بالمهنة التي سيمارسها في المستقبل، فيمكن اعتباره عملية توجه انتباهه نحو بعض خصائص عمل معين لتثير فيه من البداية نوع من الميل نحو هذه المهنة والرغبة في الاطلاع على حقائقها، ومن ثم إظهار دافع للشروع في التكوين فيها، وهكذا يعمل التوجيه

المهني على تعزيز المصير المهني للأفراد من خلال الوعي بأهدافهم ومعرفتهم لذاتهم ومستوى قدراتهم وذكائهم، وعليه يمكن اعتباره كطرف أوّلي يُساعد الأفراد على أن يختاروا المهنة التي تلائمهم حيث تتناسب مع قدراتهم العقلية والنفسية والجسمية، وعلى هذا الأساس يشرعون في الإعداد فيها.

ويعرف التوجيه المهني أنه:" العملية التي بها نساعد الفرد على أن يختار مهنة من المهن فيأهل لها ويدخلها ويرضى فها، ويكون محور الاهتمام في هذه العملية هو الفرد نفسه ونساعده على أن يقرر بنفسه مستقبله المهني بالاختيار الموفق الذي يؤدي إلى تكييفه مهنيا تكييفا سليما "[85].

كما يرى "سوبر"Super" بأن:" التوجيه المهني هو مساعدة الفرد على إنماء وتقبل صورة لذاته متكاملة ومتلائمة لدوره في عالم العمل، وكذلك مساعدته على أن يختبر هذه الصورة في العالم الواقعي، وأن يحولها إلى حقيقة، بحيث تكفل له السعادة ولمجتمعه المنفعة" [86].

3.5. الاختيار المهني: يُمثل كذلك الاختيار المهني إحدى المفاهيم المرتبطة بالتكوين المهني، فهو يمثل العملية التي يتم من خلالها اختيار أحسن الأفراد للقيام بعمل معين، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الفاعلية في ذلك العمل، وبالتالي أكبر قدر ممكن في تحقيق المنفعة والمصلحة، فإذا كانت غاية التكوين المهني هي النجاح في العمل، فإن اختيار الأفراد المناسبين لذلك هو إجراء عملي وبراجماتي للوصول إلى ذلك النجاح ، فهو إذن إجراء هم للغاية كونه نهج يضمن لنا أنّ الفرد الذي تم اختياره هو مناسب للعمل الذي سيشغله، ولذلك يُعرف الاختيار المهني بأنه: " انتقاء أصلح الأفراد لمهنة معينة حتى يستطيع إعطاء أكبر إنتاج بأقل طاقة ممكنة، بحيث يكون أقل عرضة لعدم التوافق، أي انتقاء الأفراد للوظائف التي تناسب مؤهلاتهم، واستعداداتهم، وميولهم، وصفاتهم الشخصية ".

وهنا نلفت الانتباه إلى أنه لا يجب الخلط بين التوجيه المهني والاختيار المهني، فبينما نجد التوجيه المهني عملية تسعى إلى مساعدة الفرد على التوجه نحو مهنة تناسبه من بين مجموعة من المهن، وعلى الشروع في إعداد نفسه لها، والالتحاق بها والتقدم فيها، نجد في المقابل الاختيار المهني الذي يُقصد به انتقاء الفرد الملائم للشغل في وظيفة من بين مجموعة من الأفراد يريدون الشغل في نفس الوظيفة، فجميعهم تحصلوا على تكوين يصب في هذه الوظيفة لكننا نجدهم متفاوتون في مستواهم وخصائصهم اتجاه هذه الوظيفة، ولهذا وجب اختيار أصلحهم وأحسنهم، ولذا يمكن القول أنه هناك تكامل بين التوجيه المهني والاختيار المهني فكلاهما يريد التلاحم والانسجام بين الفرد والمهنة قبل بداية العملية التكوينية [87].

4.5. التأهيل المهني: يقصد بالتأهيل المهني تلك العملية التي تريد من الفرد أن يتحصل على تأهيلات جديدة، في وظيفة جديدة أو تأهيل جديد لوضعية جديدة للفرد، نظرا لملاحظة انحرافه أو عدم تكيفه المبدئي معها. فهو يعني إذن " التوجيه المهني لكل من نقصت قدرته على العمل والإنتاج نتيجة عجز أو عاهة ولادية أو مكتسبة أثناء حياة الفرد إثر حادث "[88].

فالتأهيل المهني من خلال هذا التعريف يشمل تأهيل ذوي العاهات والعجزة والمصابين من أجل تهيئة الظروف المباشرة لأعمالهم حسب القدرات الخاصة لكل فرد من أجل تأهيلهم في الاختصاص المناسب من التكوين وإدماجهم داخل المجتمع، فمثلا يمكن أن يخص التأهيل أفرادا ذُو إعاقات جسمية يشرعون في تعلم حرفة تساعدهم على اكتساب مهارات تلائم حالتهم، ومن خلال هذه التحديدات التي قدمت حول مفهوم التأهيل المهني فإنّ أهدافه تتلخص فيما يلي:

– مساعدة المعاقين على التكوين من أجل العودة من جديد إلى الحياة المنتجة .

– قيادة الفرد المصاب إلى حظيرة المجتمع وجعله فردا نافعا منتجا ومتكيفا مع نفسه ومع مجتمعه.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التكوين بين الفرد المُعاق والسليم.

- فتح الفرصة أمام المعاقين للحصول على تكوين يكفيهم مهنيا .

- تجنب الفرد المصاب بعقدة النقص ومشاعر الحقد والإهمال.

وما يُلاحظ من خلال هذه الأهداف التي يرمي إليها التأهيل المهني أنها أهداف تخص فئة من المجتمع وهي فئة المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة فالتأهيل المهني يُمكّنهم من استعادة مكانتهم وأدوارهم كأفراد عاديين بحيث يفتح أمامهم فرص التكوين في الاختصاص المناسب، مما يسمح لهم بالمشاركة في الحياة الاجتماعية [89].

5.5. التوافق المهني: يدل مفهوم التوافق المهني على ظاهرة نفسية واجتماعية ومهنية، يمكن من خلالها معرفة مدى انسجام الفرد مع متطلبات وظروف المهنة التي يُمارسها، كما أنها تعبر عن مدى تكيُفه مع كل مكونات البيئة المهنية، فهناك متطلبات نفسية في مهنة معينة تشترط سيمات نفسية لدى الشخص الذي يمارسها، فظروف عمل التلحيم(Soudure) في بيئة صحراوية حارة تصل درجة الحرارة فيها 45 درجة ستختلف بطبيعة الحال عن ظروف عامل إداري يشتغل في مكتب مُكيف بعيد عن لهب نافثة النار (Chalumeau) الذي يستعمله اللحام، ولهذا يعرف التوافق المهني بأنه: " توافق الفرد لدنيا عمله، يشمل توافقه لمختلف العوامل البيئية التي تحيط به في العمل وتوافقه مع التغييرات التي تطرأ على هذه العوامل على ممر فترات من الزمن، وتوافقه لخصائصه الذاتية، وهكذا فإن توافق الفرد مع صاحب العمل، ومع المتغيرات الخاصة بالعمل ومع قدراته الخاصة ومع ميوله ومزاجه، كل هذا يدخل في مفهوم التوافق المهني" [90].

6. أهمية التكوين المهني: لقد أصبح التكوين يكتسي أهمية بالغة، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

1.6. يشكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطبا استراتيجيا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

2.6. يزيد التكوين المهني من فرصة توفير حل لمشكلة المهارات، من خلال البرامج التي يقدمها التدريب العملي والتعليم المرتبط بالعمل، إذ تحتاج المؤسسات إلى التركيز على تطور أداء موظفيها.

3.6. يسعى التكوين المهني إلى تلبية حاجيات المجتمع، من خلال توفير اليد العاملة والمؤهلة والمنتجة للمؤسسة الإنتاجية والخدماتية، بهدف تحسين إنتاجها ومرد وديتها وبقائها في مجال التنافس.

4.6. كما يسعى إلى تلبية حاجيات التلاميذ والطلبة الموجهين من المدارس، حيث يوفر لهم الالتحاق بالتكوين المهني ضمن رغباتهم وميولهم المدرسية والتكوينية، ويوفر لهم فرصة التأهيل والاندماج في الحياة المهنية [91].

7. أهداف التكوين المهني: يعتبر التكوين المهني أداة فعالة في يد المنظمة من اجل تطوير ذاتها وتطوير أفرادها وإكسابهم مهارات جديدة، إضافة إلى أنه الحل لمواجهة مشكلات المنظمة وأفرادها فهو يهدف إلى:

1.7. بالنسبة للمنظمة:

1.1.7. زيادة الإنتاج: حيث ينعكس حجم التكوين والتأهيل الذي يتلقاه الفرد على أدائه، ممّا ينعكس في شكل زيادة لحجم الإنتاج وجودته إضافة إلى زيادة مهارات الأفراد.

2.1.7. تخفيض حوادث العمل: تحدث حوادث العمل نتيجة للخطأ الواقع من طرف الأفراد والذي يحدث نتيجة عيوب في الأجهزة والمعدات أو ظروف العمل، ومنه فالتكوين الجيد يُؤدي إلى التقليل من هذه الحوادث ويعطي خبرة للتعامل معها، من اجل تجنبها أثناء أداء العمل.

3.1.7. يؤدي إلى استمرارية التنظيم واستقراره: إن استقرار التنظيم وثباته يعكس مدى قدرة التنظيم على الحفاظ على فعاليته حتّى في حالة فقدانه لأحد المديرين الرئيسيين، وهذا لا يتحقق إلا بوجود رصيد من الأفراد المكونين والمؤهلين داخل المنظمة، أمّا المرونة تعني قدرة التنظيم على التكيف والتأقلم مع المتغيرات والمستجدات في حجم العمل، وهذا ما يتطلب توفر الأفراد المكونين ذوي المهارات المتعددة لتنقل إلى الأعمال التي تحتاج إليهم.

4.1.7 المرونة: تفي قدرة التنظيم على التكييف في الأجل القصير مع التغيرات في حجم العمل ويتطلب هذا توافر الأفراد من ذوي المهارات المتعددة لنقلهم إلى أعمال قد تحتاج إليهم بالإضافة إلى ذلك فالتكوين يسمح بتخفيض دوران العمل فالأفراد المكونين حتما تكون لهم دراية عن الأعمال التي يقومون بها.

2.7. بالنسبة للأفراد: يساعد التكوين الأفراد على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1.2.7. تنمية المعارف والكفاءات والمهارات.

2.2.7. يقلل من أخطاء وحوادث العمل.

3.2.7. يساهم في شعور الموظف بالانتماء للمنظمة والشعور بالرضا الوظيفي.

4.2.7. تحسين علاقات الأفراد في مختلف المستويات ممّا يُساعد في التغلب على حالات القلق والصراع داخل المنظمة.

5.2.7. يساهم في تسهيل التكيف مع بيئة العمل ومتغيراتها ويرفع من مهاراتهم في حل المشاكل المتعلقة بالعمل [92].

8. مبادئ التكون المهني: إن مبادئ التكوين التوجيهية تبرز فيما يلي:

1.8. ضرورة خلق الدافع لدى المكون، فكلما كان الدافع قويا لديه كلما ساعد ذلك على سرعة التعلم واكتساب المعارف والمهارات الجديدة، ويعني هذا ربط التكوين بهدف يرغب فيه المتكون .

2.8. متابعة تقدم المتكون لأن كثرة المعلومات لا تكفي في حد ذاتها لاكتساب المهارات وإنهاء الفهم لما تعنيه هذه المعلومات واستيعابها، فقد يجد صعوبة في استيعاب المهارات الجديدة بدون تعلم كيفية تطبيقها وهذه مهمة المكون في متابعة درجة تقدم المتكون، والتحقق من الاستيعاب النظري والعملي لمحتويات برنامج التكوين.

3.8. ربط التكوين ببرنامج للتدعيم بعد تعلم المهارات من خلال التكوين، لابد من ربط النتيجة أو الأثر الناتج بنظام للثواب والعقاب من الدعامات الايجابية وجود فرص للترقية، زيادة الأجر، لذلك يجب على الإدارة التحقق من أن

المكافأة هي مقابل الإنجاز للفرد المتكون مع وجود نوع من التناسق بين برامج التكوين واحتياجات الأقسام التشغيلية، ووفقا لمتطلبات الوظائف والأعمال وإذا السلوك لا يتماشى مع السلوك التنظيمي، فلا بد أن يتبع ذلك إجراء عقابي أي أن يستخدم نظام العقوبات ما هي إلا لتقوية وتدعيم والحفاظ على السلوك التنظيمي بحيث تقع على الفرد الذي يخالف هذا السلوك لذلك يلعب التكوين دورا أساسيا في تعليم هذا السلوك والانضباط التنظيمي.

4.8. ضرورة الممارسة العملية للتكوين لكي تكتسب المهارة والمعرفة فلابد من مشاركة المتكون وإعطاء الفرصة، والوقت المناسب للتعلم من توافر الأدوات والوسائل التكوينية في مجال التكوين ومشابهتها لما هو موجود في بيئة العمل وأن يعرف المتكون معنى ومغزى ذلك وأبعاده وكيفية تشغيله بدون مخاطر.

5.8. الانتقال من الكليات إلى الجزئيات: لم تتوصل البحوث بعد إلى تحديد هل الأنسب تعلم العمل ككل مرة واحدة أو تعلمه على مراحل حسب أجزائه، وبذلك يتعلم المتكون كيفية تجميع الأجزاء مع بعضها، وكيفية تداخلها لتكوين العمل ككل ولذلك فإن خلق الحافز لدى المتكون للتعلم هو من الواجبات الأساسية للمكون.

6.8. ضرورة مراعاة التفاوت بين الأفراد من حيث مستوى الذكاء والاستيعاب ممّا يدعو إلى بناء برامج التكوين بحيث تتلاءم والاختلافات بين الأفراد باستخدام أجهزة التكوين والتعلم الفردية لمقابلة مثل هذه الاختلافات مما يجعلها أكثر منطقية وعملية [93].

9. خصائص عملية التكوين المهني: للتكوين المهني مجموعة من الخصائص يمكن إيجاز أهمها في الشكل الموالي:

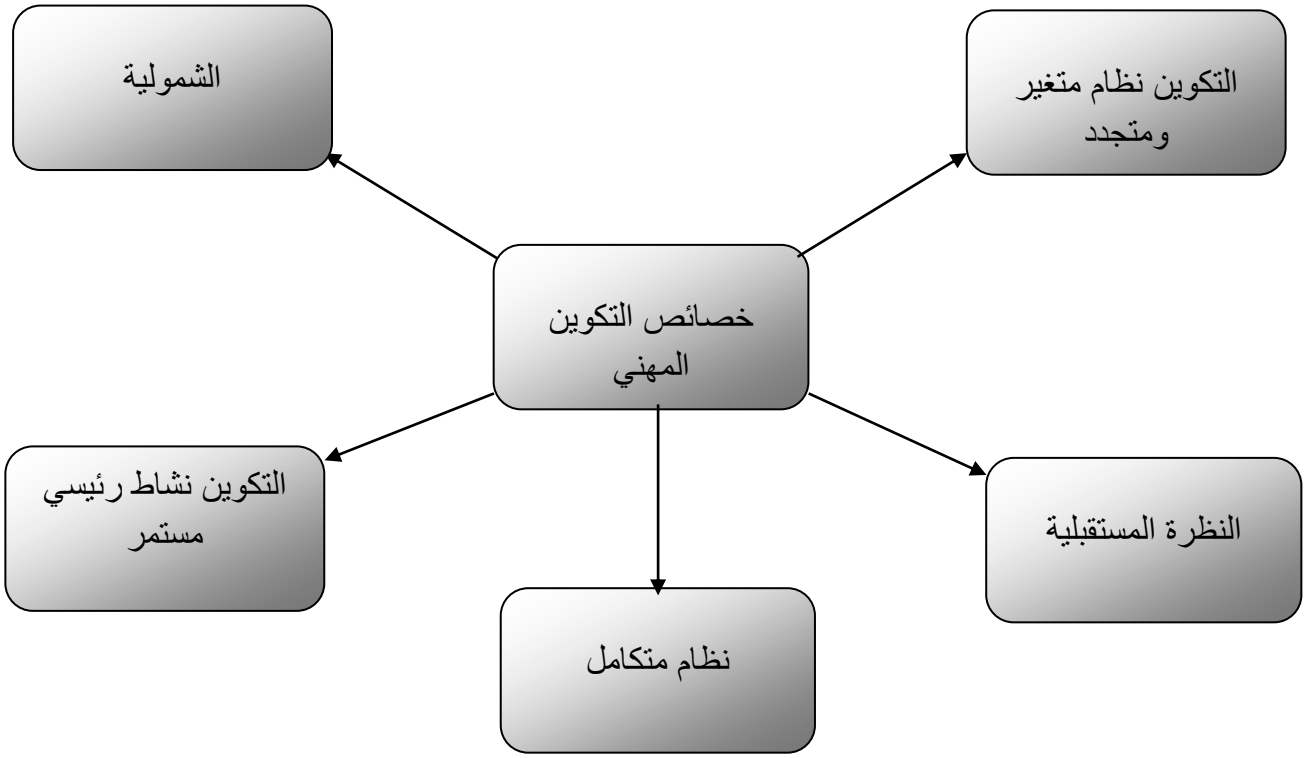

شكل رقم(02) يمثل خصائص عملية التكوين

المصدر: أحمد عادل راشد (1981): **ص182.**

1.9. التكوين نشاط رئيسي مستمر: التكوين ليس بالأمر الذي تلجأ إليه المؤسسة أو تستغني عنه باختيارها، ولكنه حلقة حيوية في سلسلة من الحلقات تبدأ بتحديد مواصفات الوظيفة وتعيين متطلبات شغلها ثم تتجه إلى اختيار الفرد، ومن ثم تنفيذ واجبات الوظيفة، فالتكوين يستمر مع الموظف بعد توله الوظيفة أو الوقوف على إحداث التطورات والأساليب العلمية في مجال تخصصه[94].

2.9. نظام متكامل: النظرة إلى التكوين باعتباره نظاما متكاملا يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف تكون محصلتها النهائية بمثابة النتائج التي يحققها النظام كله، كذلك تفيد هذه النظرة الشمولية للتكوين في توضيح العلاقة الوثيقة التي تقوم بينه وبين البيئة التنظيمية المحيطة به، وكذا المناخ العام الذي يتم فيه العمل التدريجي.

3.9. النظرة المستقبلية: إن برامج التكوين لها نظرتها المستقبلية من خلال برامجها للموظفين في العمل الذي سوف يقومون به وبأحدث إيديولوجية تمكنه

من التطبيق بأيسر الطرق وبأقل التكاليف وفي أسرع ممكن تحقيق لأهداف المنظمة.

4.9. التكوين نظام متغير ومتجدد: التكوين يتعامل مع متغيرات ومن ثم لا يجوز أن يتجمد في قوالب، وإنما يجب أن يتصف بالتغيير والتجديد، فالإنسان الذي يتلقى التكوين عرضة للتغيير في عاداته وسلوكه وكذا في مهاراته ورغبته، والوظائف التي يشغلها المتكونين تتغير هي الأخرى لتواجه متطلبات التغير في الظروف والأوضاع الاقتصادية، وفي تقنيات العمل ومستحدثاتها، والرؤساء يتغيرون كما تتغير نظم وسياسات وتعدل أهدافها وإستراتيجياتها [95].

5.9. الشمولية: بحيث لا يقتصر على فئة من العاملين دون أخرى، بل توجه إلى العاملين جميعهم صغيرهم وكبيرهم فيتعاون الجميع لتنمية المهارات وخبرات مختلف الفئات في وقت واحد [96].

10. عناصر العملية التكوينية: إن عملية التكوين هي مجموعة من العناصر المترابطة والمتسلسلة والمستمرة تنتظم في حلقة واحدة، وتصمم لمساعدة الأفراد على اكتساب مهارات واتجاهات ومعارف لتطوير أدائهم لواجباتهم الوظيفية، ولنجاح هذه العملية التكوينية هناك عدة عناصر مهمة وهي:

1.10. المتربص (المتكون): وهو الفرد الذي يخضع لعملية التكوين التي تسمح له بكسب الخبرة والمهارة المهنية مع مرور الزمن وتزويده بالجديد.

2.10. المكون: وهو الفرد الذي يمتلك خبرة ومؤهلات، تؤهله لتوجيه المتربص، وان يكون قادرا على استخدام وسائل وأساليب التكوين المتنوعة بما يتوافق مع مستوى المتكونين (المتربصين) وطبيعة التكوين (التربص).

3.10. المادة العلمية: وهي التطبيقات والتمارين التي يتم تطبيقها أثناء فترة التكوين (التربص)، يقوم بإعدادها المكون الذي يشرف بنفسه على تنفيذ البرنامج التكويني.

4.10. بنية المكون: هي المكان أو الموقع الذي يتم فيه التكوين، يجب أن يكون متوفرا على وسائل الراحة والظروف الصحية للعمل كالتهوية، والإضاءة، الصبورة، والمقاعد المريحة والنماذج .

5.10. أساليب التكوين: تختلف الأساليب عن الوسائل، وهي طرق تتناسب وطبيعة التكوين ونوعية ومستوى المتكونين (المتربصين) من الناحية العلمية والعملية، فأما الأساليب فهي طرق المكون في تنفيذ البرنامج التكويني، الأساليب والنماذج، ومن بين الطرق التي يجتازها المكون والتي تحقق هدف التكوين حلقات البحث، الندوات، دراسة حالة، المحاضرات، تمثيل الأدوار.

6.10. منهاج التكوين المهني: تصميم وتطوير نظم ومناهج التكوين هو الأساس الذي ترتكز عليه نجاح عملية التكوين برُمتها، مع أن نظم تصميم المناهج والبرامج لم تعد في الأصل ولم يُنظر لها كأدوات لتطوير الأعمال، ولم تعتبر وسائل فعالة في حل المشكلات الإدارية والسلوكية، وعلى الرغم من وجود أشكال مُتعددة من نُظم تصميم المناهج إلا أنها تفتقر جميعها إلى الأدوات والتقنيات الموجهة لحل مشكلات العمل [97].

11. أنماط التكوين المهني: يوجد بقطاع التكوين المهني مجموعة من الأنماط المختلفة للتكوين، وتتباين هذه الأنماط من حيث الشكل والتنظيم المعمول بهما لتحقيق الغرض، وهذه الأنماط هي كالتالي:

1.11. التكوين المهني الإقامي (la formation professionnelle résidentielle): يتم تقديم هذا النوع من التكوين كليا بمؤسسة التكوين المهني ويدعم بتربص ميداني في نهاية التكوين، ويستفيد من هذا التكوين التلاميذ الذين أنهوا دراستهم العامّة، ويهدف إلى اكتساب الفرد تأهيلا مهنيا، وتتراوح مُدّة هذا التكوين (من 12إلى 30شهرا) حسب التخصص وما يقتضيه البرنامج من وقت.

2.11. التكوين عن طريق التمهين (la formation par apprentissage): يُعد هذا النوع نمطا تكوينيا متناوبا؛ أي تكوينا تطبيقيا بوحدات الإنتاج بمؤسسات التكوين المهني، ويهدف هذا النوع من التكوين إلى إكساب الفرد تأهيلا مهنيا خلال مساره المهني يسمح له

بممارسة مهنة أو حرفة، وتتراوح مُدّة التكوين عن طريق التمهين (من 18إلى 36شهرا) حسب التخصص المُستهدف، ويتميز بالخصائص التالية:

1.2.11. في مؤسسة التكوين المهني:

- محتوى بيداغوجي .

- ورشة للتمهين.

- مكون لديه تأهيلا تقنيا و بيداغوجيا لأداء مهنته.

2.2.11. في المؤسسة المستخدمة:

- تجهيز تقني كدعامة التكوين التطبيقي.

- الرئيس أو المُشرف على التمهين لديه تأهيل يسمح لـــه بـــأداء مُهمتـــه المُتمثلـــة فـــي نقل المعارف والمهارات.

3.11. التكوين المهني عن بُعد (la formation professionnelle à distance): يتم هذا النمط من التكوين عن طريق المُراسلة؛ أين يتم فيه إيصال الدعائم البيداغوجية إلى المعنيين عن طريق المراسلة ويتبع بتجمعات دورية(Regroupements périodiques) للمُتكوّنين عن طريق الملتقيات والتربصات التطبيقية، ويهدف هذا النمط من التكوين إلى إكساب المُتربص المعارف والمؤهلات، ويُشرف على هذا النمط من التكوين المركز الوطني للتكوين المهني عن بعد (CNEPD) ويهتم بما يلي:

- إمكانية التكوين بالمراسلة في عدة تخصصات قصد التحضير للامتحانات والمسابقات المنظمة من طرف المؤسسات العمومية للتكوين.

- إيجاد إمكانية التكوين (خلق فرص جديـــدة) مـــن أجـــل الترقيـــة أو إعـــادة التأهيـــل المهني.

- عرض وجعل الوثائق البيداغوجية ذات صبغة تجارية

4.11. التكوين عن طريق الدروس المسائية (la formation en cours du soir): يُعد هذا النمط تكوينا خاصا ونوعيا على مستوى مؤسسة التكوين المهني وهو يستجيب لمتطلبات واحتياجات كل الفئات بغض النظر عن السن أو المستوى ويهدف إلى إكساب تأهيلات معترف بها تماما مثل التأهيلات المُحصل عليها بمؤسسات التكوين المهني العادية، وتتمحور خصائص هذا التكوين على محورين أساسيين هما:

- محتوى بيداغوجي للتكوين وتجهيز تقني وبيداغوجي تدعيما له.

- مكوّن لديه تأهيل تقني وبيداغوجي يساعده في أداء مهمته.

5.11. التكوين المهني المتواصل (la formation professionnelle continue): يُعد التكوين المتواصل نمطا تكوينيا مخصصا وموجها للأشخاص الذين يشتغلون في مؤسسة ما أي العاملين، ويهدف هذا التكوين إلى إثراء وتحسين المكتسبات وترقية التأهيلات المهنية بالنظر إلى متطلبات سوق العمل ويتميز هذا النمط بشكلين متميزين هما:

1.5.11. التكوين التحويلي أو الرسكلة (le recyclage): هو تكوين من نفس مستوى التأهيل، وله مهام تختلف عن التكوين الأولي.

2.5.11. تحسين المستوى (perfectionnement): وهو تكوين يهدف إلى إثراء، وتحسين المكتسبات بالنظر إلى التحولات التكنولوجية والاقتصادية، وتتراوح مُدّة هذا النوع من التكوين (من 06 أشهر إلى 12 شهرا) حسب التخصص المستهدف.

6.11. التكوين الخاص بإعادة التأهيل(la formation des handicapés): يُعد هذا التكوين نمطا تكوينيا مخصصا لفئة المعاقين وهو يقدم على مستوى مؤسسة التكوين المهني المتخصصة لهذه الفئة ويهدف هذا النمط من التكوين إلى تحضير فئة المعاقين لخوض الحياة العملية من خلال منحهم تكوينا ملائما، ويتميز هذا التكوين بأشكال تنظيمية تختلف حسب نوع الإعاقة وتتراوح مدة هذا التكوين (من 06 أشهر إلى 24 شهرا) حسب التخصصات المستهدفة ويتميز هذا النوع من التكوين بالخصائص التالية:

- محتوى بيداغوجي للتكوين.

- ورشة تقنية وبيداغوجية مُكيفة كدعامة للتكوين [98].

إضافة لهذه الأنماط هناك أنماط استحدثت وهي:

7.11. تكوين المرأة الماكثة في البيت: الأساس وراء خلق هذا النمط من التكوين هو لخلق الأسرة المُنتجة لأنه مع تطور الوقت المرأة أيضا تطورت من حيث المستوى التعليمي والثقافي، فهناك شابات ربات بيوت يمكنهم دخول عجلة التنمية والمشاركة في خلق الثروة وإنتاج وبيع المنتوج، طبق هذا النمط من خلال منشور داخلي سنة 2004، أما مدة التكوين تدوم (من 03أشهر إلى 06 أشهر)، والشهادة المتحصل عليها هي شهادة تأهيل مهني، وهذه الأخيرة تسمح بالعمل للحساب الخاص باللجوء إلى أجهزة التشغيل.

8.11. التكوين عن طريق العابر: يمنح هذا النظام من التكوين للحاصلين على شهادة للتكوين المهني في تخصص معين وذات درجة معينة الفرصة للالتحاق بتكوين يسمح لهم اكساب شهادة ذات درجة أعلى من السابقة سواء في نفس التخصص، أو في نفس المهنة.

9.11. التكوين داخل المؤسسات العقابية: تم اعتماد هذا النوع من التكوين خلال منشور داخلي سنة 2000، ويتوج بشهادة أهلية، يدوم 06 أشهر في التخصصات التالية: الإعلام الآلي، حلاقة رجال/ نساء، التلحيم، النجارة، البستنة، كما يسمح هذا النمط من التكوين بالاندماج المهني عند الخروج من المؤسسة العقابية.

10.11. التعليم المهني: إلى جانب هذه الأنماط هناك التعليم المهني الذي تم إحداثه سنة 2008 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 08-294 المؤرخ في 20 رمضان 1429 الموافق لـ 20 سبتمبر 2008، بفتح 26 فوج تعليم مهني في 13 معهد موزعين على تسعة ولايات عبر التراب الوطني.

التوجيه يكون اختياري حسب رغبة التلميذ، أمّا بالنسبة لشروط القبول أن يكون اجتاز الطور الإلزامي أي الذين توجهوا للسنة الأولى ثانوي، وأن لا يفوق سنهم 18 سنة عند التسجيل.

أمّا مسار التعليم المهني هو طورين، الأول لمدة سنتين ويُتوج بشهادة التعليم المهني درجة أولى (DEP1)، وهذا يسمح له بالالتحاق بالطور الثاني من التعليم المهني ويدوم أيضا التعليم المهني أربع سنوات وهناك شهادة ما بعد التعليم المهني وهي شهادة تقني سامي ومدة التكوين سنة واحدة [99].

11.11. التكوين في الوسط الريفي: إذ أنه يهدف لتقريب التكوين إلى بعض فئات الشباب المحرومة، لاسيما تلك التي تعيش في المناطق النائية أو الريفية ذات الظروف الطبيعية الصعبة حيث باشر قطاع التكوين والتعليم المهنيين في فتح وحدات بيداغوجية مرتبطة أساسا بمراكز التكوين المهني والتمهين تعمل تحت سلطة مدير المركز وهو نظام تكوين موجه لفائدة هذه المناطق.

12.11. نظام محو الأمية (تأهيل): يتكفل هذا النظام بفئات الشباب التي لم تلتحق بمقاعد الدراسة للتعلم، ويهدف ذلك إلى محاربة الأمية واقتصاد هذه الفئات الهشة، وهو مسار يجمع بين محو الأمية وإكساب المعرفة لتعلم حرفة في الوسط المهني أو في مؤسسة التكوين المهني في سبيل تحقيق إدماجهم المهني والاجتماعي.

13.11. تكوين الشباب من (16 إلى 20سنة): بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الوكالة الوطنية للتشغيل) يهدف هذا النظام إلى تقديم التأهيلات الضرورية للشباب لتمكينهم من الاندماج في عالم الشغل، إذ يعمل على تشجيع كل أشكال النشاط والإجراءات الرامية إلى ترقية الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.

14.11. التكوين التحضيري: هذا النوع موفر من طرف مؤسسات التكوين المهني لفائدة الشباب دون المستوى الدراسي المطلوب، وقبل إدماجهم في فروعهم حيث يستفيد هؤلاء الشباب من تكوين مُسبق مدته تتراوح ما بين (06 إلى12 شهرا)، يمكنهم من متابعة تكوينهم الأولي في إحدى التخصصات المهنية [100].

12. الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكوين المهني في الجزائر: تشرف الوزارة المعنية على شبكة من المؤسسات وتنقسم إلى قسمين:

1.12. هياكل التكوين: وتتمثل في المؤسسات التالية:

- مراكز التكوين المهني و التمهين المهنيين (CFPA) وتوفر تكوينا في المستويات من(1إلى 4).

- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني(INSEP) وتقدم تكوينا في المستويين (4 و5).

- المعهد الوطني للتكوين المهني(IFP) ويهتم بتكوين وتحسين مستوى الإطارات وتطوير الوسائل البيداغوجية.

2.12. هياكل الدعم: وتتمثل في المؤسسات التالية:

- معاهد التكوين المهني INFP يبلغ عدد هذه المعاهد 06 متواجدة بستة ولايات من البلاد.
- مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات (GERPEQ).
- المعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المتواصل (IDEFOC).
- المركز الوطني للتعليم عن بعد(CNEPD).
- الصندوق الوطني لتطوير المهن والتكوين المتواصل (FNAC).
- المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية البيداغوجية للتكوين المهني (ENEFP) [101].

13. مستويات التكوين المهني بالجزائر: هذه الأنماط تشمل خمسة مستويات تأهيلية وهي موضحة في الجدول التالي [102]:

جدول رقم (01): يوضح مستويات وشهادات التكوين المهني
المصدر: امزيان جنفال(2003): ص16.

مستوى التكوين	الشهادة الممنوحة	الأصناف	شروط الالتحاق بالتكوين	التكوين النظري	التربص التطبيقي
المستوى الأول	التكوين المهني المتخصص CFPS	عامل متخصص	معرفة الكتابة والقراءة + اختبار بسيكو تقني	من 06 إلى 09أشهر	01 شهر
المستوى الثاني	الكفاءة المهنية CAP	عامل مؤهل	مستوى 04متوسط + اختبار المستوى	من 12 إلى 15 شهرا	من 01 إلى 02 شهر
المستوى الثالث	التحكم المهنيCMP	عامل عالي التأهيل	مستوى السنة 01 ثانوي + اختبار المستوى	من 18 إلى 21 شهرا	من 01 إلى 02 شهر
المستوى الرابع	تقنيBT	تقني	مستوى السنة 02 ثانوي + اختبار المستوى	24 شهرا	(03) أشهر
المستوى الخامس	تقني سامي BTS	تقني سامي	مستوى السنة 03 ثانوي + اختبار المستوى	30 شهرا	(06) أشهر

14. كيفية الالتحاق بالتكوين المهني: يتم الالتحاق بالتخصصات الموجودة في مؤسسة التكوين المهني بعد ملأ بطاقة الرغبات والتي تعكس اختيار طالب التكوين في التخصص المرغوب ثم إجراء اختبار كتابي ويوجد لهذا الغرض، وفي كل مؤسسة تابعة للتكوين المهني مكتب مكلف باستقبال وإعلام الشباب المعني طيلة السنة ويسمى" مكتب الإعلام والتوجيه"، ويرسل الملف كاملا أو يودع مباشرة لدى مصالح التسجيلات في مؤسسة التكوين المرغوبة في الوقت المناسب والمحدد للتسجيلات، فإذا توافرت لدى المترشح أو المترشحة كل الشروط المطلوبة تقوم المصالح المختصة في المؤسسة المعنية بإرسال

الاستدعاءات في الوقت المناسب يُحدد فيها تاريخ وتوقيت ومكان الاختبار، حيث تتلخص طريقة الانتقاء والتوجيه في أربعة مراحل وهي كالآتي:

- مقابلة مع مستشار التوجيه.

- زيارة للورشات.

- إجراء اختبار شفوي بسيكو تقني.

- اختبار كتابي [103].

15. تصميم وتنفيذ برامج التكوين المهني: إن عملية تصميم وتنفيذ برامج التكوين المهني هي الأساس الذي يقوم عليه نجاح عملية التكوين وتتمثل فيما يلي:

1.15. تحديد الاحتياجات: يمكن لها أن تتوفر من خلال التحليل التنظيمي أو تحليل المعلومات، وكذلك التحليل الفردي بصورة أدق يمكن أن تحدد الاحتياجات على المستوى المستقبلي والحالي التنظيمي والمهني والفردي ويمكن تحديد الاحتياجات من خلال:

- وضع الأهداف وتقييم ومراجعة الأداء .

- نتيجة الأخطاء المرتكبة أثناء العمل.

- نتيجة الأداء السيئ أي الفشل في الوصول إلى المستوى المهني المطلوب.

- المراقبة المستمرة للموظفين أثناء العمل.

- تغير في القوانين وطرق العمل والنظم والإجراءات والتكنولوجيا وحتى في مضمون الوظيفة ومسؤولياتها.

2.15. تحديد الأهداف التكوينية.

3.15. تحديد المشاركين في عملية التكوين.

4.15. تحديد أماكن التكوين بالنظر إلى الأهداف وإمكانيات المنظمة.

5.15. اختيار أساليب وطرق التكوين كالمحاضرات، والندوات، و ورشات العمل [104].

16.مراحل تصميم نظم التكوين: من الأساليب الأساسية المستخدمة في تصميم التكوين برنامج أو منهج يتكون من خمس مراحل بما يسمى منظومة التكوين وهي: التحليل، التصميم، الإعداد، التطبيق، التقييم، كما هو موضح في الشكل رقم (01) [105].

شكل رقم(03): مخطط يوضح مراحل تصميم نظم التكوين

المصدر: حميدة جرو(2014): ص33.

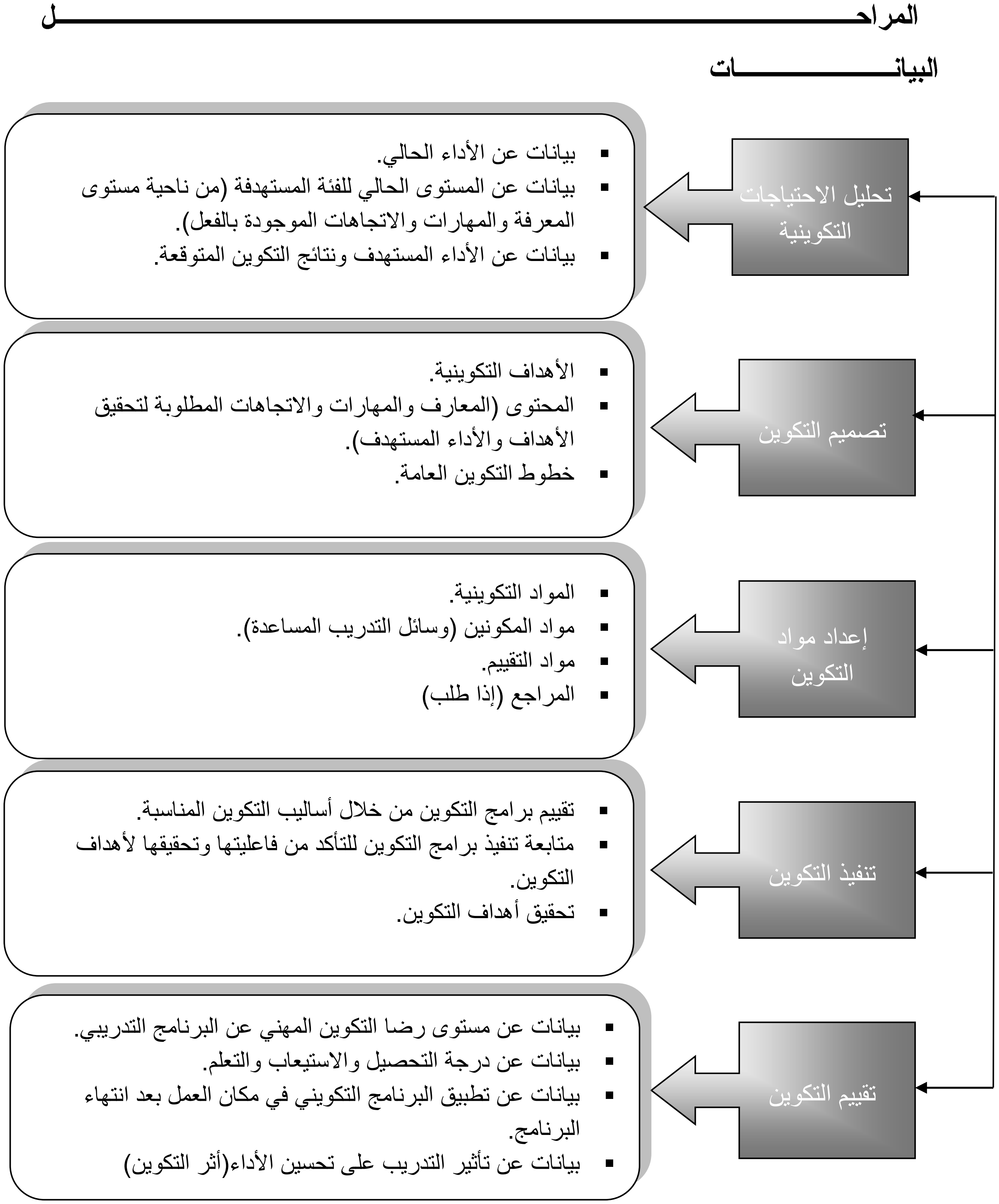

17. تقييم البرنامج التكويني: يتم تقييم البرنامج التكوين من خلال ما يلي:

1.17. ردود الفعل (Immédiate Réaction or Feedback)**:** هل رضي المشاركون عن البرنامج التكويني؟.

يتم هذا التقييم حينما ينتهي البرنامج، ويهدف لقياس درجة الرضا المحققة للمشاركين عن البرامج التكوينية من حيث(المحتوى، المكونون، المادة التكوينية، الأساليب التكوينية المعتمدة، الخدمات الإدارية والتنظيمية...الخ، ويتم الحصول ويتم الحصول على هذه المعلومات والبيانات من خلال توزيع استبيان على المتكونين ومعرفة آرائهم بشان البرنامج التدريبي.

2.17. التعلم (Learning)**:** ماذا تعلم المشاركون في البرنامج التكويني؟

ويتم من خلال ذلك معرفة ما تـمّ فهمـه واسـتيعابه مـن البرنـامج التكـويني من ناحية الأسس والمبـادئ العلميـة والأسـاليب التكوينيـة وبشـكل دقيـق معرفـة المهارات والمعارف التي تم اكتسابها من خلال هذا البرنامج .

3.17. السـلوك (Behavoir)**:** هـل غيـر المشـاركون سـلوكهم نتيجـة البرنـامج التكويني؟

ويتم من خلال قياس ما تمّ أثـره علـى الأداء الفعلـي للمتكـونين مـن خـلال البرنامج التكويني، ويتم قياس ذلك من خلال تقيـيم الأداء مـن قبـل المشـرف علـى المتكونين قبل البدء بالبرنامج وبعد الانتهاء من البرنـامج لمعرفـة الأثـر الـذي حققـه البرنامج التكويني على المكونين.

4.17. النتائج (Résulte)**:** هل يؤثر التغيير فـي سـلوك المتكـونين تـأثيرا ايجابيـا في مكان العمل؟

ويتم من خلال ذلك قياس أثر البرنـامج التكـويني علـى معـدل دوران العمـل والروح المعنوية للعاملين و الغيابـات وتكـاليف الأداء... وغيرهـا مـن المؤشـرات ذات الأثر الايجابي للبرنامج التكويني على أداء المكونين بعد انتهاءه [106].

18. مشكلات ومعيقات التكوين المهنـي: إذا كانت مهمـة مسـؤولي التكـوين حيويـة وضرورية للرفع من فعاليـة التنظيمـات، إلاّ أن هنـاك عـدة مشـاكل تمنعهـا مـن تحقيق أهدافها ومن بين هاته المشاكل:

1.18. جهل بعض المسؤولين لأهمية الدور الذي يُمكن لمصلحة التكوين أن تلعبه وبالتالي اعتباره مصلحة إدارية موجودة لأنها واردة في الهيكل التنظيمي للوحدة وهمها الوحيد هو اخذ ملفات العمال الجدد إلى مصلحة المستخدمين واستقبالهم الأولي.

2.18. عدم كفاءة الكثير من القائمين على هذه المصالح، حيث يقومون بأعمال روتينية وإدارية تتماشى مع فهمهم لمهمة مسؤول التكوين.

3.18. اعتبار مصلحة التكوين غير منتجة مثلها مثل المصالح الإدارية الأخرى وبذلك تقل أهميتها وأهمية دورها.

4.18. هناك اعتقاد من العاملين بأن الدورات التكوينية تمثل عدم قدرة العامل على القيام بعمله وهذا يوضح افتقار العاملين إلى الفهم السليم لأهمية التكوين ومدى منفعته لهم وللمنظمات التابعين لها ممّا يؤدي بهم النظر إلى التكوين بأنه تقليل من قدرتهم ومكانتهم.

5.18. عدم توفر المكونين الأكفاء المعدين إعدادا تربويا مناسبا يمكنهم من فهم العملية التربوية أو فهم نفسية الموظف الدارس، فالتكوين علم له منهجيته وأصوله العلمية، وفلسفته ومبادئه العلمية وأدواته وأساليبه، لهذا فعدم وجود مكونين متخصصين في العملية التكوينية يعوق دون تحقيق أهداف التكوين.

6.18. عدم توفر تسهيلات للقيام بالعملية التكوينية.

7.18. عدم وضوح أهداف البرنامج التكويني الذي يمثل أساسا لنجاح الدورة، ومع انعدام الوضوح في تحديد الأهداف الخاصة بالتكوين ينعدم التقويم العلمي ولا يكون ممكنا.

8.18. افتقاد الدورة التكوينية الأسس العلمية والعملية في تخطيط وتنفيذ وتقديم ومتابعة النشاط التكويني حيث الاعتماد الغالب في هذه الدورات على الأساليب التقليدية التي تحول دون إمكانية تقدم أو تطوير أنظمة المنظمة أو تحقيق كفاءة وفعالية التكوين[107].

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هـذا الفصـل يتضـح لنـا جليـا أن التكـوين المهني هو أحد متطلبـات الحيـاة الأساسـية لأيـة سياسـة تنمويـة باعتبـاره إنتاجـا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنميـة الوطنيـة، وعليـه يمكـن القـول أن التكوين المهني هو حجر الزاوية في أية تنمية بهـدف تحقيـق الأهـداف المتوخـاة والمرجوة، كما أنّ استيعاب الأيدي العاملة الكفـؤة يتطلـب ضـرورة رسـم سياسـات التكوين المهني تبرز فيها كل احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف المهارات.

وعلى هذا الأساس يجب أن تقوم كل مؤسسـة تكوينيـة بـدورها المنـوط بهـا، وأن تأخذ على عاتقها برمجة برنامج جمـاعي مُحـرّك وديناميكي، لـيس فقـط مـن أجل المستخدمين، المتكونين أو الأولياء؛ ولكن أيضا من أجل المجتمع ككل.
هذا المخطّط يجب أن يتوقّـع وضـع حيّـز التنفيـذ الإجـراءات الوقائيـة، الكشـف، التدخل المبكر النسقي والمتواصل. لأنّ هذه الإجراءات تكـون عـادة مخفيـة للنفقـات المتعلقة به، أكثر واقعية، وقصيرة الأمد، توجـه مباشـرة للمتكـونين الـذين يتسـربون من المؤسسة التكوينية.
السيرورة المركّزة على أولوية معاش المتكونين، ووضـعياتهم العائليـة، وتسـمح لهـم بأخذ الكلمة، والتعبيـر بحريـة، والشـعور بتقيـيم الأسـاتذة، والمـدراء والمتكـونين تشكل ضمانة النجاح.
كما يقول أرنست همنغواي:" إذا عرفنا كيف فشلنا، نفهم كيف ننجح!".

تهميش مراجع الفصل الثاني

[1]ابن منظور (2003): لسان العرب، مجلد 11، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ص356

[2] الزبيدي علي (2008): التسرب في مدارس التعليم العام في محافظة الحديدية حجمه واتجاهاته وأسبابه وأساليب معالجته، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، القاهرة، مصر،(82)، ص56.

[3] محمد أرزقي بركان(1998/10/03): التسرب المدرسي، عوامله ونتائجه، طرق علاجه، مجلة الرواسي، العدد 3، ص30.

[4] عابدين محمد(2001): الإدارة المدرسية المعاصرة، دط، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص316.

[5] عمر عبد الرحيم نصر الله(2001): أساسيات في التربية العلمية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، ص382.

[6] عطوي جودت عزت(2001): المدرسة الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص309.

[7] الطبيب أحمد محمد(1999): الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 204.

[8] محمد بن حمودة(2008): الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية(دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية)، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص75.

[9] المنها إبراهيم عبد الكريم(2002): عوامل التسرب المدرسي لدى المنحرفين، مجلة الخليج العربي، العدد 92، ص 24.

[10] سغواني عاشور(2001): في، في وزارة التربية الوطنية، في موعدك التربوي، منشورات CNDP، الجزائر، ص9.

[11] وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال(فيفري 2000): التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، الجزائر، ص 4.

[12] محمد منير مرسي(1998): تخطيط التعليم واقتصادياته، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ص 150.

[13] العكايشي بشرى أحمد، الزبيدي كامل(2005): أسباب انخفاض التحصيل الدراسي لدى طلبة جامعة العراق، جامعة بغداد، العراق، ص36.

[14] الطيب أحمد محمد(1999): مرجع سابق، ص203.

[15] أبو كيلة هادية محمد(2001): دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص89.

[16] بطرس بطرس حافظ(2010): المشكلات التقنية وعلاجها، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص45.

[17] الذهبي إبراهيم(2005): **التسرب المدرسي في ظل الظروف غير المدرسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص35.

[18] Pascarella, E.,& Terenzini(2005): How Collège Affects Students: A Third Decade of Research. San Francisco: Jossey-Bass, p25.

[19] Finn, J. (1989): Withdrawing from school, Review of Educational Research,59,117,142, p118.

[20] سيسبان فاطمة الزهـراء (2017): **فاعليـة برنـامج إرشـادي لتحسـين الدافعيـة للتعلم لدى التلاميذ المعرضـين للتسـرب المدرسـي**، رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الدكتوراء غير منشورة، تخصص علم النفس، جامعة وهران، ص31-32.

[21] بن عيسى رابح (2016): **عمالة الأطفال وعلاقتهـا بالتسـرب المدرسـي**، رسـالة مقدمة لنيل شهادة الماجسـتير غيـر منشـورة، تخصـص إرشـاد نفسـي مدرسـي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص119-120.

[22] عبد العزيز المعايطـة ومحمـد الجغيمـان(2006): **مشـكلات تربويـة معاصـرة**، دط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص107.

[23] خيري وناس و بوصنوبرة عبد الحميـد(2009): **تربيـة وعلـم الـنفس- تشـريع مدرسي**، دط، الديوان الوطني للتعليم عن بعد، ص25.

[24] عبد الله سهو الناصر(2014): **التسـرب مـن التعلـيم- الطريـق المفتـوح نحـو عمل الأطفال**، دط، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ص30-31-32-33.

[25] محمد صـديق حسـن(مارس 1992): **التسـرب والتنميـة- الأسـباب والـدوافع**، مجلة التربية، العدد100، ص92.

[26] عمـر عبـد الـرحيم نصـر الله(2014): **تـدني مسـتوى التحصـيل والإنجـاز المدرسـي- أسـبابه وعلاجـه**، ط1، دار وائـل للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن، ص497.

[27] عبد الله سهو الناصر(2014)، مرجع سابق، ص34-35.

[28] أحمد الأوزي(2004): المراهق والعلاقـات العامـة، دط، دار النشـر والناشـرون الموزعون، مصر، ص33.

[29] عبد الله سهو الناصر(2014)، مرجع سابق، ص 37-38.

[30] عبد الحكيم محمود الصافي، سليم محمد قارة(2010): **تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص55.

[31] بخوش رشيد(2009): **التسرب المدرسي (دراسة تحليلية)**، مذكرة تخرج لمدير المدرسة الابتدائية، الرائد لخدمات الإعلام الآلي بالشريعة، تبسة، ص31-32.

[32] خالد إسماعيل غنيم(2011): **التربية المعاصرة- قضايا وحلول**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص178.

[33] صالح عامر(2009): ظاهرة التسرب المدرسي في التعليم الابتدائي، الحوار المتمدن، العدد 2787.

[34] بلعنتر عائشة، و بوكرتوتة حبيبة(2001): **التسرب المدرسي**، ط1، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص22.

[35] محمد فؤاد سعيد أبو عسكر(2009): دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة **التسرب بمحافظة غزة وسبل تفعيله**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة، ص55.

[36] إنترناشونال، كرييتف أسوشيتس(2015): **منع التسرب الدراسي(دليل برمجة نظام الإنذار المبكر)**، و م أ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) وCOTR، ص20.

[37] محمد فؤاد سعيد أبو عسكر(2009): مرجع سابق، ص63-64-65.

[38] علي السيد محمد الشخيبي(2002): **التسرب كمشكلة اجتماعية في المجتمع المصري**، موسوعة سفير الأبناء، المجلد الأول، مصر، ص353.

[39] مصـــطفى منصـــوري(2002):**التـــأخر الدراســـي وطـــرق علاجـــه**، ط1، دار الغرب، الجزائر، ص 52.

[40] محمد عودة العطـــوي(2018): **الإرشـــاد الأكـــاديمي**، ط1، دار اليـــازوري للنشـــر والتوزيع، عمان، ص47-48.

[41] محمد مزيان(ســـبتمبر2007): **مجلـــة التنميـــة البشـــرية**- مجلـــة علميـــة دوريـــة محكمة تهتم بالدراسات التربوية والنفســـية والاجتماعيـــة، العـــدد 01، مخبـــر التربيـــة والتنمية، جامعة وهران، ص36-37.

[42] تايحي إبـــراهيم(2004): **أطفالنـــا بـــين التـــأخر الدراســـي والتســـرب المدرســـي**، دط، باتنة، ص38.

[43] درويش مصطفى(1990): **انعكاســـات ظـــاهرة التســـرب علـــى الطفـــل والمدرســـة والمجتمع**، مجلة التربية، ج(2) ع(6)، جامعة أسيوط، مصر، ص63

[44] محمد فؤاد سعيد أبو عسكر(2009): مرجع سابق، ص66.

[45] موسى أحمد محمد(2005): **الإدماج الاجتماعي للأطفـــال بـــلا مـــأوى**، دط، مكتبـــة زهراء الشرق، القاهرة، ص99.

[46] عبد الله سهو الناصر(2014)، مرجع سابق، ص 43-44-46.

[47] وزارة التربية والتعليم(2007): **التعليم غير النظامي في الأردن**، عمان.

[48] عبد الله سهو الناصر(2014)، مرجع سابق، ص 47.

[49] وهيب ســـمعان، ومحمـــد منيـــر مرســـي(2004): **الإدارة المدرســـية**، ط1، عـــالم الكتب، القاهرة، ص142.

[50]عبد الفتاح محمد الخوجا(2009): **الإرشـــاد النفســـي والتربـــوي**، ط2، دار الثقافـــة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص161.

[51] عبد المريد عبد الجبار(2010): **التوافق مع الحياة الجامعية وعلاقته باحتمالية التسرب الدراسي لدى عينة طلاب**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، ص22.

[52] طالب حمزة، وآخرون(2017): **أسباب التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة ودور المرشد التربوي في معالجتها**، بجامعة القادسية، العراق، ص28.

[53] مديرية التقويم والتوجيه(2007)، **التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي**، دط، المطبعة الجزائرية، الجزائر، ص06.

[54] محمد عيسى إبراهيم قنديل(فيفري 2007): **دراسة ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس وآثارها السلبية**، ص17-18.

[55] تصريحات وزير التربية(جويلية 2001): **في موعدك التربوي**، ص5.

[56] جريدة الخبر العدد الصادر بتاريخ (16 سبتمبر 2009).

[57] وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه و الإتصال(أفريل 2005): **النشرة الرسمية للتربية الوطنية**، النصوص المتعلقة بالتسرب المدرسي، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، عدد خاص، الجزائر، ص38.

[58] فايزة شبيكة (2014): **دور الإدارة المدرسية في التخفيف من ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة حسب آراء الأساتذة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 66-67.

[59] المعايطة عبد العزيز، و الجغيمان محمد (2005): **مشكلات تربوية معاصرة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص57.

[60] جريدة الرائد العدد الصادر بتاريخ (01 جانفي 2019).

[61] أحمد بلقمري (ماي 2014): **اليوم الدراسي حول التسرب في وسط التكوين المهني**، مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية برج بوعريريج، ص03.

[62] أحمد بلقمري (ماي 2014): نفس المرجع، ص4-5.

[63] أحمد بلقمري (2020): التوجيه المهني- ديناميه مسيرة الحياة العملية (مقالات)، دط، دار خيال للنشر والترجمة، تجزئة 53 قطعة.رقم 27.بليمور، برج بوعريريج، الجزائر، ص 65.

[64] تشعبت ياسمينة، ترزولت، عمروني حورية (2017): **عوامل الهدر التربوي بمؤسسات التكوين المهني بولايات الجنوب الشرقي الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المتربصين**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 30، الجزائر، ص508-509.

[65] أحمد بلقمري (2020): مرجع سابق، ص66.

[66] أحمد عيسى الطويسي (2005): **أساسيات في التربية المهنية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص48.

[67] Pierre Casse,(1999),La Formation performante ,Office de publication universitaire, P48 .

[68] العمري واضح (2016): **فعالية برنامج تكويني مقترح في ضوء نظرية الحل الابتكاري للمشكلات تريز (Triz) في تنمية التفكير الابتكاري لدى متربصي التكوين المهني**، تخصص ميكانيك السيارات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ص50.

[69] حمداوي وسيلة (2002) ، **إدارة الموارد البشرية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص99.

[70] امزيان جنفال (2003): الدليل المنهجي في التكوين المهني، دط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 16.

[71] Le petit Larousse illustré, (1998),Paris, P82.

[72] كمال عبد الحميد الزيات (2003): **العمل وعلم الاجتماع المهني**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 145.

[73] بوفلجة غياث (2002): **التربية والتكوين بالجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص89 .

[74] عبد الرحمان عيسوي (2003): **علم النفس والإنتاج**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 57.

[75] بلقاسم سلاطنية (1998): **سسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التكوين في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة منتوري، قسنطينة، ص139.

[76] عبد الفتاح محمد دوي دار(2007): **أصول علم النفس المهني وتطبيقاته**، دط، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، ص207.

[77] وزارة التكوين والتعليم المهنيين (2012): **المدونة الوطنية لتخصصات التكوين المهني**، الجزائر، ص 08.

[78] جبالي تاجي وليد، الذيب ابراهيم رمضان (2015): **التدريب في المؤسسات التعليمية استراتيجيات تحديثها وتفعيلها**، دط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص39.

[79] تشعبت ياسمينة، ترزولت، عمروني حورية (2017): مرجع سابق، ص507.

[80] بوفلجة غياث (1984): **الأسس النفسية للتكوين ومناهجه**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص05 .

[81] بوفلجة غياث (1992): **التربية والتكوين بالجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص73 .

[82] بوفلجة غياث (1992): نفس المرجع، ص 75.

[83] أمباركة بن مازوز (2019): **مستوى النضج المهني لدى متربصي التكوين المهني**، النمط الحضوري، مذكرة، لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة غير منشورة ، ص25.

[84] عبد الفتاح مراد (1995): **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات**، الإسكندرية، مصر، ص158.

[85] محمد عبد الكريم أبوسل (1998): **مدخل إلى التربية المهنية**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 31.

[86] جودت عزت عبد الهادي (2000): **التوجيه المهني ونظرياته**، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

[87] عبد الفتاح محمد دويدار (2000): **أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته**، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص151.

[88] عبد الفتاح محمد دويدار (2000): **نفس المرجع**، ص251.

[89] محمد نجيب توفيق، عبد الله محمد بارزعة (1966): **العلاقات الصناعية في الشركات والمؤسسات العامة**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، ص168.

[90] فرلافني وهيبة (2004): **التوافق المهني لدى عمال المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص 25.

[91] عبد الغفار حنفي (2002): **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص346.

[92] حاروشي نور الدين (2011): **إدارة الموارد البشرية**، ط1، دار الأمة، الجزائر، ص72.

[93] عبد الغفار حنفي (2002): مرجع سابق، ص260.

[94] أحمد عادل راشد (1981): **مذكرات في إدارة الأفراد**، دط، دار النهضة العربية، مصر، ص183.

[95] خيري خليل الجملي (1988): **التنمية الإدارية الإجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص183.

[96] علي السلمى (1985): **التنمية الإدارية الإجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص183.

[97] حميدة جرو (2014): **موائمة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداري وأساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، ص21.

[98] العمري واضح (2016): مرجع سابق ص 60.61.62

[99] شارف أفرول نسرين (2014): **التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر**، دراسة ميدانية بالمعهد واضع بن عودة، عين تموشنت ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2، ص 96- 97.

[100] وزارة التعليم والتكوين المهنيين (2019): المدونة الوطنية لتخصصات التكوين المهني، ص7- 8.

[101] محمد الأمين بن عزة (2013): **البطالة والتشغيل**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 21، ص84.

[102] امزيان جنفال (2003): **الدليل المنهجي في التكوين المهني**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص16.

[103] امزيان جنفال: نفس المرجع، ص47- 48.

[104] حاروشي نور الدين (2011): **إدارة الموارد البشرية**، ط1، دار الأمة، الجزائر، ص 74.

[105] حميدة جرو (2014): مرجع سابق، ص33.

[106] ياسين كاسب الخرشة (2007): **إدارة الموارد البشرية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص136.

[107] بلقاسم سلاطنية: مرجع سابق، ص127.

يعتبر قطاع التكوين والتعليم من القطاعات المهمة في منظومة التربية والتكوين في الجزائر، كونه أحد الركائز الأساسية التي تؤهل الشباب للتكوين في مختلف المهن والحرف سواء التقليدية أو العصرية ، وتظهر أهميته أكثر في كونه يدعم استراتيجية الاقتصاد الوطني باليد العاملة المؤهلة.

غير أن استراتيجية التكوين المهني المنتهجة في الجزائر رغم توافر الامكانيات إلا أن الواقع الذي نعايشه بصفتنا ممارسين في قطاع التكوين المهني نجد نسبة معتبرة من الشباب تتسرب بعدما تلتحق بمختلف التخصصات، هذه الظاهرة التي باتت تشكل أحد أهم المشكلات التي تواجه الوزارة الوصية.

والتسرب كما استعرضناه في الجانب النظري هو انقطاع المتكون عن التكوين إما في بداية التكوين أو قبل نهاية التكوين وهذا ما لاحظناه في النسب التي سجلناها في مركز التكوين المهني والتمهين سليمان بحمام الضلعة، حيث تصل نسبة المتسربين في المركز حسب الحصيلة النهائية لدورتي فيفري وسبتمبر للسنة التكوينية (2019/2018) بالنسبة للتكوين الحضوري إلى: (45٪).

هذه الظاهرة عموما نجدها تؤدي إلى تحويل اهتمام المجتمع من البناء والتطور والازدهار إلى زيادة السجون والمستشفيات، بالإضافة إلى ذلك تنجر عنه جملة من الآثار السلبية على كل من المتسرب والحياة من حوله، مما يؤدي إلى ضعف في كثير من الأحيان من مستوى مشاركته في بناء مجتمعه. وقد أثبتت الدراسات السابقة التي استعرضناها مختلف الأسباب التي تساهم في هذه الظاهرة، فأكدت دراسة "**عادل علي صديق حاج أحمد**" **(2013)** أن من الأسباب الرئيسية لظاهرة التسرب: الأسباب المدرسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الصحية و أن البنين أكثر تسربا من البنات.

أما دراسة "**وسام كرفاح، فاطمة معصمي**" **(2017)** وجدت أن الظروف الأسرية هي التي قد تدفع المتكون إلى التسرب نتيجة لإهمال الوالدين وعدم توفير احتياجاتهم الخاصة، وأن الرسوب المتكرر في نفس السنة يجعل التلميذ يعيش حالة من عدم الاستقرار تجعله يقبل على التسرب كحل للانتهاء من الوصم الذي يعطيه له أصدقائه بوصفه فاشلا.

كما هناك أسباب اقتصادية واجتماعية لها علاقة بالتسرب والمتمثلة في عدم تلقي الرعاية الأسرية من طرف الوالدين، وعدم توفير الحاجيات المدرسية وتوتر العلاقة داخل الأسرة، وكثرة الخلافات العلنية بين أفراد الأسرة التي تؤثر في نفسية المراهقين

خلاصة القول إن أسباب الرسوب في التكوين المهني عديدة ومتعددة، وأن الحد من هذه الظاهرة يتطلب تظافر الجهود على كافة الأصعدة، إذ يجب أن تكون آليات التوجيه نحو التخصصات مبنية على أسس عصرية وهنا وجب إعادة النظر في جهاز التوجيه في منظومة التكوين المهني ، كما أن برامج التكوين المعتمدة والتي تم تحيينها في 2004 وجب إعادة تحيينها وفق التطور العلمي والتكنولوجي العصري المواكب لسوق الشغل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القواميس والمعاجم

1. ابن منظور (2003): لسان العرب، مجلد 11، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.

2. أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل (1999): معجم المصطلحات التربوية المعروفة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

الكتب والموسوعات

1. أبو كيلة هادية محمد (2001): دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

2. أحمد الأوزي (2004): المراهق والعلاقات العامة، د ط، دار النشر والناشرون الموزعون، مصر.

3. أحمد بلقمري (2020): التوجيه المهني- دينامية مسيرة الحياة العملية (مقالات)، د ط، دار خيال للنشر والترجمة، تجزئة 53 قطعة. رقم 27.بليمور، برج بوعريريج، الجزائر.

4. أحمد عادل راشد (1981): مذكرات في إدارة الأفراد، د ط، دار النهضة العربية، مصر.

5. أحمد عيسى الطويسي (2005): أساسيات في التربية المهنية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

6. امزيان جنفال (2003): الدليل المنهجي في التكوين المهني، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

7. إنترناشونال، كرييتف أسوشيتس (2015): منع التسرب الدراسي(دليل برمجة نظام الإنذار المبكر)، و م أ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) وCOTR .

8. بطرس بطرس حافظ (2010): المشكلات التقنية وعلاجها، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن.

9. بلعنتر عائشة، و بوكرتوتة حبيبة (2001): التسرب المدرسي، ط1، المركز الوطني للوثائق التربوية.

10. بوفلجة غياث (1984): الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

11. بوفلجة غياث (1992): التربية والتكوين بالجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

12. بوفلجة غياث (2002): التربية والتكوين بالجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

13. تايحي إبراهيم (2004): أطفالنا بين التأخر الدراسي والتسرب المدرسي، د ط، باتنة.

14. تيلوين حبيب (2002): التكوين في التربية، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع.

15. جبالي تاجي وليد، الذيب ابراهيم رمضان (2015): التدريب في المؤسسات التعليمية استراتيجيات تحديثها وتفعيلها، د ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

16. جودت عزت عبد الهادي (2000): التوجيه المهني ونظرياته، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17. حاروشي نور الدين (2011): إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الأمة، الجزائر.

18. حمداوي وسيلة (2002) ، إدارة الموارد البشرية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

19. خالد إسماعيل غنيم (2011): التربية المعاصرة– قضايا وحلول، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

20. خيري خليل الجملي (1988): التنمية الإدارية الإجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

21. خيري وناس و بوصنوبرة عبد الحميد (2009): تربية وعلم النفس- تشريع مدرسي، د ط، الديوان الوطني للتعليم عن بعد.

22. الزبيدي علي (2008): التسرب في مدارس التعليم العام في محافظة الحديدية حجمه واتجاهاته وأسبابه وأساليب معالجته، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، القاهرة، مصر.

23. الطبيب أحمد محمد (1999): الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

24. عابدين محمد (2001): الإدارة المدرسية المعاصرة، د ط، الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

25. عبد الحكيم محمود الصافي، سليم محمد قارة (2010): تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

26. عبد الرحمان عيسوي (2003): علم النفس والإنتاج، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

27. عبد العزيز المعايطة ومحمد الجغيمان (2006): مشكلات تربوية معاصرة، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. عبد الغفار حنفي (2002): السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر.

29. عبد الفتاح محمد الخوجا (2009): الإرشاد النفسي والتربوي، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30. عبد الفتاح محمد دوي دار (2007): أصول علم النفس المهني وتطبيقاته، د ط، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية.

31. عبد الفتاح محمد دويدار (2000): أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

32. عبد الفتاح مراد (1995): موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، الإسكندرية، مصر.

33. عبد الله سهو الناصر (2014): التسرب من التعليم- الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، د ط، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

34. عطوي جودت عزت (2001): المدرسة الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

35. عطوي، جودت عزت عبد الهادي (2001): الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، أصولها وتطبيقاتها، ط1، الدار العلمية والدولية ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

36. علي السلمى (1985): التنمية الإدارية الإجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

37. علي السيد محمد الشخيبي (2002): التسرب كمشكلة اجتماعية في المجتمع المصري، موسوعة سفير الأبناء، المجلد الأول، مصر.

38. عمر عبد الرحيم نصر الله (2001): أساسيات في التربية العلمية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن.

39. عمر عبد الرحيم نصر الله (2014): تدني مستوى التحصيل والإنجاز المدرسي- أسبابه وعلاجه، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

40. كمال عبد الحميد الزيات (2003): العمل وعلم الاجتماع المهني، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

41. محمد السيد أبو النيل (1985): علم النفس الاجتماعي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

42. محمد بن حمودة (2008): الإدارة المدرسية في مواجهة مشكلات تربوية(دراسة لبعض مشكلات النظام التربوي الجزائري في مستوى الإدارة المدرسية)، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

43. محمد عبد الكريم أبوسل (1998): مدخل إلى التربية المهنية، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

44. محمد عودة العطوي (2018): الإرشاد الأكاديمي، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

45. محمد منير مرسي(1998): تخطيط التعليم واقتصادياته، ط1، عالم الكتب، القاهرة.

46. محمد نجيب توفيق، عبد الله محمد بارزعة (1966): العلاقات الصناعية في الشركات والمؤسسات العامة، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.

47. مديرية التقويم والتوجيه (2007)، التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي، د ط، المطبعة الجزائرية، الجزائر.

48. مصطفى منصوري (2002):التأخر الدراسي وطرق علاجه، ط1، دار الغرب، الجزائر.

49. المعايطة عبد العزيز، و الجغيمان محمد (2005): مشكلات تربوية معاصرة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

50. موسى أحمد محمد (2005): الإدماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى، د ط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

51. نصر الله عمر عبد الرحيم (2004): تدني مستوى التحصيل والانجاز المدرسي، أسبابه وعلاجه، د ط، دار وائل، عمان.

52. وهيب سمعان، ومحمد منير مرسي (2004): الإدارة المدرسية، ط1، عالم الكتب، القاهرة.

53. ياسين كاسب الخرشة (2007): إدارة الموارد البشرية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

المـــــــــذكـــــــــرات

1. العمري واضح (2006): مدى تأثير التكوين المهني الإقامي على التصورات الذهنية للمتربصين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الجزائر.

2. تشعبت ياسمينة، ترزولت، عمروني حورية (2017): عوامل الهدر التربوي بمؤسسات التكوين المهني بولايات الجنوب الشرقي الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المتربصين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 30، الجزائر.

3. سليمة بوخنان (2008): التكوين المهني والكفاءة الإنتاجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة سكيكدة.

4. العكايشي بشرى أحمد، الزبيدي كامل (2005): أسباب انخفاض التحصيل الدراسي لدى طلبة جامعة العراق، جامعة بغداد، العراق.

5. طالب حمزة، وآخرون (2017): أسباب التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة ودور المرشد التربوي في معالجتها، بجامعة القادسية، العراق.

6. سيسبان فاطمة الزهراء (2017): فاعلية برنامج إرشادي لتحسين الدافعية للتعلم لدى التلاميذ المعرضين للتسرب المدرسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تخصص علم النفس، جامعة وهران.

7. شارف أفرول نسرين (2014): التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر، دراسة ميدانية بالمعهد واضع بن عودة، عين تموشنت ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة وهران.

8. أمباركة بن مازوز (2019): مستوى النضج المهني لدى متربصي التكوين المهني، النمط الحضوري، مذكرة، لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة غير منشورة.

9. بخوش رشيد (2009): التسرب المدرسي (دراسة تحليلية)، مذكرة تخرج لمدير المدرسة الابتدائية، الرائد لخدمات الإعلام الآلي بالشريعة، تبسة.

10. بن عيسى رابح (2016): عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص إرشاد نفسي مدرسي، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

11. بن يمينة سومية (2018): تمثلات تلاميذ التعليم الثانوي نحوى التكوين المهني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

12. حميدة جرو (2014): موائمة إستراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداري وأساتذة مؤسسات التكوين المهني بولاية بسكرة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة.

13. الذهبي إبراهيم (2005): التسرب المدرسي في ظل الظروف غير المدرسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

14. عادل علي صديق حاج أحمد (2013): أسباب التسرب الدراسي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التربية، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي.

15. محمد عيسى إبراهيم قنديل (فيفري 2007): دراسة ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس وآثارها السلبية.

16. عبد المريد عبد الجبار (2010): التوافق مع الحياة الجامعية وعلاقته باحتمالية التسرب الدراسي لدى عينة طلاب، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.

17. العمري واضح (2016): فعالية برنامج تكويني مقترح في ضوء نظرية الحل الابتكاري للمشكلات تريز (Triz) في تنمية التفكير الابتكاري لدى متربصي التكوين المهني، تخصص ميكانيك السيارات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.

18. فايزة شبيكة (2014): دور الإدارة المدرسية في التخفيف من ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة حسب آراء الأساتذة، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

19. فرلافني وهيبة (2004): التوافق المهني لدى عمال المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

20. كروم لطيفة، مراحي نور الهدى أحلام (2018): التسرب المدرسي وعلاقته بالعوامل التربوية من وجهة نظر المتربصين، مذكرة لنيل شهادة ليسانسLMD قسم علوم اجتماعية، تخصص إرشاد وتوجيه، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة.

21. محمد فؤاد سعيد أبو عسكر (2009): دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب بمحافظة غزة وسبل تفعيله، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة.

22. وسام كرفاح، فاطمة معصمي (2017):التسرب بين العوامل والآثار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية، تخصص سوسيولوجية العنف والعلم الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

23. عائشة سمسوم: (2008/03/08)، واقع وآفاق التكوين والتعليم المهنيين واحتياجات سوق العمل في الجزائر وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

المـــــــــجلات ومـــــصـــادر اخـــــــرى

1. أحمد بلقمري (ماي 2014): اليوم الدراسي حول التسرب في وسط التكوين المهني، مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية برج بوعريريج.

2. بلقاسم سلاطنية (1998): سسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التكوين في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة منتوري، قسنطينة.

3. تصريحات وزير التربية (جويلية 2001): في موعدك التربوي.

4. جريدة الخبر العدد الصادر بتاريخ (16 سبتمبر 2009).

5. جريدة الرائد العدد الصادر بتاريخ (01 جانفي 2019).

6. الحصيلة السنوية لمستشارة التوجيه بمركز التكوين المهني والتمهين حمام الضلعة (2019) .

7. درويش مصطفى (1990): انعكاسات ظاهرة التسرب على الطفل والمدرسة والمجتمع، مجلة التربية، ج(2) ع(6)، جامعة أسيوط، مصر.

8. سغواني عاشور (2001): في، في وزارة التربية الوطنية، في موعدك التربوي، منشورات CNDP، الجزائر.

9. صالح عامر (2009): ظاهرة التسرب المدرسي في التعليم الابتدائي، الحوار المتمدن، العدد 2787.

10. محمد أرزقي بركان (1998/10/03): التسرب المدرسي، عوامله ونتائجه، طرق علاجه، مجلة الرواسي.

11. محمد الأمين بن عزة (2013): البطالة والتشغيل، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 21.

12. محمد صديق حسن (مارس 1992): التسرب والتنمية- الأسباب والدوافع، مجلة التربية، العدد100.

13. محمد مزيان (سبتمبر2007): مجلة التنمية البشرية- مجلة علمية دورية محكمة تهتم بالدراسات التربوية والنفسية والاجتماعية، العدد 01، مخبر التربية والتنمية، جامعة وهران.

14. المنها إبراهيم عبد الكريم (2002): عوامل التسرب المدرسي لدى المنحرفين، مجلة الخليج العربي، العدد 92.

15. وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال (أفريل 2005): النشرة الرسمية للتربية الوطنية، النصوص المتعلقة بالتسرب المدرسي، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، عدد خاص، الجزائر.

16. وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال (فيفري 2000): التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، الجزائر.

17. وزارة التربيةوالتعليم (2007): التعليم غير النظامي في الأردن، عمان.

18. وزارة التعليم والتكوين المهنيين (2019): المدونة الوطنية لتخصصات التكوين المهني.

19. وزارة التكوين والتعليم المهنيين (2012): المدونة الوطنية لتخصصات التكوين المهني، الجزائر.

20. Finn, J. (1989): Withdrawing from school, Review of Educational Research

21. Le petit Larousse illustré, (1998),Paris

22. Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels (2012) :Textes fondamentaux régissant le secteur de la formation et de l 'Enseignement professionnels , Article :6

23. Pascarella, E.,& Terenzini(2005): How Collège Affects Students: A Third Decade of Research. San Francisco: Jossey-Bass

24. Pierre Casse,(1999),La Formation performante ,Office de publication universitaire

الملاحق

الملحق رقم 01: تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث للطالبة هادي مرزاقة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .....

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): هادي مرزاقة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203097539

والصادرة بتاريخ: 2018/06/27

عن دائرة: بلدية حمام الضلعة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم النفس

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

أسباب التسرب المدرسي لدى التلاميذ المصابين حسب آراء المكونين المتربصين دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين بحمام الضلعة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2018

إمضاء المعني

شوهد على التوقيع
المسيلة
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه

الملحق رقم 02: تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث للطالبة مويسات وردة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة
محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم النفس

المرجع: القرار الوزاري رقم: 399 المؤرخ في: 82 جويلية 8102 المحدد للقواعد المتعلقة بال وقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممض ي أدناه،

السيد(ة): مويسات وردة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200326999

والصادرة بتاريخ: 2016/04/24

عن دائرة: الخبانة بلدية مسيف

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم النفس

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

أسباب التسرب في التكوين المهني حسب اراء المكونين والمتربصين

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/06/08

إمضاء المعني